مجموعة البنك الدولي

خطة العمل بشأن تغير المناخ

2025-2021

مساندة التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع

© The World Bank Group 2021
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 1000-473-202، موقع الإنترنت: www.worldbank.org

هذا التقرير هو نتاج عمل خبراء مجموعة البنك الدولي. تشير "مجموعة البنك الدولي" إلى أربع مؤسسات منفصلة قانوناً، وهي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA).

وعلى الرغم من موثوقية هذه المطبوعة، فلا تقدم مجموعة البنك الدولي أي ضمانات بشأن دقتها أو موثوقيتها أو اكتمال محتواها أو النتائج أو الأحكام الواردة فيها، ولا تتحمل أي مسؤولية عن أي سهو أو أخطاء (ويشمل ذلك دون تحديد الأخطاء الهجائية والفنية) في هذا المحتوى أياً كانت، أو عن الاعتماد عليه. ولا تعني الحدود والألوان والأسماء والمعلومات الأخرى المبينة على أي خريطة في هذا التقرير أي حكم من جانب مجموعة البنك الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم، أو تأييد أو قبول لهذه الحدود. ولا تشكِّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر مؤسسات مجموعة البنك الدولي، أو مجالس مديريها التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها.

والمحتويات الواردة في هذا العمل هي لأغراض المعلومات العامة فقط، ولا يُقصد منها تقديم مشورة قانونية، أو مشورة بشأن أوراق مالية أو استثمارات، ولا تشكِّل رأياً بشأن مدى سلامة أي استثمار، أو التماسًا لعرض شراءٍ، أو تقديم خدمات من أي نوع. ويجوز أن تكون لمؤسسات مجموعة البنك الدولي أو الجهات التابعة لها استثمارات في شركات وجهات معيَّنة من الوارد ذكرها هنا، أو تقدِّم لها المشورة أو خدمات أخرى، أو تكون لها حصة مالية فيها على أي نحو.

ولا يوجد هنا ما يشكل أو يُعَد قيداً على الامتيازات أو الحصانات التي تتمتع بها أي من مؤسسات مجموعة البنك الدولي، أو تخليًا عنها، فجميعها محفوظ على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأذون
تخضع محتويات هذا التقرير لحقوق التأليف. ولما كانت مجموعة البنك الدولي تُشجِّع على نشر معارفها، فإنه يجوز إعادة نسخ هذا التقرير كليًّا أو جزئيًّا، لأهداف غير تجارية، ما دام يتضمن نسبته بشكل كامل إلى هذا العمل. ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

تصميم الغلاف: سيمون ماكورتي
التصميم: برادلي أمبرن

مجموعة البنك الدولي

خطة العمل بشأن تغير المناخ

2025-2021

مساندة التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع

المحتويات

ملخص تنفيذي i

مقدمة 1

عرض عام 2

المنجزات التي تحققت في إطار خطة العمل بشأن تغير المناخ 2016-2020 5

تعزيز التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع 7

تحقيق المواءمة بين أهداف العمل المناخي وأهداف التنمية 9

الدراسات التشخيصية وأعمال التخطيط والسياسات المعنية بالمناخ والتنمية على المستوى الوطني 10

المواءمة مع اتفاق باريس 15

تمويل الأنشطة المناخية وأثرها 17

ترتيب أولوية التحولات في الأنظمة الرئيسية 19

الطاقة 20

الزراعة والغذاء والمياه والأراضي 24

المدن 29

النقل 31

الصناعات التحويلية 33

التمويل لمساندة إجراءات التحول 36

زيادة الموارد المحلية العامة للبلدان المتعاملة مع البنك الدولي 39

تعبئة رأس المال الخاص وتحفيزه 39

التمويل الميسر 43

الخاتمة 45

حواشي 47

أنشأ أحد البرامج في زامبيا نحو 250 مدرسة حقلية للمزارعين، تضطلع بتدريب أكثر من 10 آلاف مزارع/مزارعة على الممارسات الزراعية المتكيفة مع تقلبات المناخ، وهو ما يعزز غلات المحاصيل والدخل، ويساعد في الوقت نفسه في صون الغابات. — تصوير: سارة فريتويل/ البنك الدولي

ملخص تنفيذي

مقدمة

تشكل استجاباتنا الجماعية للتصدي لتغيُّر المناخ والفقر وعدم المساواة اختيارات مصيرية في عصرنا. ويجب أن نتصدى لها معًا لتحقيق هدفينا المتلازمين المتمثلين في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. لقد كانت جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية مدمرتين، ومع مساندتنا للبلدان للاستجابة للأزمة الحالية وإعادة البناء، فثمة حاجة ملحة إلى دمج إستراتيجيات المناخ والتنمية لتحقيق تنمية خضراء قادرة على الصمود وشاملة للجميع. وسيتعين إجراء مبادلات عند تنفيذ أجندة طموحة للمناخ، بما في ذلك تكاليف الانتقال، لكن يمكن تخفيضها من خلال نهج يركز على الناس، وسياسات مالية واجتماعية فعالة، وسياسات داعمة لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص. فتكلفة عدم التصدي لتغير المناخ هائلة بالفعل، وستزداد الكلفة ارتفاعًا فوق ارتفاع. وتدرك مجموعة البنك الدولي أن الفقراء على مستوى العالم، الذين هم أقل الفئات مسؤولية عن انبعاثات غازات الدفيئة، غالبًا ما يعانون أشد المعاناة من آثار تغير المناخ.

ولدى البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي ومع القطاع الخاص أسباب قوية لمكافحة تغير المناخ. ولا يقتصر السبب في ذلك على أن الكثير منها معرض بدرجة كبيرة للآثار المناخية التي تهدد تنميتها المستمرة ورفاه شعوبها، بل لأنه يتعين عليها أن تظل قادرة على المنافسة مع مضي الاقتصاد العالمي نحو مستقبل تصل فيه معدلات الانبعاث إلى صفر بالصافي. وإذا ما أدير هذا التحول إدارة جيدة فسيوفر العمل المناخي وظائف أكثر وأفضل ويحد من الفقر. ومن أفضل الطرق لتعزيز فرص العمل على نحو مستدام، هي تسريع وتيرة التحول الاقتصادي. وستعمل مجموعة البنك الدولي مع كل من القطاعين العام والخاص لمساندة أجندة العمل المناخي. فعلى سبيل المثال، يمكن لتدخلات القطاع العام أن تساعد البلدان على تنفيذ إصلاحات السياسات والإصلاحات التنظيمية وخلق حوافز لاجتذاب المشاركين من القطاع الخاص وحفز استثمارات القطاع الخاص باستخدام تشكيلة أدواتنا الاستشارية والمالية.

وتعد مجموعة البنك الدولي أكبر مُموِّل متعدد الأطراف للأنشطة المناخية في البلدان النامية، وقد زادت هذا التمويل إلى مستويات قياسية خلال العامين الماضيين. وبالبناء على مساندتنا الطويلة الأمد للعمل المناخي، نعتزم المضي قدمًا وبوتيرة أسرع لمساعدة البلدان على دمج المناخ في جدول أعمالها الإنمائية. وقد اختلف سياق اليوم اختلافًا كبيرًا عن عام 2016، عندما أطلقت مجموعة البنك الدولي أول خطة عمل لها بشأن تغير المناخ 2016-2020. فبالإضافة إلى جائحة كورونا، التزمت البلدان المتقدمة الرئيسية والبلدان النامية في العامين الماضيين بإيصال معدل الانبعاثات إلى صفر بالصافي بحلول 2050 ومسارات الوصول إلى الذروة في عام 2030.

وتهدف خطة العمل بشأن تغير المناخ 2021-2025 إلى النهوض بجوانب تغير المناخ في نهج مجموعة البنك الدولي للتنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع، التي تسعى إلى القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء المشترك من منظور الاستدامة. وفي خطة العمل، سنساند البلدان والجهات المتعاملة من القطاع الخاص لتعظيم أثر تمويل الأنشطة المناخية، وذلك بهدف إدخال تحسينات قابلة للقياس في التكيف والقدرة على الصمود وتحقيق انخفاضات قابلة للقياس في انبعاثات غازات الدفيئة. وتراعي خطة العمل أيضًا الأهمية الحيوية لرأس المال الطبيعي والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وستزيد من مساندة الحلول القائمة على الطبيعة، نظرًا لأهميتها بالنسبة للتخفيف والتكيف على حد سواء. في إطار جهودها لدفع العمل المناخي، تتمتع مجموعة البنك الدولي بسجل طويل من المشاركة في الشراكات الرئيسية والمنتديات رفيعة المستوى التي تهدف إلى تعزيز الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ.

وتمثل خطة العمل الجديدة تحولًا من الجهود إلى المشروعات "الخضراء"، وإلى تخضير اقتصادات بأكملها، ومن التركيز على المدخلات إلى التركيز على الآثار. حيث تركز على (1) التكامل بين المناخ والتنمية؛ (2) تحديد وترتيب أولويات الإجراءات المتعلقة بأكبر فرص التخفيف والتكيف؛ و(3) استخدام تلك الوسائل لدفع تمويلنا للمناخ وحشد رأس المال الخاص بطرق تحقق أكبر النتائج. ويعني ذلك مساعدة أكبر مصدري الانبعاثات على تسطيح منحنى الانبعاثات وتسريع وتيرة الاتجاه النزولي وزيادة التمويل الخاص بالتكيف لمساعدة البلدان والجهات المتعاملة من القطاع الخاص على الاستعداد لمواجهة تغير المناخ والتكيف معه، مع السعي لتحقيق أهداف إنمائية أوسع نطاقًا من خلال نهج التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع.

وستنهض مجموعة البنك الدولي بالجهود المبذولة على عدد من الجبهات:

1. تحقيق الاتساق بين المناخ والتنمية

تنطلق خطة العمل هذه من فرضية ضرورة التكامل بين المناخ والتنمية، سواء لتسهيل التخفيف والتكيف الناجحين أو لضمان استدامة التنمية الاقتصادية. وسنقوم بذلك من خلال (1) تعزيز المشاركة على المستوى القطري بشأن الدراسات التشخيصية وأعمال التخطيط والسياسات المعنية بالمناخ والتنمية لمساعدة البلدان على بلوغ أهدافها المتعلقة بهما؛ (2) مواءمة التدفقات المالية لمجموعة البنك الدولي مع أهداف اتفاق باريس من أجل مواصلة إدماج المناخ في أنشطتها الإنمائية؛ (3) زيادة تمويل الأنشطة المناخية لأغراض التخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه بطرق تحقق أكبر النتائج.

الدراسات التشخيصية وأعمال التخطيط والسياسات المعنية بالمناخ والتنمية على المستوى القطري

سنبني قاعدة تحليلية قوية على الصعيدين العالمي والقطري، بما في ذلك من خلال تقديم تقارير قطرية عن المناخ والتنمية تتناول التفاعل بينهما. وستستخدم هذه التقارير في إثراء العمل المناخي وترتيب أولوياته وتسلسله من خلال عملية المشاركة القطرية، ومن ثم تنفيذ خطة العمل. وستبحث هذه التقارير كيف يمكن أن يؤثر تغير المناخ والحد من الانبعاثات الكربونية على مسار التنمية في البلد المعني وأولوياته، وتحدد الإجراءات المحتملة للحد من آثار تغير المناخ والتكيف معه وبناء القدرة على الصمود لتحسين نواتج التنمية. وستساند إعداد وتنفيذ المساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ والإستراتيجيات طويلة الأجل التي تقدمها البلدان المتعاملة معنا، وستغذي الدراسات التشخيصية المنهجية لمجموعة البنك الدولي، والدراسات التشخيصية القطرية للقطاع الخاص، وأطر الشراكة القطرية. وعلى مدى العام المقبل، نخطط لاستكمال ما يصل إلى 25 تقريرًا، عن التنمية في مجال تغير المناخ، مع التركيز في هذه الجولة الأولى على البلدان النامية ذات الانبعاثات الكربونية الكبيرة بشكل خاص و/أو قابلية التأثّر بالتغيُّر المناخي. وستستند هذه الدراسات التشخيصية إلى الحوار على المستوى القطري بشأن اتجاهات السياسات وتدعيم المؤسسات. وسنساند نهج "الاقتصاد بأكمله" الذي يركز على السياسات والخطط الرامية إلى تهيئة البيئة الملائمة للعمل المناخي وتحقيق التغيير التحويلي، بما في ذلك النمو الذي يقوده القطاع الخاص. وبالإضافة إلى مشروعات التخضير، ستركز مجموعة البنك الدولي على تخضير اقتصادات بأكملها، مع دعم قيام عملية تحول عادلة.

مواءمة تدفقاتنا المالية مع اتفاق باريس للمناخ

تلتزم مجموعة البنك الدولي بمواءمة تدفقاتها المالية مع أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. والمواءمة حسب تعريفنا هي تقديم المساندة للبلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي على نحو يتسق مع مسارات التنمية منخفضة الكربون والقادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. وبالنسبة للبنك الدولي، نعتزم مواءمة كل العمليات الجديدة بحلول 1 يوليو/تموز 2023، أي بداية السنة المالية 2024. وبالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ستتم مواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين اعتبارًا من 1 يوليو/تموز 2023، و100% بعد عامين آخرين، اعتبارًا من 1 يوليو/تموز 2025. ولتحقيق ذلك، ستبدأ المؤسستان مواءمة 100% من مشروعاتهما في مرحلة المفاهيم قبل فترة طويلة من 1 يوليو/تموز 2023. وحالما يتم وضع الصيغة النهائية لمنهجية المؤسسات المالية والصناديق فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف، سيتبع نهج مماثل في هذا العمل أيضا. ويقر اتفاق باريس باختلاف ظروف البلدان ويمنحها مجالًا للحرية في المسارات التي تختارها لتحقيق الغاية العامة المتمثلة في تحقيق التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية القادرة على الصمود. وتحترم مساندتنا للبلدان والجهات المتعاملة من القطاع الخاص بالمثل احتياجات وظروف كل بلد على حدة فيما يخص دمج نواتج المناخ والتنمية وصياغة مسارات خضراء وقادرة على الصمود وشاملة للجميع. وستصدر مجموعة البنك الدولي خطة تطبيق المواءمة مع اتفاق باريس تتضمن أطرًا زمنية واضحة ونواتج ملموسة.

زيادة تمويلنا للأنشطة المناخية وأثره

نلتزم بتحقيق 35% في تمويل الأنشطة المناخية لمجموعة البنك الدولي بأكملها، في المتوسط على مدى السنوات الخمس 2021-2025. ويُمثِّل هذا قفزة كبيرة من نسبة 26% في المتوسط التي تحقَّقت على مدى السنوات المالية 2016-2020، بل قفزة أكبر من ذلك من حيث القيمة الدولارية، إذ ارتفع أيضا إجمالي التمويل الذي تقدمه مجموعة البنك الدولي. وتبرز خطة العمل هذه الأهمية المحورية

للتكيف، حيث يخصص ما لا يقل عن 50% من التمويل المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لأنشطة التكيف، وذلك لمساندة مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تحد من قابلية التأثر بما يتماشى مع التوجهات الإستراتيجية المحددة في خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود.[1] وبالمثل، تدرك مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار أن التكيف أمر بالغ الأهمية ويكثفان جهودهما لتحديد فرص استثمار القطاع الخاص في هذا المجال. ويُسترشد بالتقرير الجديد لمجموعة البنك الدولي في الجهود التي تبذلها في إطار عملها في مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي الرامي إلى تجريب نهج لوضع سياسات ولوائح تنظيمية داعمة، في العديد من البلدان، للمساعدة في دفع استثمارات القطاع الخاص.[2] وسنعزز أيضًا توجهنا نحو تحقيق النتائج من خلال وضع مقاييس، حسب الاقتضاء، ترصد بشكل أفضل أثرنا المناخي، بما في ذلك ما يتم قياسه من خلال خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

2. ترتيب أولوية التحولات في الأنظمة الرئيسية

سنساند الاستثمارات التحويلية العامة والخاصة في خمسة أنظمة رئيسية: الطاقة؛ الزراعة والغذاء والمياه والأراضي؛ المدن؛ النقل؛ الصناعات التحويلية. وقد أعطيت الأولوية لتلك الأنظمة نظرًا لإسهامها بأكبر قدر من الانبعاثات - فهي تنتج مجتمعة أكثر من 90% من انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم - وتواجه تحديات كبيرة في مجال التكيف، مما يجعل مساندة التكيف أولوية حاسمة بالنسبة لجميع القطاعات الخمسة. كما أن لهذه الأنظمة أهمية بالغة في تحقيق الأهداف الإنمائية. ويعد إحداث تحول بها أساسيًا للبلدان في جميع مراحل التنمية ويتطلب اتخاذ إجراءات من القطاع العام لتحفيز القطاع الخاص، وذلك لإطلاق الفرص الاقتصادية الرئيسية وخلق فرص عمل جديدة وخفض الانبعاثات والحد من آثار تغير المناخ. وستعطي مجموعة البنك الدولي الأولوية للعمل المناخي في مختلف تلك القطاعات - حيثما أمكن، وكذلك مساندة رأس المال الطبيعي والتنوع البيولوجي - من أجل تنفيذ عمليات وبرامج قطرية مؤثرة، بما في ذلك استثمارات القطاعين العام والخاص والضمانات والخدمات الاستشارية. وتعد الاستثمارات الكبيرة في التعليم والتدريب وإعادة التدريب لتنمية المهارات في هذه القطاعات الرئيسية ضرورية لشعوب البلدان المتعاملة معنا للاستفادة من الوظائف الجديدة والأفضل التي ستخلق من خلال تحولات هذه الأنظمة.

الطاقة

في الوقت الذي تستثمر فيه مجموعة البنك الدولي في توسيع نطاق القدرة على الحصول على الطاقة - حيث لا يزال نحو 800 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى الكهرباء - فإننا بحاجة ماسة إلى تحول عالمي إلى طاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والظواهر المناخية المتطرفة. وتشمل أولويات مجموعة البنك الدولي في هذا القطاع مساعدة البلدان في تخطيط قطاع الطاقة الكهربائية، وإصلاحات دعم الطاقة، وتحسين الأداء التشغيلي والمالي للمرافق؛ والاستثمار في مشروعات لزيادة القدرة على الحصول على الطاقة، بما في ذلك من خلال الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة؛ والتحول العادل بعيدًا عن الفحم. وستتوقف أولويات العمل المعني بالمناخ في هذا القطاع على السياق القطري: ففي البلدان المتوسطة الدخل ذات الانبعاثات المرتفعة، على سبيل المثال، قد تشمل الخطوات الرئيسية إحالة محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم للتقاعد، واستبدال الوقود الأحفوري في مختلف قطاعات الاقتصاد، وإزالة الحواجز السوقية أمام التكنولوجيات الخضراء، على أن يتم كل ذلك على نحو يحافظ على تحول عادل، الأمر الذي يتطلب تمويلًا مناسبًا. وبالنسبة للبلدان الأقل دخلًا التي لا تزال تعمل على إتاحة إمكانية الحصول على الطاقة للجميع، فمن الأهمية بمكان الاستثمار في القدرات التحميلية منخفضة الانبعاثات الكربونية، بما في ذلك الطاقة المتجددة.

الزراعة، والغذاء، والمياه، والأراضي

ستكثف مجموعة البنك الدولي مساندتها للزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ وفي كافة سلاسل القيمة الزراعية والغذائية، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق، من خلال التدخلات على صعيد السياسات والتكنولوجيا، باستخدام الحلول القائمة على الطبيعة، حيثما كان

ذلك ملائمًا. ويمكن أن يحقق هذا منافع ثلاثية المكاسب: تعزيز الإنتاجية، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين القدرة على الصمود. وستعالج مجموعة البنك الدولي الخيارات على مستوى السياسات والمفاضلات عن تناول مشكلة خسائر الغذاء وهدره. وسيساعد ذلك البلدان على إدارة مخاطر الفيضانات والجفاف معًا، والحد من الصدمات المرتبطة بالمياه، وحماية سبل كسب العيش والموارد الإنتاجية. وستقوم مجموعة البنك الدولي بتجربة بروتوكول للرصد والمتابعة والإبلاغ والتحقق منخفض التكلفة ويعطي نتائج في الوقت المناسب على وجه التقريب، كما يمكن أن يعمل هذا البروتوكول على جذب رؤوس الأموال الخاصة لتحسين وزيادة احتجاز الكربون في التربة. وستعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الجهات المتعاملة معها على تحسين الإنتاجية مع خفض استخدام المستلزمات، وانبعاثات غازات الدفيئة لكل طن من الإنتاج، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد في سلاسل التوريد على مستوى العالم.

المدن

ستكثف مجموعة البنك الدولي مساندتها للمدن، بما فيها المساعدات الفنية والتمويل، لمساعدتها على الحد من الانبعاثات الكربونية وبناء القدرة على الصمود، مع مساندة الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقًا. ويعني هذا مساندة السياسات واللوائح التنظيمية والاستثمارات لتحسين جودة الهواء في المناطق الحضرية؛ إزالة الكربون من أنظمة الطاقة في المناطق الحضرية؛ تشجيع المباني والهياكل التحتية المراعية للبيئة والمتسمة بكفاءة استخدام الموارد؛ تشجيع الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة ونهج الاقتصاد الدائري؛ تحسين النقل الحضري؛ تحسين تغطية وكفاءة ومرونة إمدادات المياه والصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف في المناطق الحضرية. ويكتسي تحسين تخطيط استخدام الأراضي في المناطق الحضرية واللوائح التنظيمية بأهمية خاصة. وستكثف مؤسسة التمويل الدولية شراكاتها الإستراتيجية من خلال نهج استثماري واستشاري متكامل تمامًا لمساعدة المدن على معالجة أوجه القصور الحالية في الأسواق، مثل محدودية الأموال اللازمة لإعداد المشروعات، وتدني الجدارة الائتمانية، ونقص الخبرات الفنية. وستقوم مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتوسيع نطاق أعمالهما في مجال البناء الأخضر، سواء من خلال التمويل المباشر أو تخفيف المخاطر عن أصحاب الأصول، أو من خلال زيادة استخدام الرهون العقارية الخضراء وتمويل الإنشاءات الخضراء من خلال مؤسسات الوساطة المالية. وتساعد مجموعة البنك الدولي البلدان والمدن على اعتماد نهج الإدارة المتكاملة للنفايات والاقتصاد الدائري من أجل تعزيز أهداف التصدي لتغير المناخ والتنمية وأهداف الاستدامة الأوسع نطاقا.

النقل

سيساند نهج مجموعة البنك الدولي للنقل منخفض الانبعاثات الكربونية والقادر على الصمود إدخال تحسينات على القدرة على الانتقال بالمناطق الحضرية وإمكانية الوصول إليها، وكذلك الخدمات اللوجستية والشحن. ويشمل ذلك أعمال التخطيط والإعداد والإدارة لأنظمة النقل المتكامل، بما في ذلك النقل العام عالي الجودة لاستبدال المركبات الخاصة وخدمات النقل الحضري المجزأة غير الرسمية، فضلًا عن مساندة التنقل النشط (مثل السير على الأقدام وركوب الدراجات). وتنطوي التقنيات الرقمية والمركبات الكهربائية على إمكانات كبيرة، وخاصة في ظل خفض الانبعاثات الكربونية لقطاع الكهرباء، وكذلك الحال بالنسبة للتسعير والإصلاحات التنظيمية للوقود والمركبات. وتشمل التدخلات للحد من الانبعاثات الكربونية لقطاع الشحن وتقديم الخدمات اللوجستية التنافسية إعادة هندسة سلاسل التوريد، بما في ذلك مساندة تطوير الخدمات اللوجستية للغير والخدمات اللوجستية القائمة على التحكم في درجة الحرارة، وتغيير ممارسات إدارة المخزون، وتقريب الإنتاج من العملاء، والتحول إلى وسائط النقل الأقل انبعاثات كربونية، والتحول إلى المركبات المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة ومنخفضة الانبعاثات الكربونية في مختلف وسائط النقل - بما في ذلك النقل البحري - والتحسين الأمثل للشبكات. كما تساند مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار الاستثمارات في المعدات والبنية التحتية المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة، وخاصة في الموانئ والمطارات.

الصناعات التحويلية

ستساعد مجموعة البنك الدولي قطاعات الصناعات التحويلية على المضي في مسار خفض الانبعاثات الكربونية من خلال كفاءة استخدام الموارد، والحلول منخفضة الانبعاثات الكربونية، والتدوير. وستعمل مجموعة البنك الدولي مع المجمعات الصناعية لمساعدتها على توفير البنية التحتية والخدمات الصناعية منخفضة الانبعاثات الكربونية من خلال برنامجها الخاص بالمجمعات

الصناعية البيئية. وستساند أيضًا البلدان والأنشطة الصناعية فيها في وضع سياسات قطاعية تعزز النمو منخفض الكربون والقادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وفي الوقت نفسه المساعدة على تحسين قدرتها التنافسية المراعية للبيئة، وإشراك القطاع الخاص، وتحسين الاستعداد للكوارث. وتقوم مؤسسة التمويل الدولية بتفعيل وتشجيع أدوات تمويل الأنشطة المناخية والخدمات الاستشارية، وتقدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أدوات تخفيف المخاطر، لمساندة تدابير الخفض التي ثبت جدواها والتكنولوجيات المبتكرة التي ترغب الجهات المتعاملة معها في تنفيذها. وستعمل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع الشركات المتعاملة معها في الصناعات التحويلية، وخاصة في قطاعات المواد الأساسية كثيفة الاستخدام لغازات الدفيئة، لمساعدتها على تحقيق إستراتيجياتها وأهدافها المناخية.

3. التمويل لمساندة إجراءات التحول

سيتطلب العمل المناخي الهادف زيادة التمويل. ويكتسي ذلك أهمية خاصة لمساعدة البلدان الأفقر على القيام باستثمارات كبيرة في المنافع العامة العالمية، مثل خفض استخدام الفحم، وتمويل جهود التكيف التي تتطلب إنفاقًا مسبقًا ولكنها تتيح منافع متزايدة بمرور الوقت. وستحتاج البلدان النامية إلى استثمارات تقدر بنحو 4 تريليونات دولار سنويًا حتى عام 2030 لبناء البنية التحتية اللازمة لتلبية احتياجاتها الإنمائية. وستمكن هذه الاستثمارات البلدان النامية من بناء بنية تحتية مستدامة وقادرة على الصمود، وخلق فرص عمل جديدة، بل القفز إلى حلول منخفضة الانبعاثات الكربونية حيثما أمكن. وتقصر تدفقات التمويل الحالية كثيرًا عن تحقيق ذلك. ولتحقيق الأهداف المناخية والإنمائية بنجاح، يجب على العالم تعبئة تريليونات الدولارات في العقد القادم. ومن الضروري استخدام التمويل الحالي من القطاعين العام والخاص والتمويل الميسر الموجه للأنشطة المناخية بطرق أقرب إلى إحداث تحولات وأكثر تحفيزًا، مع الاستفادة من رأس المال الإضافي لسد الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات.

ويوجد لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية نموذج مالي لإصدار سندات من التصنيف الممتاز AAA في أسواق رأس المال، لزيادة رؤوس الأموال الشحيحة من المساهمين من خلال تعبئة كبيرة لرأس المال الخاص. ولزيادة التمويل المتاح وتعظيم استخدام التمويل في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، ستقوم مجموعة البنك الدولي بما يلي: (1) مساعدة البلدان المتعاملة مع البنك على تعزيز مواردها المحلية العامة؛ (2) زيادة تعبئة رأس المال الدولي والمحلي، بما في ذلك حفز رأس المال الخاص المحلي؛ (3) مساندة الجهود العالمية الرامية إلى تعبئة التمويل الميسر للمناخ واستخدامه بصورة إستراتيجية للحد من مخاطر الاستثمار في الأنشطة المناخية.

ويمكن للقطاع المالي الأوسع، بل يجب عليه، أن يلعب دورًا رئيسيًا أيضًا، سواء في تعبئة رأس المال للاستثمارات الخضراء أو منخفضة الانبعاثات الكربونية، وفي إدارة المخاطر المناخية. وستساند مجموعة البنك الدولي تخضير القطاع المالي في مختلف بلدان الأسواق الناشئة من خلال عملها مع البنوك المركزية، وبنوك التنمية الوطنية، والمؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص، بما في ذلك من خلال عمليات استشارية موجهة لتزويد البلدان المتعاملة معها بأطر العمل اللازمة لتهيئة بيئات مواتية وممارسات تخفيف المخاطر لاحتضان العمل المناخي، مع تمكين آليات التمويل المبتكرة القابلة للتوسع في الوقت نفسه لمساندة الاستثمارات المستدامة.

الختام

يعد التصدي لأزمة المناخ مع تلبية الاحتياجات الإنمائية الملحة التحدي الأساسي في عصرنا هذا. واستنادًا إلى إنجازات خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ 2016-2020، تم وضع خطة العمل الثانية هذه في السياق الاستثنائي لجائحة عالمية، مع انهيار اقتصادي عالمي بسرعة ونطاق لم يشهدهما العالم منذ عقود، وغموض شديد يلف المستقبل. وثمة فرصة سانحة الآن - وضرورة حتمية - للانتقال إلى مسار إنمائي منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على الصمود، على أن يصاحب ذلك مساندة رأس المال الطبيعي والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وستكون مجموعة البنك الدولي، من خلال جهودها العالمية في مجال الدعوة،

وقدرتها على جمع الأطراف المعنية، والمساندة للبلدان المتعاملة معها والقطاع الخاص، أحد المشاركين الرئيسيين في هذا الجهد. فمن خلال الدراسات التشخيصية الجديدة التي ستساعد على تحديد أكثر فرص التكيف وتخفيف الآثار تأثيرًا، والمساندة الموسعة لإعداد المساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ والإستراتيجيات طويلة الأجل التي تتحمل البلدان مسؤوليتها، وزيادة المساندة من أجل التحول العادل، تتمثل غايتنا في تحقيق التكامل بين المناخ والتنمية من خلال زيادة التمويل من أجل المناخ والتحول العادل لتقديم أفضل النتائج لشعوب البلدان المتعاملة معنا.

01

في النيجر، يتكيف أمادو مع الجفاف والتصحر عبر تنويع محاصيله، لزراعة نبات الكاسافا، وإنبات بذور الدخن المقاومة للجفاف.
—الصورة: كايا روز/ البنك الدولي

مقدمة

عرض عام

يُشكل تغير المناخ والفقر وعدم المساواة تحديات مصيرية في عصرنا الحالي، ومن المهم أن نتصدى لها معاً، مدركين الترابط بين الناس وكوكب الأرض والاقتصاد. وكانت لجائحة فيروس كورونا والأزمة الاقتصادية آثار مدمرة، ولا تزال بلدان كثيرة غارقة في أزمة كورونا وفي الوقت نفسه تواجه التأثيرات المتنامية لتغير المناخ. وتفاقمت مواطن الضعف الهيكلي المتنامية من العقد الماضي بسبب هذه الأزمات. ومع مساندتنا لمختلف البلدان ومؤسسات القطاع الخاص المتعاملة معنا للاستجابة للأزمة الحالية وإعادة البناء، ثمة حاجة مُلحة لدمج إستراتيجيات المناخ والتنمية لمساندة التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع.[3] فحتى إذا تحققت أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، قد يؤدي تغير المناخ إلى تبديد هذه المكاسب بسهولة.

الشكل 1: مجموع الانبعاثات السنوية لثاني أكسيد الكربون حسب مناطق العالم، 1750-2019

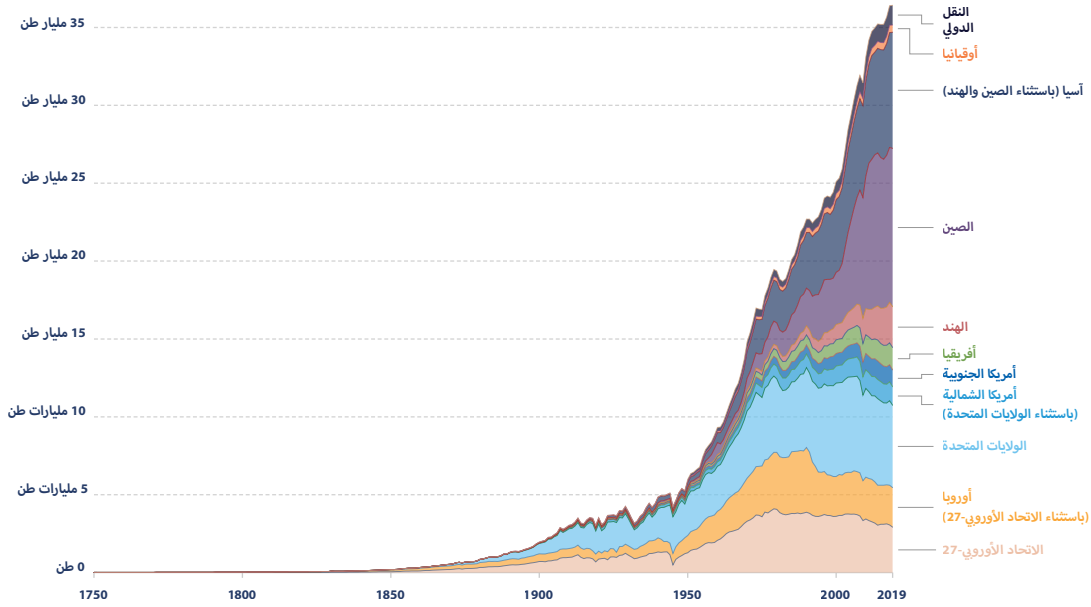

ملحوظة: يقيس هذا الشكل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود الأحفوري وإنتاج الأسمنت فقط، ولا يشمل ذلك تغيير استخدام الأراضي."الاختلافات الإحصائية" (المتضمنة في مجموعة بيانات مشروع الكربون العالمي) غير مدرجة هنا.
المصدر: نسب عالمنا في البيانات استنادًا إلى مشروع الكربون العالمي

تشكل آثار تغير المناخ، من حيث فقدان سُبل كسب العيش وانعدام الأمن الغذائي والمائي والآثار السلبية على رأس المال البشري، إلى جانب الفقر وعدم المساواة، تهديداً خطيراً لهدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في التخفيف من حدة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وإذ يتفاعل تغير المناخ مع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأخرى، تبرز مخاطر مركبة، من شأنها أن تزيد من أوجه الضعف، وتُفاقم المظالم، وتُعمق أوضاع الهشاشة القائمة أساسًا.[4] كما يزيد تغير المناخ من مخاطر النزوح الداخلي والهجرة وعدم الاستقرار. وترتفع تكاليف تغير المناخ بلا هوادة كل عام، وبالتالي ثمة حاجة لاتخاذ إجراءات سريعة وطموحة معنية بالمناخ في جميع بلدان العالم. كذلك، تكتسي الاستفادة من رأس المال الخاص وتعبئته لمساندة هذه الخطة أهميةً قصوى، وذلك لتحقيق كلٍّ من الانتشار الواسع والتأثير.

تُعد البلدان الصناعية في العادة صاحبة أكبر إسهام في الانبعاثات العالمية، لكن بعض اقتصادات الأسواق الناشئة أصبحت الآن من بين أكبر مصادر الانبعاثات بالقيمة المطلقة. ففي عام 2019، أسهمت الصين والهند مجتمعتَيْن بنسبة 35.1% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم، وجميع البلدان الأخرى المقترضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير مجتمعة بنسبة 23.4%، والبلدان غير المقترضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وغير المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بنسبة 34.4%، والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بنسبة لا تتجاوز 3.6%.[5] ونظراً لأن اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تُشكل أكثر من نصف النمو العالمي من حيث الناتج والاستهلاك، وهي التي ستقود النمو العالمي، فمن المهم تسطيح منحنى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتسريع وتيرة الهبوط في هذا الاتجاه، لا سيما فيما يتعلق باقتصادات الأسواق الناشئة التي تُعَد من أكبر مصادر الانبعاثات، وكذا من المهم فصل الانبعاثات عن النمو من خلال تحقيق التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع، التي من شأنها أن توفر أيضاً فُرص عمل جديدة وتحقق النمو.

الشكل2: نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية حسب تصنيف إقراض البنك الدولي، 2019

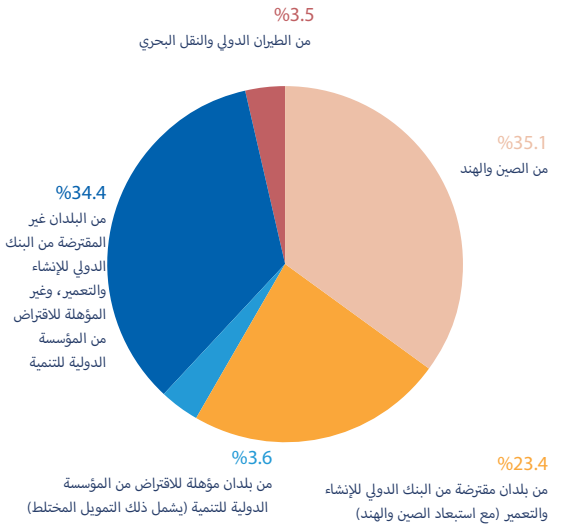

ملاحظة: هذا الرقم هو تقدير يستند إلى بيانات مجمعة من مشروع الكربون العالمي (2020) ومجموعات البنك الدولي الوطنية والإقراضية (2019).

غالباً ما يعاني الفقراء حول العالم – وهم أقل الفئات مسؤولية عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري- أشد المعاناة بسبب آثار تغيُّر المناخ. ففي العقد الماضي، تأثرت البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بحوالي ثمانية أمثال عدد الكوارث الطبيعية التي وقعت في ثمانينيات القرن العشرين، وهو ما أدى إلى زيادة الأضرار الاقتصادية بواقع ثلاثة أمثال.[6] وبالمثل، تُعَد الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتأثرة بالهشاشة والصراعات، والبلدان منخفضة الدخل، من بين البلدان التي تعاني آثارًا حادة من جراء

الشكل 3: البلدان الرئيسية المسؤولة عن إصدار أكبر قدر من الانبعاثات، 2019 (% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المطلقة)

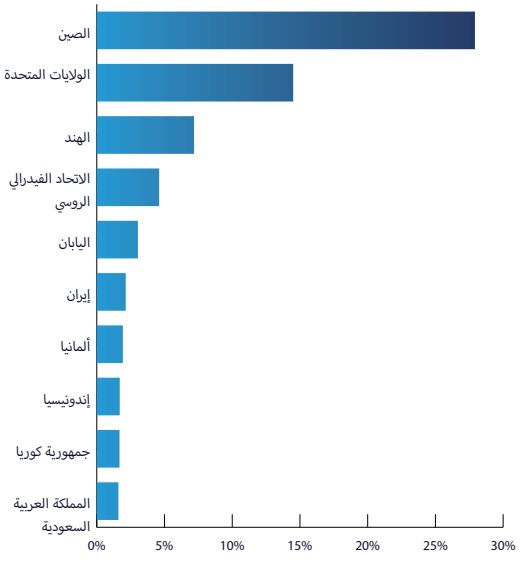

المصدر: نسب عالمنا في البيانات استناداً إلى مشروع الكربون العالمي (2020).

الشكل 4: البلدان الرئيسية المسؤولة عن إصدار أكبر قدر من الانبعاثات بنسبة الفرد، 2019 (أطنان من ثاني أكسيد الكربون بنسبة الفرد)

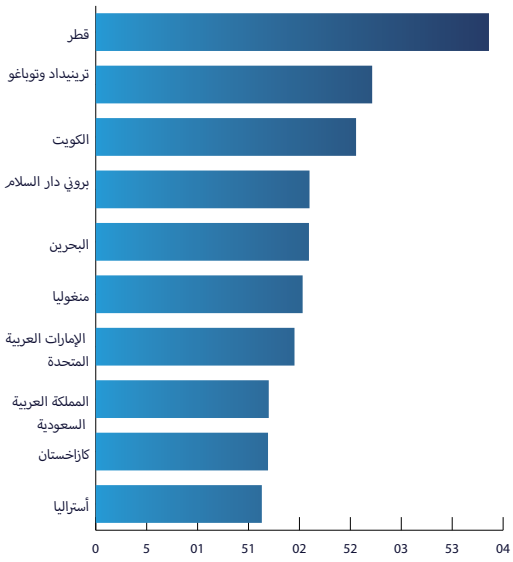

المصدر: نسب عالمنا في البيانات استنادًا إلى مشروع الكربون العالمي (2020).

الشكل 5: نظرة عامة سريعة على خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ 2021-2025

المبادئ

البشر

الطبيعة

الشركاء

إطار التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع

- إيجاد الفرص لفائدة الفئات الفقيرة والهشة
- التصدي للفقر وعدم المساواة وتغير المناخ في آن واحد
- توسيع نطاق الإجراءات التدخلية بما يتماشى مع درجة إلحاح أزمتي المناخ وجائحة كورونا
- التصدي للتحديات العالمية من خلال التعاون الدولي
- التكيف وفقاً لاحتياجات البلدان والتنفيذ من خلال البرامج الوطنية

الإجراءات

تفعيل خطة العمل

1 تحقيق المواءمة بين أهداف العمل المناخي وأهداف التنمية

- الدراسات التشخيصية وأعمال التخطيط والسياسات المعنية بالمناخ والتنمية على المستوى الوطني
- المواءمة مع اتفاق باريس
- تمويل الأنشطة المناخية وأثرها

2 ترتيب أولوية التحولات في الأنظمة الرئيسية

- الطاقة
- الزراعة والغذاء والمياه والأراضي
- المدن
- النقل
- الصناعات التحويلية

3 التمويل لمساندة إجراءات التحول

- زيادة الموارد المحلية العامة للبلدان المتعاملة مع البنك
- تعبئة رأس المال الخاص وتحفيزه
- التمويل الميسر

تغير المناخ. ويعني هذا أنه حتى البلدان ذات الانبعاثات المنخفضة عادةً من غازات الاحتباس الحراري لديها أسباب قوية لمكافحة تغير المناخ، فكثير منها معرض بدرجة كبيرة للتأثيرات المناخية التي تهدد تنميتها المستمرة ورفاه شعوبها؛ وتؤكد هذه الخطة الأهمية المحورية لجهود التكيف بالبلدان الأشد فقرًا، والأكثر ضعفًا، وتلتزم بتعزيز مساندتنا للتكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود في مواجهته.

تهدف خطة العمل بشأن تغير المناخ 2021-2025 إلى النهوض بالتنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع من خلال تعزيز المساندة المقدمة للبلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي، من أجل دمج المناخ في إستراتيجياتها الإنمائية. وقد وُضعت خطة العمل الجديدة في خضم جائحة فيروس كورونا، وهي أزمة إنسانية واقتصادية غير مسبوقة، أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو ونشوب أزمات في الماليات العامة وفي القدرة على الاستمرار في تحمل الدين في عدد من البلدان المتعاملة مع البنك. ويتمثل جوهر هذه الخطة في زيادة تمويل الأنشطة المناخية بطرق تحقق أكبر الأثر، وتلبية احتياجات البلدان ومؤسسات القطاع الخاص المتعاملة مع البنك في الأجل القصير والأجل الطويل. ويعني ذلك مساعدة أكبر البلدان من حيث الانبعاثات في تسطيح منحنى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتسريع وتيرة الهبوط في ذلك الاتجاه، وفي الوقت نفسه، زيادة التمويل المقدم لأغراض التكيف لمساعدة البلدان في بناء القدرة على التصدي لتغير المناخ. ويُعَد تكامل أهداف العمل المناخي والتنمية أمراً بالغ الأهمية لنجاح الخطة، ويتمثل في إيجاد أفضل الفُرص للجمع بين تخفيف الآثار والتكيف مع النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ويُعد إشراك القطاع الخاص على القدر نفسه من الأهمية، نظراً لمحدودية القدرات المتاحة للحكومات لبناء العمل المناخي وتوسيع نطاقه. وستسعى مجموعة البنك الدولي جاهدة، من خلال الشراكات وجهودها العالمية في مجال الدعوة والقيادة وقدرتها على جمع الأطراف المعنية، بما في ذلك من خلال الاستفادة من القطاع الخاص، إلى التوجه نحو العمل المناخي العالمي، والانتقال من تخضير المشروعات إلى تخضير الاقتصادات بأكملها.

ستُصمم المساندة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي بما يلائم طلب كل بلد متعامل معها، وعلى أساس الظروف الخاصة بكل بلد على حدة. ورُغم اختلاف السياقات ومجالات التركيز، هناك فُرص لمساندة التحولات منخفضة الانبعاثات الكربونية، وبناء القدرة على الصمود في جميع البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي، بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص المتعاملة معها. في البلدان منخفضة الدخل، سنركز على مساندة التنمية المراعية للمناخ، والتكيف، وبناء القدرة على الصمود، مع النهوض بالأهداف الإنمائية من قبيل تحسين سُبُل الحصول على الطاقة وزيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز القدرة على التنقل والتوسع الحضري المستدام. وسيساعد ذلك تلك البلدان على تفادي الوقوع في مسارات إنمائية مرتفعة الانبعاثات الكربونية. وبالنسبة للبلدان التي تتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، سنعطي الأولوية لبناء القدرة على الصمود، مع التركيز بوجه خاص على الصلة بين المناخ والمخاطر الأخرى. ويُعَد التكيف والقدرة على الصمود من الأولويات الرئيسية، أيضاً، في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكن مع التركيز على بناء القدرات المحلية والاستعداد لمواجهة المخاطر الكارثية. وفي البلدان متوسطة الدخل، التي يُصنف كثير منها بالفعل على أنها من أكبر مصادر الانبعاثات الكربونية وأسرعها نموّاً، سيكون هناك تركيز قوي على تسريع وتيرة التحولات منخفضة الانبعاثات الكربونية بما يراعي تفادي وجود أصول معدومة، وضمان تحقيق تحول عادل، مع بناء القدرة على الصمود.[7] إن مشاركات مجموعة البنك الدولي مع الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل المتعاملة معها، وهي البلدان التي يزيد دخلها على الحد الوارد في مناقشة الخروج من أهلية الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتشمل الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل والبلدان مرتفعة الدخل، ستولي الأولوية للمقاربات المبتكرة، وخلق المعارف، وتحقيق أهداف التخفيف العالمية، مع تحقيق آثار إيجابية غير مباشرة للبلدان الأخرى المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي.

المنجزات التي تحققت في إطار خطة العمل بشأن تغير المناخ 2016-2020

تتمتع مجموعة البنك الدولي بسجل حافل في مجال العمل المناخي. في عام 2016، وبعد إبرام اتفاق باريس التاريخي، كشفت مجموعة البنك الدولي النقاب عن خطة عمل خمسية طموحة بشأن تغير المناخ 2016-2020، لزيادة المساندة المالية والفنية للبلدان المتعاملة معها، والمؤسسات الخاصة المتعاملة معها، من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وإتاحة الفرص لتحقيق تنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. والتزمت مجموعة البنك الدولي بزيادة تمويل الأنشطة المناخية من 20% من القروض في عام 2016 إلى 28% بحلول عام 2020، وهو هدف تم تجاوزه سنويًّا منذ عام 2018.

اليوم، تمثل مجموعة البنك الدولي أكبر ممول متعدد الأطراف للاستثمارات في مجال المناخ بالبلدان النامية، حيث ارتبطت بتقديم 83 مليار دولار للاستثمارات المتعلقة بالمناخ على مدى السنوات الخمس الماضية. وفي عام 2020، ارتفع تمويل الأنشطة المتصلة بالمناخ إلى مستوى قياسي قدره 21.4 مليار دولار مقابل 17.8 مليار دولار في السنة الماضية، و10.8 مليارات دولار في السنة الأولى من خطة العمل. وقد زادت نسبة مشروعات مجموعة البنك الدولي، التي تتضمن قدرًا من التمويل المناخي، من 26% في عام 2015 إلى 62% في عام 2020.

الشكل 6: الإنجازات التي تحققت في إطار خطة عمل البنك الدولي بشأن تغير المناخ في السنوات 2016-2020

تجاوزت مجموعة البنك الدولي المستهدف الخاص بزيادة تمويل الأنشطة المناخية إلى 28% بحلول عام 2020 في السنوات المالية 2018 و2019 و2020. قدمت مجموعة البنك الدولي أكثر من 83 مليار دولار لتمويل الأنشطة المناخية، وبلغ معدل التمويل أعلى مستوى على الإطلاق في عام 2020 عند 21.4 مليار دولار، وهو ما يجعلها أكبر ممول للأنشطة المناخية في البلدان النامية.

الطاقة المتجددة

أضافت استثمارات البنك الدولي **18 جيجاوات** من الطاقة المتجددة المتغيرة إلى الشبكات و**16 جيجاوات** من قدرات توليد الطاقة المتجددة، وأضافت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية **8 جيجاوات** وأضافت استثمارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أكثر من **5 جيجاوات** من طاقة التوليد والتكامل؛ وبلغ الإجمالي **48 جيجاوات** من الطاقة المتجددة من جانب مجموعة البنك الدولي لمساعدة المجتمعات المحلية والشركات والاقتصادات نحو الازدهار.

تمويل عمليات التكيّف

زيادة تعزيز أنشطة التكيف من 40% من الموارد التمويلية للأنشطة المناخية في عام 2016 إلى **52%** في عام 2020. وقامت مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتنويع أساليب المساندة لتمويل الأنشطة المناخية، وتوسعت الأنشطة خارج نطاق قطاع الطاقة المتجددة.

الرصد المائي والجوي

الرصد المائي والجوي

ضمان حصول **120 مليون شخص في أكثر من 50 بلدًا** على بيانات الأرصاد الجوية المائية ونظم الإنذار المبكر ذات الأهمية البالغة لإنقاذ الأرواح في حالات الكوارث.

الإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ

تقديم مساندة لنحو **30 بلداً** لتنفيذ الإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ، أو تعزيزها، ومساندة أكثر من **35 حكومة وطنية أو محلية** في جهودها الرامية إلى وضع سعر للكربون.

السندات الخضراء

أصدر البنك الدولي سندات خضراء تعادل قيمتها **5.9 مليارات دولار**، بسبع عشرة عملة، وأصدرت مؤسسة التمويل الدولية سندات خضراء بأكثر من **6.6 مليارات دولار** بثماني عشرة عملة؛ وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أول سند لمشروع البنية التحتية الجديد في تركيا.

المباني الخضراء ومؤسسات الوساطة المالية

دعمت مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار برامج الاعتماد، كما قامتا بتوسيع نطاق الاستثمار في المباني الخضراء، واستمرتا في تخضير القطاع المالي من خلال الاستثمارات في مؤسسات الوساطة المالية ومن خلال شبكة الخدمات المصرفية المستدامة.

في إطار خطة العمل 2016-2020، استثمرت مجموعة البنك الدولي في الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، لمساعدة الجهات المتعاملة معها في الحد من الانبعاثات، إذ أضافت 48 جيجاوات من الطاقة المتجددة لمساعدة مؤسسات الأعمال والمجتمعات المحلية في الازدهار، ودعمت بعض أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في العالم، مثل محطة نور للطاقة الشمسية المركزة في المغرب.[8] وعززت مجموعة البنك الدولي إمكانية الحصول على الطاقة من خلال حلول الطاقة المتجددة والحلول غير المرتبطة بالشبكة، والتي وصلت إلى ملايين الأشخاص في جنوب آسيا وأفريقيا. ويمكن توفير 40% من الكهرباء الجديدة للأفارقة باستخدام تلك الحلول.[9] كما شجعت مجموعة البنك الدولي مشروعات الزراعة المراعية للمناخ، وهو ما أدى إلى زيادة الإنتاجية مع خفض الانبعاثات في الوقت نفسه. علاوة على ذلك، ساعدت المجموعة البلدان المعنية في التخفيف من مخاطر الكوارث، ببناء القدرة على الصمود عند البشر والبنية التحتية والاقتصادات. واليوم، تقدم مجموعة البنك الدولي الأغلبية العُظمى من التمويل متعدد الأطراف في مجال التكيف في البلدان النامية.

ولا تزال مجموعة البنك الدولي محايدة من حيث الانبعاثات الكربونية منذ عام 2009، وذلك فيما يتعلق بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري ذات الصلة بجميع منشآتها والسفر لأغراض العمل على مستوى العالم. ففي السنوات المالية 2010- 2019، خفضت مجموعة البنك الدولي الانبعاثات في منشآتها (النطاقَيْن 1 و2) بنسبة 27%، وهي تمشي في المسار الصحيح لتحقيق الهدف الحالي المتمثل في خفض الانبعاثات بنسبة 28% بحلول عام 2026 مقارنة بالمستوى المرجعي المسجل في عام 2016، وذلك بعد أن خفضت الانبعاثات من النطاقين 1 و2 بنسبة 9% في السنة المالية 2019.[11] وعلى جانب المخاطر، تقوم إدارة الخزانة بمجموعة البنك الدولي بتحليل المخاطر المناخية على محفظة استثماراتها، عبر تصوُّر مجموعة متنوعة من سيناريوهات التحولات والمخاطر المناخية المادية، مع تقدير المخاطر والفُرص المرتبطة بكل شيء، بدءاً من التقنيات قليلة الانبعاث الكربوني، إلى المخاطر المناخية بالغة الشدة. وستواصل مجموعة البنك الدولي تحسين تقييمها للمخاطر المهددة لمحفظة استثماراتها.

تعزيز التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع

تسترشد خطة العمل بشأن تغير المناخ 2021-2025 في خُطاها بثلاثة مبادئ أساسية تدفع عمل مجموعة البنك الدولي في جميع القطاعات:

- أولاً، يجب أن يستفيد الناس من التحول إلى مستقبل منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على الصمود. إذ يقع الناس في صميم العمل المناخي ويحتاجون إلى المساندة في إدارة التحولات والتغيرات التي تَصْحَب سياسات تركز على المناخ. ومن الضروري اتباع مقاربة تركز على الناس من أجل تحقيق الجدوى السياسية للعمل المناخي وضمان تقاسم المكاسب والخسائر الناجمة عن التحول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على الصمود على نحو منصف. وتتطلب هذه المقاربة مشاركة المواطنين/المواطنات والعمليات التشاركية التي تراعي مختلف وجهات النظر، بما في ذلك النوع الاجتماعي. ستُعمم مجموعة البنك الدولي المقاربات التي تراعي النوع الاجتماعي في العمل المناخي على أرض الواقع، وستزيد مساندتها لبرامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التدريب على الوظائف، وإعادة التدريب، والتثقيف الذي يساعد الناس على التكيف مع تغير المناخ.

- ثانياً، يشكل رأس المال الطبيعي أهمية محورية للتصدي لتغير المناخ. وتتأثر النظم الإيكولوجية بتغير المناخ؛ بسبب ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على صحة البشر ورفاههم. ويمكن لصون رأس المال الطبيعي، بما في ذلك التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، أن يسهم إسهامًا كبيرًا في إجراءات التخفيف والتكيف على حد سواء. وتمثل زيادة الاستثمارات في الأسواق الناشئة لتدعيم سلسلة القيمة في مجال النفايات وتوسيع نطاقها، بما في ذلك معالجة المواد البلاستيكية البحرية، أهمية بالغة لتحقيق اقتصاد دائري مستدام.

- ثالثًا، يُمثِّل الشركاء عاملاً مهمّاً من عوامل النجاح. ستتعاون مجموعة البنك الدولي، إلى جانب البلدان المتعاملة معها، مع صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية ومنظمات دولية أخرى ومؤسسات نقدية ومالية، بما في ذلك البنوك المركزية، ومؤسسات استثمارية والقطاع الخاص ومؤسسات بحثية ومنظمات المجتمع المدني لاستكمال أعمالها.

تهدف خطة العمل بشأن تغير المناخ 2021-2025 إلى النهوض بجوانب تغير المناخ في مقاربة مجموعة البنك الدولي للتنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع، التي تم اعتمادها لتعزيز التقدم الاقتصادي من خلال مسار للتعافي الذي يشمل الجميع ويتسق مع الاستدامة البيئية والاجتماعية. ولهذه المقاربة خمسة جوانب رئيسية. أولاً، تسدي الأولوية لإتاحة الفرص للفقراء والفئات السكانية الضعيفة في التعافي من جائحة كورونا. ثانيًا، تدرك أن تحديات الفقر وعدم المساواة والاستدامة يرتبط بعضها ببعض. ثالثًا، تهدف إلى تسريع وتيرة الإجراءات التدخلية والاستثمارات، وتوسيع نطاقها؛ لمواكبة الحاجة الملحة لهذه الأزمات، ويشمل ذلك التصدي للمعوقات المالية للبلدان. رابعًا، نظرًا لعالمية الآثار، تدرك هذه المقاربة أن الاستجابات الفعالة تتطلب تعاوناً دوليًّا. خامساً، تم تصميمها بما يتلاءم مع الظروف الوطنية ويجري تفعيلها من خلال برامجنا الوطنية. وفي الأمد القريب، تساعد مجموعة البنك الدولي البلدان المعنية في تجاوز أزمة كورونا وإصلاح اقتصاداتها وجعلها أكثر استدامة وقدرة على الصمود. وسيهدف التخطيط المتكامل الأطول أجلاً للتنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع إلى إصلاح الأضرار الهيكلية الناجمة عن الأزمة، وتسريع وتيرة العمل المناخي، مع إحياء الزخم نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.[12]

الإطار 1

شراكات من أجل تحفيز العمل المناخي

في إطار جهودها الرامية إلى دفع العمل المناخي على المستوى الوطني، تتمتع مجموعة البنك الدولي بسجل طويل من المشاركة في الشراكات الرئيسية والمنتديات رفيعة المستوى التي تهدف إلى تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. ولمجموعة البنك الدولي، بصفة خاصة، سجل طويل من المشاركة في مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية، بما في ذلك مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، وقمة الكوكب الواحد، وقمة التمويل المشترك، وقمة الابتكار من أجل المناخ، ومؤتمر مجموعة العشرين المعني بالمناخ في البندقية، وقمة الأمم المتحدة للعمل المناخي، وأسبوع المناخ للجمعية العامة للأمم المتحدة/نيويورك.

تُعَد المساندة التي نقدمها كل عام لرئاسة مؤتمر الأطراف للمساعدة في تحقيق الأولويات المناخية أحد المجالات التي تكتسي أهمية خاصة. وتتيح لنا مثل هذه المشاركة الارتقاء بالعمل الذي نضطلع به نحن والبلدان ومؤسسات القطاع الخاص المتعاملة معنا على أرض الواقع، وهو ما يعزز دورنا بوصفنا ممولاً رئيسيّاً متعدد الأطراف للعمل المناخي في العالم النامي. كما تتيح هذه الفعاليات الفرصة لعرض بحوث ومبادرات وإستراتيجيات جديدة تقودها مجموعة البنك الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، تفخر مجموعة البنك الدولي بعضويتها في كثير من الشراكات الخارجية التي تعزز دمج السياسات المناخية في صلب التخطيط الوطني، بما في ذلك شراكة الإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ، وتحالف وزراء المالية للعمل المناخي، واللجنة العالمية المعنية بالتكيف مع تغير المناخ، وتحالف قيادة تسعير انبعاثات الكربون. وتقيم المجموعة أيضاً شراكة مع بنوك التنمية متعددة الأطراف وصندوق النقد الدولي والجهات المانحة الثنائية ووكالات التنمية الأخرى، وذلك من أجل مواءمة المقاربات المتبعة في دمج الاعتبارات المناخية في إقراض المشروعات وعملياتها في سياق الاتفاقيات العالمية.

المصدر: البنك الدولي.

ستحتاج البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى تبني مقاربات مختلفة مع انتقالها إلى مقاربات التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع. وتُعد البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية أكثر عُرضة لمخاطر المناخ في العادة، وهو ما يُرجح الحاجة إلى زيادة الاستثمارات التي تساند التكيف وبناء القدرة على الصمود، والتصدي للفقر، وتقديم الخدمات الأساسية، وخلق فرص العمل. ومن المهم، أيضاً، تجنب الاستثمارات التي تزيد المخاطر المستقبلية أو تؤدي إلى خروج بعض الأصول من الخدمة مبكراً. ويتعين على كثير من بلدان البنك الدولي للإنشاء والتعمير إحداث تحولات كبيرة نحو مسارات منخفضة الانبعاثات الكربونية. وهناك فُرص أيضاً لانتهاج مصادر جديدة للنمو، تنبثق من تغيير أفضليات السوق، وتحقيق قفزات نوعية نحو تبني التقنيات الحديثة التي تتسم بالكفاءة والقدرة التنافسية. ومع تحوُّل الشركات الكبرى والمستثمرين إلى تبني معايير أكثر مراعاةً للبيئة، سيتعين على البلدان وضع حد للممارسات غير المستدامة التي تحد من قدرتها التنافسية ومن إمكانية حصولها على رأس المال. وتضطلع البلدان المتقدمة بدور مهم، إذ تقدم المعارف والابتكارات والموارد المالية للمساعدة في مساندة البلدان النامية إزاء هذه المقاربة. وستساند خطة العمل الالتزامات والإجراءات على مستوى سياسات المناخ الخاصة بزيادة رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، والعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وستثري التوجهات الإستراتيجية لمحور التركيز المعني بتغير المناخ في العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية.

02

يُنظف راميش، وهو عامل في أحواض الملح، ألواحه الشمسية مع شروق الشمس في ليتل ران في كوتش، بالهند.
—تصوير: © دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

تحقيق المواءمة بين أهداف العمل المناخي وأهداف التنمية

ستكثف مجموعة البنك الدولي مساندتها للبلدان والمؤسسات الخاصة المتعاملة معها، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المناخية والإنمائية على حد سواء. وسنقوم بذلك من خلال (1) تعزيز المشاركة على المستوى الوطني بشأن الدراسات التشخيصية وأعمال التخطيط والسياسات المعنية بالمناخ والتنمية، لمساعدة البلدان في بلوغ أهدافها المتعلقة بهما، (2) مواءمة التدفقات التمويلية لمجموعة البنك الدولي مع أهداف اتفاق باريس من أجل مواصلة إدماج المناخ في أنشطتها الإنمائية، (3) زيادة تمويل الأنشطة المناخية لأغراض التخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه بطرق تحقق أكبر النتائج.

الدراسات التشخيصية وأعمال التخطيط والسياسات المعنية بالمناخ والتنمية على المستوى الوطني

تُدرك مجموعة البنك الدولي، على المستوى الوطني، الحاجة إلى مناقشة متسقة ومستنيرة بشأن مناخ كل بلد، بما في ذلك القضايا المترابطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي ورأس المال الطبيعي والتي ترتكز على الأهداف الإنمائية الوطنية. وعليه، فإننا ملتزمون بمشاركتنا الرئيسية في الدراسات التشخيصية والتحليلية، لمساندة السياسات الوطنية والتخطيط من أجل المناخ. وسيهدف هذا العمل إلى تحديد فرص التكيف والتخفيف وترتيب أولوياتها، مع مراعاة المقايضات وتكاليف التحولات، بُغية تحقيق أكبر قدر من النتائج في سياق الاحتياجات والظروف والأولويات الفريدة لكل بلد من البلدان المتعاملة معنا.

الإطار 2

المخاطر المناخية وسياسات الاقتصاد الكلي

تؤثر التغيرات المناخية في نواتج الاقتصاد الكلي من خلال المخاطر المادية والانتقالية. تنجم **المخاطر المادية** عن كل من التغيرات التدريجية في درجات الحرارة، ومعدلات هطول الأمطار، والأنماط الموسمية التي من شأنها أن تؤثر في المحاصيل وإنتاجية الأيدي العاملة، وكذلك عن الآثار المفاجئة، مثل الظواهر المناخية بالغة الشدة (الجفاف وحرائق الغابات والأعاصير والفيضانات)، التي أضحت أكثر تواتراً وأشد حدة، والتي يمكن أن تؤثر تأثيرًا مباشرًا في الاستهلاك والاستثمار والتجارة. وتنتج **المخاطر الانتقالية** عن تعديل أسعار الأصول، استجابة للسياسات المناخية والتغيرات التكنولوجية أثناء التحول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية. وتواجه البلدان المختلفة تحديات انتقالية عند التعامل مع الآثار السلبية المحتملة لسياسات التخفيف المحلية والدولية على أسهم رأس المال، أو أسواق العمل، أو القدرة التنافسية الخارجية. ولتطبيق أسعار الكربون العالمية وجهود التخفيف الأخرى آثار سلبية على البلدان المُصدِّرة للوقود الأحفوري والأنشطة عالية الانبعاثات الكربونية.

يجب إدراج تحليل المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية على نحو منهجي في إدارة الاقتصاد الكلي. وستساند مجموعة البنك الدولي البلدان المتعاملة معها في تصميم سياسات الاقتصاد الكلي المراعية للمناخ وتنفيذها، من خلال (1) تعميم الاعتبارات المناخية في العمليات الاقتصادية الكلية، والتوقعات الكلية الرئيسية عبر وضع نماذج للاقتصاد الكلي ذات منظور مناخي على المستوى الوطني، وذلك بُغية تقييم أثر الصدمات والسياسات المناخية على نواتج الاقتصاد الكلي واستدامة المالية العامة، (2) تصميم إستراتيجيات مناخية مستدامة من الناحية المالية، عبر إدخال إصلاحات ضريبية بيئية موائمة وقابلة للتطبيق من الناحية السياسية، تستخدم الإيرادات لزيادة المنافع الإنمائية المشتركة، (3) ربط الإصلاحات الضريبية البيئية بالاستثمارات العامة في مجال التكيف، وتدابير الحفاظ على الحيز المالي، وتخفيف القيود المفروضة على الاقتراض.

المصدر: البنك الدولي.

الإطار 3

مساندة البلدان والجهات المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي في تصميم أدوات تسعير الكربون وتنفيذها

قد يُمثِّل تسعير الكربون إحدى أدوات السياسة العاملة الفعالة من حيث التكلفة، وتستخدمها الحكومات والشركات في إطار إستراتيجيتها الأوسع نطاقاً المعنية بتغير المناخ. وثمة حاجة إلى تحديد أسعار الكربون؛ لدمج تكاليف تغير المناخ في عملية صنع القرار الاقتصادي. وإذا ما أُحسن تصميم أدوات تسعير الكربون، واتسمت بدرجة كافية من الطموح، وتم إدماجها بنجاح في سياسات المالية العامة وعمليات صنع القرار، فمن شأنها أن تبعث إشارة تسعيرية قوية لتحفيز الكيانات التجارية والمواطنين على الحد من الانبعاثات، ولتحفيز القطاع الخاص على المشاركة في الاستثمار في تحولات الأنظمة الرئيسية، وهو ما يحدّ من حجم الاستثمارات العامة الإضافية اللازمة. وتشمل الخيارات المتاحة لسياسات تسعير الكربون سياسات صريحة، مثل ضرائب الكربون وإصلاحات دعم الوقود الأحفوري ونُظم الإتجار في الانبعاثات (المعروفة أيضاً بنُظُم تحديد سقف الانبعاثات والاتِّجار فيها) وآليات الاعتماد، وكذا تشمل سياسات ضمنية، مثل نُظم الرسوم والحسوم المحايدة من حيث الإيرادات والتسعير غير الرسمي الداخلي للكربون.

ويُعد تسعير الكربون سياسة فعَّالة عند وقوعه في إطار مجموعة سياسات أوسع نطاقاً من شأنها التصدي للتحديات الأخرى المتعلقة بتغير المناخ ولقصور الأسواق. وهناك حاجة إلى تبني سياسات أخرى لدفع عجلة البحث والتطوير، وإزالة الحواجز غير الاقتصادية التي تحُول دون التخفيف، وإيجاد بدائل منخفضة الانبعاثات الكربونية، وتخفيض تكاليف الحد من الانبعاثات في القطاعات الأكثر صعوبة والأعلى تكلفة للحد من الانبعاثات الكربونية. ويمكن لتسعير الكربون أن يخفض التكلفة الاقتصادية لخفض الانبعاثات الكربونية عند استخدامه إلى جانب الاستثمارات العامة (على سبيل المثال: في البنية التحتية والحوافز الموجهة للتكنولوجيا والابتكار)، والتغييرات التنظيمية (مثل: وضع المعايير والتخطيط الحضري)، وفي البيئة التسهيلية الملائمة (مثل: أسواق رأس المال القائمة بمهامها).و يعد تقييم الآثار التوزيعية لتسعير الكربون ومعالجتها من خلال تصميم أدوات تسعير الكربون و/أو السياسات التكميلية ذا أهمية بالغة لإتاحة تحول عادل اجتماعيّاً، والإسهام في استدامة آلية تسعير الكربون في الأجل الطويل.

ويمكن أن تضطلع أنظمة تسعير الكربون جيدة التصميم بدور في زيادة الإيرادات، وهو ما يمكن أن يساعد في التوفيق بين الحاجة إلى تمويل مشروعات الحد من الانبعاثات الكربونية والحاجة إلى استدامة الماليات العامة بعد جائحة كورونا. وقد تُضيف زيادة ضرائب الكربون إلى المستوى الذي أوصت به لجنة ستيرن - ستيجليتز ما بين 1% و3% من إجمالي الناتج المحلي في الإيرادات الضريبية الوطنية في عام 2030. ويمكن توجيه إيرادات تسعير الكربون لحفز تدفقات الاستثمارات النظيفة، وتسهيل التحولات، ومساندة التخفيف من حدة الفقر.

ويتزايد طلب البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي على المساندة الفنية التي تُقدمها بشأن تسعير الكربون، بما في ذلك تعميمها في سياسات المالية العامة الأوسع نطاقاً وإستراتيجيات الحد من الانبعاثات الكربونية طويلة الأجل الخاصة بهذه البلدان. وتستطيع المجموعة، عبر الجمع بين خبراتها في الإطار الكلي للمالية العامة وخبراتها القطاعية والفنية، إلى جانب قدرتها على جمع الأطراف المعنية، أن تقدم منظوراً متكاملاً عن كيفية نهوض سياسات تسعير الكربون بالأهداف البيئية والمالية والقطاعية والاقتصادية الكلية في آن واحد.

وتُنفذ مجموعة البنك الدولي عدة مبادرات لمساندة البلدان المتعاملة معها والقطاع الخاص في تسعير الكربون. وفيما يتعلق بالخدمات الاستشارية والتحليلات، يقوم البنك الدولي بإعداد أداة جديدة لتقييم تسعير الكربون، ويقود العمل على إدراج تسعير الكربون في الإستراتيجيات المتعلقة بالمناخ طويلة الأجل، والجمع بين تسعير الكربون وأدوات التخفيف القطاعية، وعلاقة ذلك بتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. ويُساند البنك كذلك التحليلات العالمية والوطنية المشتركة المعنية بالآثار النسبية للنمو والرفاه الناجمة عن الضرائب البيئية والتقليدية، وإصلاحات دعم الوقود، والجهود الرامية إلى إدراج تسعير الكربون ضمن النُّظُم الضريبية القائمة على السلع الأولية. وتُساعد مؤسسة التمويل الدولية في حشد جهود القطاع الخاص، لتطبيق سعر داخلي للكربون، وتدعو إلى وضع سياسات لتسعير الكربون تكون ملائمة للأعمال التجارية.

وتستضيف مجموعة البنك الدولي مبادرات لمساندة وضع سياسات ذات فائدة متبادلة، وتنفيذ نُظُم تسعير الكربون، بما في ذلك برنامج الشراكة من أجل التنفيذ، وبرنامج إصلاح دعم الطاقة، وتحالف وزراء المالية للعمل المناخي، ومنتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية، وتحالف القادة لتسعير الكربون. وتقود مؤسسة التمويل الدولية مشاركة القطاع الخاص في تحالف القادة لتسعير الكربون، وقد اضطلعت بدور محوري في اجتذاب كثير من الشركات البارزة إلى التحالف. ويساعد البنك الدولي أيضاً البلدان المعنية في الاستعداد للمشاركة في الأسواق الطوعية وأسواق الامتثال الدولية بموجب اتفاق باريس، من خلال مبادرته الخاصة بالمستودع المناخي، وكذلك يساعد في نشر تمويل الأنشطة المناخية المستند إلى النتائج من خلال برنامجه للحد من الانبعاثات المناخية.

المصادر: High-Level Commission on Carbon Prices. 2017. "Report of the High-Level Commission on Carbon Prices." Washington, DC: World Bank. https://www.carbonpricingleadership.org/report-of-the-highlevel-commission-on-carbon-prices.

World Bank. 2021. "State and Trends of Carbon Pricing 2021." Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35620.

ستتبنى مجموعة البنك الدولي مقاربة "الاقتصاد بأكمله" التي تركز على السياسات والخطط الرامية إلى تهيئة البيئة الملائمة المواتية للعمل المناخي. وبالإضافة إلى المشروعات الخضراء، ستساند مجموعة البنك الدولي تخضير اقتصادات بأكملها. ويشمل هذا (1) إدراج أولويات المناخ في أطر الاقتصاد الكلي للبلد المعني، والتي توجه سياسات المالية العامة والاستثمارات الوطنية الرئيسية، وتأخذ في الحسبان المنافع والمخاطر المناخية ذات الصلة،[14] (2) دمج التخطيط المناخي في الموازنات العامة للدول وأُطر الإنفاق، لتوفير المساندة الكافية من خلال الموازنة للأنشطة المناخية، وزيادة الاستفادة من المخصصات المتاحة من الموارد العامة، وإطلاق التدفقات المالية من القطاع الخاص، (3) إدراج الأهداف المناخية في ضوابط القطاع المالي وحوافزه، لضمان قدرة القطاع على التكيف مع آثار تغير المناخ ومخاطر التحول إلى الأنشطة منخفضة الكربون، وتعبئة التمويل اللازم للأنشطة المناخية، (4) تضمين الأهداف المناخية في تخطيط النُّظُم، لدمج الأنشطة المناخية مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأهداف، وتقييم الصلات المشتركة بين القطاعات والآثار الإقليمية، وتحديد أوجه المفاضلات والتآزر، (5) إدراج الأهداف المناخية في السياسات والإصلاحات البيئية المواتية لاجتذاب الاستثمارات الخاصة. ولاستكمال المقاربة القائم على أساس كل بلد على حدة، ستساند مجموعة البنك الدولي أيضاً البرامج الإقليمية التي تسهم في تحقيق الأهداف المناخية والطبيعية والإنمائية، وستستفيد من قيادتها وقدرتها على جمع الأطراف المعنية في مساندة المبادرات والشراكات العالمية.[15]

بالإضافة إلى مساندة مجموعة البنك الدولي لإصلاح سياسات "الاقتصاد بأكمله" وتدعيم المؤسسات، ستساند إصلاحات السياسات لإحداث تغيير تحويلي. وتتيح أجندة العمل المناخي فرصة للتحول الاقتصادي وتحديث الاقتصادات الخاصة بالبلدان والمؤسسات الخاصة المتعاملة معنا. وهذا يُسلط الضوء على الأهمية البالغة للجوانب الانتقالية على نطاق الاقتصاد، مثل فرض ضرائب على الكربون وإدخال إصلاحات على المالية العامة لتعزيز الابتكار وتسريع وتيرة التحول. وتُظهر الشواهد الحديثة أن الإنفاق على الأنشطة الرئيسية المحايدة للكربون أو بالوعات الكربون يمكن أن يحقق مكاسب صافية للنشاط الاقتصادي.[16]

إعداد تقارير وطنية عن المناخ والتنمية

ستُعِّد مجموعة البنك الدولي تقريراً وطنياً جديداً عن المناخ والتنمية، من أجل تعزيز التحليلات والسياسات المناخية في برامجها، وتحديد فرص العمل المناخي، وترتيب أولوياته، بما في ذلك اعتبارات التنوع البيولوجي ورأس المال الطبيعي، والاستفادة من أوجه التآزر بين الالتزامات الوطنية المتعلقة بالمناخ والأهداف الإنمائية للبلد المعني.[17] وسيتم تطبيق هذه الدراسة التشخيصية الجديدة في السنة المالية 2022. وسيوفر هذا التقرير قاعدة تحليلية قوية لإثراء أدوات العمل الوطني، مثل الدراسات التشخيصية المنهجية الوطنية وأُطُر الشراكة الوطنية، وستكتسي هذه الأُطر أهمية بالغة لتفعيل خطة العمل هذه.[18] ومن خلال هذه التقارير الوطنية عن المناخ والتنمية، ستُدرج أدوات العمل الوطني قضايا المناخ، والتنوع البيولوجي، ورأس المال الطبيعي، والقضايا ذات الصلة بمخاطر الكوارث، ويشمل هذا ما تعكسه الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمناخ والإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ. والهدف من ذلك هو تقديم ما يصل إلى 25 تقريراً من التقارير الوطنية للمناخ والتنمية في السنة الأولى، والحفاظ عليها فيما بعد بوصفها من الأعمال التشخيصية الرئيسية. وسيُتاح نشر هذه التقارير الوطنية للجمهور، لإثراء عملية التنسيق بين الشركاء والمانحين، وإشراك الشركات والمستثمرين لمساندة الاستثمارات المناخية.

وستعمل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار عن كثب مع البنك الدولي على استخدام هذه التقارير لتحديد فرص العمل المناخي الجديدة المتاحة للقطاع الخاص، مع التركيز على القطاعات التي يُرى أنها تحقق أكبر أثر إيجابي يمكن تحقيقه في بلدٍ ما. وستواصل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار أيضاً إدراج القضايا المتعلقة بالمناخ في جميع الدراسات التشخيصية للقطاع الخاص، بناءً على مشروع تجريبي حديث يخص إدماج القضايا المتعلقة بالمناخ في بلدان مختارة، وستوسعان نطاق ذلك ليشمل مزيداً من البلدان.

الإطار 4

تغير المناخ والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي

يهدد تغير المناخ سلامة النظم الإيكولوجية التي تضطلع بأدوار رئيسية في احتجاز الكربون وتخزينه، وفي تخفيف آثار تغير المناخ. ويؤدي تغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية مجتمعَيْن، بدورهما، إلى تقريب كوكب الأرض من نقاط التحول المناخي التي لا رجعة فيها. فالنظم الإيكولوجية البرية والبحرية تمتص 60% من إجمالي الانبعاثات الكربونية السنوية الناجمة عن الأنشطة البشرية، ومن ثم يؤدي فقدانها أو تدهورها إلى ارتفاع نسب الكربون في الغلاف الجوي. فبدون الأراضي الرطبة، تفتقر المناطق الساحلية إلى وسائل الحماية بالغة الحيوية من شدة العواصف. وعند فقدان الغابات تتضرر إمدادات المياه، ومن المرجح أن تُفضي الأمطار الغزيرة إلى انهيارات أرضية.

ويؤدي تغير المناخ إلى تسريع وتيرة فقدان التنوع البيولوجي في العالم. ففي المحيطات، على سبيل المثال، نشهد بالفعل تغيرات في الأرصدة السمكية وأنماط الهجرة، بسبب ارتفاع درجة حرارة المياه والتحمض، إلى جانب عوامل أخرى. ويُهدد تغير المناخ وفقدان النظم الإيكولوجية مجتمعَيْن مكاسب التنمية. ومن ثَمَّ تلحق بالبلدان منخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل أشد الخسائر. وتشير التقديرات الشاملة للثروة إلى أن رأس المال الطبيعي المتجدد، بما في ذلك الغابات وأشجار المانجروف، والأراضي الزراعية، ومصائد الأسماك، يُشكل 23% من الثروة في البلدان المنخفضة الدخل. وهذا يؤكد الحاجة إلى اتباع مقاربات متكاملة إزاء المخاطر المتعلقة بالمناخ والنظم الإيكولوجية.

ويمكن للحلول المستمدة من الطبيعة، المصممة لحماية النظم الإيكولوجية، وإدارتها، واستعادة سلامتها على نحو مستدام، أن توفر 37% من إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ الفعالة من حيث التكلفة والضرورية حتى عام 2030. وقد أثبتت الاستثمارات في البنية التحتية الخضراء، مثل أشجار المانغروف والأراضي الرطبة وتجمعات المياه، فعاليتها من حيث التكلفة بالنسبة لإدارة الموارد المائية ومخاطر الكوارث، إذ تعزز أداء البنية التحتية التقليدية الرمادية، بل يمكن أن تحل محلها في بعض الأحيان. وبالتالي، تُعَد الحلول المستمدة من الطبيعة مهمة من أجل التكيف، وحماية موارد الرزق والأصول المبنية من الفيضانات وهبّات العواصف ونوبات الجفاف. كما يُعَد إحياء الغابات والأراضي الطبيعية والنُّظُم الإيكولوجية الساحلية أمراً ضرورياً، وذلك لأنشطة التخفيف والتكيف على حد سواء. وهذا ما تعكسه إحدى محافظ البنك الدولي المتنامية.

من الضروري اتخاذ إجراءات تحويلية لمعالجة القضايا المتعلقة بالمناخ والطبيعة معاً، على نحو منصف وشامل للجميع. ومن المحتمل أن تنطوي المقاربات المنفصلة على مجازفة، فقد تكون ذات تأثير أقل أو لا تتسم بالكفاءة المالية. ويشير هذا إلى الحاجة إلى التنفيذ المنسق لاتفاق باريس والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بَعْدَ عام 2020، المتوقع اعتماده في المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في أكتوبر/تشرين الأول 2021. ويجب أن تبدأ أي استجابة لهاتين الأزمتَيْن المتداخلتَيْن بمعالجة العوامل المسببة لتغير المناخ وفقدان الطبيعة، ثم تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمارات العامة والخاصة التي تساند العمل المناخي مع منع وقوع أي خسائر طبيعية أخرى.

ومن أجل ضبط بوصلة التحرُّك، ستقدم مجموعة البنك الدولي مقاييس وأدوات لدعم اتخاذ القرارات تستند إلى أفضل البيانات العلمية المتاحة، وإلى التحليل الاقتصادي. ويمكن أن تؤدي المحاسبة الشاملة للثروة والنمذجة المتكاملة لاقتصاد المنظومات الإيكولوجية مجتمعتَيْن إلى زيادة أوجه التآزر وإدارة المفاضلات بين الاستثمارات منخفضة الانبعاثات الكربونية والاستثمارات الطبيعية. وأخيراً، ستسلط المساندة المقدمة إلى فرقة العمل القادمة المعنية بعمليات الإفصاح المالي ذات الصلة بالطبيعة الضوء على المخاطر الطبيعية في القطاع المالي ومواءمة التدفقات المالية الأوسع نطاقاً مع أهداف الطبيعة.

المصادر: IPBES. 2019. "Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services." E. S. Brondizio, J. Settele, S. Díaz, and H. T. Ngo (eds). Bonn: Intergovernmental Science-Policy Platform on Griscom, Bronson W., Justin Adams, Peter W. Ellis, Richard Biodiversity and Ecosystem Services Secretariat. https://ipbes.net/global-assessment. إجراءات الأكاديمية الوطنية للعلوم 114 A. Houghton, Guy Lomax, Daniela A. Miteva, William H. Schlesinger, et al. 2017. "Natural Climate Solutions." (44): 11645–50. https://doi.org/10.1073/pnas.1710465114. World Bank. Forthcoming 2021. "The Changing Wealth of Nations 2021: Managing Assets for the Future." Washington D.C. World Bank.

دعم السياسات والإستراتيجيات الوطنية

ستدعم مجموعة البنك الدولي البلدان المعنية في تنفيذ إسهاماتها الوطنية لمكافحة تغير المناخ، وفي وضع خطط جديدة أو محدَّثة بحلول عام 2025. وفي الأغلب تُعَد هذه الإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ أوضح تجسيد لكيفية تخطيط البلد المعني لخفض الانبعاثات والتكيف مع آثار تغير المناخ، في سياق تنميته، وإتاحة الفرصة لدمج الحلول المستمدة من الطبيعة في إطار كلٍّ من إجراءات التخفيف والتكيف.و في فبراير/شباط 2021، خَلُص استعراض معنيٌّ بالإسهامات الوطنية المحدَّثة لمكافحة تغير المناخ إلى أنه على الرغم من الارتقاء بجودة هذه الخطط وطموحها، فإنها لا تزال مجتمعة تتخلف كثيراً عن تحقيق إجراءات التخفيف والتكيف اللازمة لتحقيق أهداف اتفاق باريس.[19]

دُعيت البلدان، أيضاً، بموجب اتفاق باريس إلى وضع إستراتيجيات تنمية طويلة الأجل منخفضة الانبعاثات لمنتصف القرن. ويمكن للإستراتيجيات طويلة الأجل أن ترشد القرارات ذات الأجل القريب، من خلال تحديد مسار التنمية المستقبلية في البلد المعنيّ، وتوجيه السياسات وتعزيز المؤسسات اللازمَيْن لها. وحيثما وُجدت الإستراتيجيات طويلة الأجل إلى جانب الإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ فسترشد الطريق إلى الدراسات التشخيصية الوطنية لمجموعة البنك الدولي، بما في ذلك الدراسات التشخيصية الوطنية والتقارير الوطنية عن المناخ والتنمية.

ونظراً لتزايد أهمية الدور الذي ستؤديه الإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ والإستراتيجيات طويلة الأجل في سياق منهجية المواءمة مع اتفاق باريس، تتخذ جودة هذه الوثائق واتساقها درجة عالية من الأهمية. وستقدم مجموعة البنك الدولي التمويل، والمساندة الفنية، والأُطُر اللازمة لضمان أن تكون هذه الخطط طموحة وشاملة وملائمة، مع مراعاة أولويات التنمية، للحد من الفقر والمخاطر المادية الناجمة عن تغير المناخ. كما ستساند البلدان في المواءمة بين الإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ والإستراتيجيات طويل الأجل، بما يجعلها موحدة ومتسقة. ويمكن أن تساعد ترجمة أهداف مناخية وطنية محددة إلى خطط استثمارية في إطلاق العنان للاستثمارات التي يقدمها القطاعان العام والخاص في العمل المناخي. لمساندة القطاع الخاص، تُطلق مؤسسة التمويل الدولية حاليّاً نموذجاً تجريبيّاً لتقييم المشروعات ذات التأثيرات الشديدة على المناخ؛ لتحديد ما إذا كانت متوائمة مع الإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ. وبالاستناد إلى هذا النموذج التجريبي، ستسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى تطبيق الدروس المستفادة من هذه التقييمات على المشروعات المماثلة الأخرى. كما تقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتقييم مدى مواءمتها مع الإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ والإستراتيجيات طويلة الأجل الخاصة بالمشروعات ذات التأثيرات الشديدة في المناخ في البلدان المعنية.

تتعرض الاقتصادات المعتمدة على الوقود الأحفوري بدرجة كبيرة إلى المخاطر الانتقالية الناجمة عن الحد من الانبعاثات الكربونية على مستوى العالم. إذ تواجه هذه البلدان مخاطر مالية واجتماعية وهيكلية وعلى صعيد المالية العامة والاقتصاد الكلي، نتيجة لتحول الاقتصاد العالمي عن استخدام أنواع الوقود كثيفة الانبعاثات الكربونية. وستحدد خيارات السياسات والاستثمار التي سيتم اتخاذها في العقد القادم درجة تعرض هذه البلدان لتغير المناخ، وقدرتها على الصمود بوجه عام.[20] ومن خلال مساندة مجموعة البنك الدولي للإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ والإستراتيجيات طويلة الأجل، تُدرك المجموعة الأوضاع على المستوى الوطني وأولويات التنمية، مع ضمان أن تتاح للبلدان المتعاملة معها الفرصة للاستفادة من مجموعة واسعة من الحلول المُجدية والمستدامة المساندة لكل من المناخ والتنمية. وتشمل هذه الحلول مقاربات احتجاز الكربون وتخزينه، واقتصاد إعادة التدوير الذي يحفز النمو ويقلل التعرض لمخاطر عدم القدرة على الفكاك من المواد الكربونية وغيرها من المخاطر الانتقالية.

ستساند مجموعة البنك الدولي، أيضاً، البلدان في تنفيذ و/أو تحديث الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، أو الخطط الوطنية المماثلة التي تغطي التنوع البيولوجي البري والبحري. وتُركز الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي على مجموعة واسعة من التدابير، بما في ذلك إدراج الإجراءات أو السياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في عمليات أو سياسات إنمائية أوسع نطاقاً، وإنشاء آليات لمعالجة العوامل الرئيسية المسببة لفُقدان التنوع البيولوجي؛ وصون البيئة على مستوى النُّظُم الإيكولوجية؛ والأهم من ذلك، صون البيئة واستعادتها من أجل تحسين القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وإمكانات التخفيف من آثاره.

ستضطلع الموارد المستمدة من الطبيعة، بما في ذلك البنية التحتية الخضراء، بدور بالغ الأهمية في التصدي لتحدي تغير المناخ. وتعمل مجموعة البنك الدولي على تكثيف اعتماد هذا الجيل الجديد من الحلول وإدماجها في الاستثمارات المستدامة. وتُعد الموارد المستمدة من الطبيعة التي تستخدم المقاربات المستندة إلى الأنظمة الإيكولوجية والإجراءات التدخلية المختلطة "الخضراء-التقليدية (الرمادية)" الهجينة أدوات بالغة الأهمية للتصدي للتحديات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، مع تعزيز خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في الوقت نفسه.[21] ويعمل البنك الدولي على توسيع نطاق عمله في مجال الموارد المستمدة من الطبيعة، من خلال وضع برنامج عالمي مخصص لتدعيم المساندة المُقدمة للحكومات وفرق عمل البنك. وهذا من شأنه أن يُترجم لاحقاً إلى زيادة استثمارات المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير المخصصة للتصدي للتحديات المتعلقة بالمناخ.

وستوسِّع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار نطاق الاستثمارات الخاصة، التي تدمج تدابير إدارة مخاطر المناخ، وتساند إجراءات التكيف والقدرة على الصمود.[22] ونظراً للدور المحوري الذي تضطلع به النُّظُم الإيكولوجية المتنوعة بيولوجيّاً في التكيف والقدرة على الصمود، فإن حماية التنوع البيولوجي، والتي تشمل تقديم الإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ، لا غني عنها. ومن المهم أن يضع القطاع الخاص نماذج أعمال مستدامة تعكس ذلك بدقة وتحمي هذه الأنظمة وتعززها. وعلاوة على ذلك، ستضع المؤسسة الدولية للتنمية مقاربات ونماذج عمل جديدة، لزيادة تمويلها لأنشطة التنوع البيولوجي، والمساعدة في حفز التمويل الخاص في الأسواق المتعاملة معها، بما في ذلك من خلال وضع تصنيف لأنشطة الاستثمار ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. وتقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بإدراج تقييم خدمات النظم الإيكولوجية في إطارها لفحص المخاطر المناخية. وستتيح هذه المقاربة للوكالة أن تُبين للجهات المتعاملة معها التكاليف والمنافع (الخسائر التي تم تفاديها) الناتجة عن حماية رأس المال الطبيعي.

المواءمة مع اتفاق باريس

تلتزم مجموعة البنك الدولي بالمواءمة بين ارتباطاتها التمويلية ومبادئ اتفاق باريس وأهدافه بشأن تغير المناخ. والمواءمة، حسب تعريف مجموعة البنك الدولي، تعني: تقديم المساندة للبلدان المتعاملة مع البنك على نحو يتواءم مع مسارات التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية، والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، بما يتواءم مع أهداف اتفاق باريس، وبما يتسق مع الإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ الخاصة بالبلدان المتعاملة مع البنك، أو إستراتيجياتها طويلة الأجل، أو التزاماتها الوطنية الأخرى بشأن المناخ. وفي حالة غيابها، تلتزم مجموعة البنك الدولي بدعم تنميتها القوية. ونظراً لأن اتفاق باريس يقر باختلاف ظروف البلدان ويمنحها مجالاً للحرية في المسارات التي تختارها، فإن مساندتنا للبلدان ولجهات القطاع الخاص المتعاملة مع مجموعة البنك تحترم الاحتياجات والظروف الفردية فيما يخص إدماج المناخ والتنمية. وتلتزم مجموعة البنك بالقيام بدور رئيسي في تطوير الأساليب والمقاييس اللازمة لسد الفجوة وجعل المواءمة مع اتفاق باريس حقيقة واقعة.

تعتزم مجموعة البنك الدولي مواءمة جميع العمليات الجديدة اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023 (السنة المالية 2024).[23] وبالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ستتم مواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023، و100% بعد سنتَيْن ماليتَيْن تاليتَيْن، اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2025. ولتحقيق ذلك، ستبدأ المؤسستان مواءمة 100% من مشروعاتهما في مرحلة إعداد المفاهيم قبل 1 يوليو/تموز 2023 بوقت كبير. وحالما يتم وضع منهجية للمؤسسات المالية والصناديق فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف، ستُتبع مقاربة مماثل في هذا العمل أيضاً. وتضطلع مجموعة البنك الدولي بإعداد منهجيات دقيقة لتقييم مدى مواءمتها. وتقوم المجموعة باختبار منهجيات مشروعات الإقراض الاستثماري، التي تم إعدادها بالاشتراك مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، كما تضع منهجيات جديدة لأدوات التمويل الأخرى، بما في ذلك القروض المربوطة بالسياسات، والاستثمارات في المؤسسات والصناديق المالية. وسنُجري تعميم المواءمة في مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي، بما في ذلك التوجيه والتدريب على مستوى القطاعات، وضمان التضافر بين التقارير الوطنية الجديدة عن المناخ ومع التزاماتنا الحالية المتعلقة به. وبوجه عام، ستقدم مجموعة البنك الدولي مقاربةً لتنفيذ التزامنا بمواءمة اتفاق باريس أثناء المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

تحدد تقييمات المواءمة في اتفاق باريس ما إذا كان النشاط قد أحرز تقدماً فيها بأهداف اتفاق باريس، أو يَعوقها، أو يُعد محايداً لها. ويجب أن يساند التمويل، الذي يُعد موائماً من منظور تخفيف آثار تغير المناخ، الجهود الرامية إلى الحد من الاحتباس الحراري، أو لا يَعوقها، مع الاعتراف بأن بلوغ البلدان النامية ذروتها من هذه الانبعاثات سيستغرق وقتًا أطول. ويمكن للعملية أن توصف بأنها متوائِمة عندما (1) تسهم بنشاط في مسارات خفض الانبعاثات الكربونية (مثل الطاقة المتجددة)، أو تساند الأنشطة التي لا ضرر لها (مثل إصلاح نظام التعليم)، وذلك فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ، (2) تتصدى للمخاطر المتعلقة بالمناخ تصدياً كاملاً، وذلك فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهه. وتُعد العمليات التي لا تضر بالنواتج المناخية، ولا تسهم فيها، متوائمة، ما دامت تعالج على نحو كامل التعرض للمخاطر المناخية، ولا تتعارض مع سياسات البلدان المعنية بالتنمية منخفضة

الانبعاثات الكربونية والقادرة على الصمود. وتشمل العمليات التي تُعَد غير متوائمة عالميّاً تعدين الفحم الحراري، وتوليد الطاقة الكهربائية من الفحم، واستخراج الخث، وتوليد الطاقة الكهربائية من الخث. كما أعلنت مجموعة البنك الدولي في عام 2017 توقفها عن تمويل مشروعات البحث والتنقيب عن النفط والغاز ابتداءً من عام 2019. وهي لم تُموِّل بالفعل أي إنشاء أنابيب نفط منذ عام 2014. وستستمر هذه المقاربة طوال فترة خطة العمل، وفي المستقبل. ويمكن اعتبار استثمارات الغاز الطبيعي متوائمة في البلدان التي يكون فيها الطلب على الطاقة مُلِحًّا، والتي تفتقر إلى بدائل متجددة قصيرة الأجل لتلبية هذا الطلب على نحو موثوق به. ومراعاةً للظروف الوطنية الفريدة، سيُجرَى تقييم لجميع استثمارات مجموعة البنك الدولي في البنية التحتية الجديدة لقطاع الغاز، للتأكد من اتساقها مع الإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ، والإستراتيجيات طويلة الأجل، وغيرها من الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وستسعى هذه الاستثمارات إلى ضمان تفادي عدم القدرة على الفكاك طويل الأجل من المواد الكربونية، وذلك ضمن اعتبارات أخرى.

الشكل 7: مجموعة البنك الدولي والمواءمة مع اتفاق باريس

- **يعتزم البنك الدولي مواءمة جميع العمليات الجديدة اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023 (السنة المالية 2024).**
- **وبالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ستتم مواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023، و100% بعد سنتَيْن ماليتَيْن تاليتَيْن، اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2025. وحالما يتم وضع منهجية للمؤسسات المالية والصناديق فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف، ستُتبع مقاربة مماثلة في هذا العمل أيضاً.**

تعريف

تقديم المساندة للبلدان المتعاملة مع البنك على نحو يتسق مع مسارات التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، بما يتسق مع أهداف اتفاق باريس، وبما يتسق مع الإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ الخاصة بالبلدان المتعاملة مع البنك، أو إستراتيجياتها طويلة الأجل، أو التزاماتها الوطنية الأخرى بشأن المناخ. وفي حالة غيابها، تلتزم مجموعة البنك الدولي بدعم تنميتها القوية.

التكيف

ضمان إدراج تدابير التخفيف من المخاطر المادية على نحو تام في تصميم المشروعات.

الظروف الخاصة بالبلد المعنيّ

ونظراً لأن اتفاق باريس يقر باختلاف ظروف البلدان ويمنحها مجالاً للحرية في المسارات التي تختارها، فإن مساندتنا للبلدان وللجهات المتعاملة مع القطاع الخاص تحترم الاحتياجات والظروف الفردية فيما يخص إدماج المناخ والتنمية.

تخفيف آثار تغير المناخ

ضمان مساندة الاستثمارات للحد من معدلات الاحترار العالمي إلى أقل من درجتين، مع الاعتراف بأن بلوغ انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ذروتها سيستغرق وقتاً أطول بالنسبة للبلدان النامية.

الشكل 8: المستهدفات والالتزامات الجديدة الطموحة لتمويل الأنشطة المناخية

- مستهدف مجموعة البنك الدولي الخاص بتمويل الأنشطة المناخية: 35% في المتوسط في السنوات المالية 2021-2025 للبلدان المتعاملة معها دعماً للتنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع. وستقوم مجموعة البنك الدولي بإعداد منتجات ومنصات جديدة لتعبئة التمويل من أجل الأنشطة المناخية على نطاق واسع.

تمويل مجموعة البنك الدولي للأنشطة المناخية (%):

26% ← 35%

حقق 26% في المتوسط في السنوات المالية 2016-2020

المستهدف 35% في السنوات المالية 2021–2025

المستهدفات طموحة للغاية بالنظر إلى ما يلي:

- تكوين محفظة تمويل مجموعة البنك الدولي،
- انخفاض نصيب الفرد من مستويات الدخل في البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي والأولويات الإنمائية الأخرى التي تقترض من أجلها،
- القيود على استثمارات رؤوس الأموال الخاصة في الأسواق الناشئة،
- زيادة التركيز على البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والبلدان التي تعاني أوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

التمويل المناخي لمنظمة البنك الدولي (بمليارات الدولارات):

16.7 مليار دولار
المتوسط السنوي في السنوات المالية 2016–2020

21.4 مليار دولار السنة المالية 2020

تمويل الأنشطة المناخية وأثرها

إلى جانب خطة العمل بشأن تغير المناخ هذه، تلتزم مجموعة البنك الدولي بتحقيق 35% في المتوسط في تمويل الأنشطة المناخية، وذلك في المجموعة بأكملها على مدى السنوات الخمس من 2021-2025، [24] وهذا يمثل تجاوزاً لهدف تحقيق 28% بحلول عام 2020. وسنقوم، أيضاً، بتسريع وتيرة تعبئة التمويل من القطاعين العام والخاص، من أجل المناخ، والمساعدة في إتاحة فرصة أكبر للبلدان المتعاملة معنا للحصول على تمويل ميسر متعدد الأطراف للأنشطة المناخية. سيُخصص ما لا يقل عن 50% من تمويل المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للأنشطة المناخية، لأغراض التكيف، بينما ستسعى مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى توسيع نطاق تمويل القطاع الخاص للمناخ، لأغراض التكيف. وتُعد المستهدفات طموحة للغاية بالنظر إلى ما يلي: (1) تكوين محفظة التمويل الخاصة بنا، التي تشتمل على تقديم مساندة كبيرة للتنمية البشرية، والتي تنطوي على مستويات أقل تتعلق بتمويل الأنشطة المناخية، مقارنة بالقطاعات الأخرى، مثل البنية التحتية، (2) انخفاض نصيب الفرد من الدخل في البلدان المتعاملة معنا والأولويات الإنمائية التي تقترض من أجلها، (3) توقُّع مرور سنوات صعبة من التعافي في أعقاب جائحة فيروس كورونا، (4) القيود على الاستثمارات الرأسمالية الخاصة في الأسواق الناشئة من جراء جائحة كورونا.

ساعد مقياس تمويل الأنشطة المناخية، على مدى ما يقارب عشر سنوات، في تعميم العمل المناخي في مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي. ويقيس تمويل الأنشطة المناخية حصة التمويل (أحد المدخلات) التي يمكن أن تُعزَى إلى الأنشطة أو السياسات التي تقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (التخفيف) أو تحجزها، أو تحد من مواطن الضعف، وتمكن المستفيدين من المشروعات من التكيف مع آثار تغير المناخ (التكيف). ويُسهِّل أيضاً هذا النظام الموحد، الذي وضعته مجموعة البنك الدولي، بالاشتراك مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، المقارنة بمؤسسات مماثلة. ومن شأن توسيع التعريف الخاص بتمويل الأنشطة المناخية -على أن يشمل تعريفاً أوسع للتمويل الأخضر أو المستدام- أن يساعدنا في تحقيق إنجاز أكبر من ذلك الخاص بالإبلاغ عن تمويل الأنشطة المناخية.

ستساند الزيادة في تمويل أنشطة التكيف، إلى ما لا يقل عن 50% من ارتباطات قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية على مدى السنوات الخمس للخطة، مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تحد من قابلية التأثر. وتماشياً مع التوجهات الإستراتيجية الواردة في خطة عمل مجموعة البنك الدولي المعنية بالتكيف مع آثار تغير المناخ والصمود في مواجهتها، تشمل هذه الأنشطة تقديم خدمات عالية الجودة للتنبؤ، وأنظمة الإنذار المبكر، وخدمات معلوماتية عن المناخ؛ لرفع جاهزية الناس لمواجهة المخاطر المتعلقة بالمناخ؛ والتخطيط لإدارة الفيضانات ونوبات الجفاف، ومساندة أحواض الأنهار من خلال خطط الإدارة المراعية للأحوال المناخية، وتحسين حوكمة الإدارة في أحواض الأنهار، وبناء أنظمة حماية اجتماعية أكثر استجابة لتغير المناخ، ودعم الجهود الرامية إلى الاستجابة المبكرة لصدمات المناخ والكوارث، والتعافي منها على نحو أسرع عبر استخدام أدوات إضافية للحماية المالية.[25]

وإلى جانب تمويل الأنشطة المناخية، تشدد مجموعة البنك الدولي على التزامها بما يلي:

» إدراج فحص المخاطر المناخية والكارثية في جميع جوانب تمويل البنك الدولي، لتحديد المخاطر قصيرة الأجل، وطويلة الأجل، على المشاريع والسياسات والبرامج الإنمائية. وسيتم فحص جميع الاستثمارات والضمانات المقدمة من كل من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، للتأكد من عدم وجود أي مخاطر مناخية مادية بحلول نهاية السنة المالية 2023.

» دمج مؤشر مناخي واحد على الأقل لرصد النتائج المناخية وتتبعها في جميع عمليات المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بتمويل الأنشطة المناخية بما يفوق 20%.[26]

» إجراء المحاسبة الخاصة بغازات الاحتباس الحراري في جميع عمليات التمويل الاستثماري لمجموعة البنك الدولي حيثما تتوافر المقاربات، واستخدام سعر افتراضي للكربون في التحليل الاقتصادي.[27]

وتلتزم مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع الشركاء من القطاعين العام والخاص لزيادة تمويل الأنشطة المناخية بطرق تحقق أكبر النتائج. وإدراكاً للقيود على تمويل الأنشطة المناخية، كمقياس يركز فقط على المدخلات، وبالإضافة إلى قياس مدى مواءمتنا مع أهداف اتفاق باريس بشأن المناخ وتوسيع تركيزنا على المؤشرات لتتبع النتائج، ستقوم مجموعة البنك الدولي كذلك باستخدام مقاييس جديدة لتحديد الأثر بشكل أفضل. وحتى الآن، يشمل هذا قياس ما يلي: (1) قدرة عملياتنا على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية المادية - على سبيل المثال، من خلال تجريب تقييم القدرة على الصمود في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، التي تقيس مرونة تصميم أي مشروع والأداء المتوقع في ضوء المخاطر المناخية المحددة، وإسهام المشروع في بناء قدرة أكبر على الصمود للمستفيدين منه، (2) النتائج الفعلية للجهات المتعاملة مع المؤسسة، بما في ذلك خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وحيثما كان ذلك مناسباً، ستستثمر مجموعة البنك الدولي موارد إضافية في أدوات تحليل البيانات وقياسها من أجل تعزيز التوجه نحو تحقيق النتائج في خطة العمل.

03

قرويون يزرعون الأشجار من أجل مشتل في إطار مشروع لإعادة التحريج في مومبيا، غينيا.
——تصوير: فنسنت تريمو/البنك الدولي

ترتيب أولوية التحولات في الأنظمة الرئيسية

خمسة أنظمة رئيسية -الطاقة؛ والزراعة والغذاء والمياه والأراضي؛ والمدن؛ والنقل؛ والصناعات التحويلية- تنتج معاً أكثر من 90% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم. ويجب تحويلها للتصدي لتغير المناخ، ولتحقيق مستقبل منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على الصمود، ولدعم رأس المال الطبيعي والتنوع البيولوجي. وتواجه هذه الأنظمة كذلك آثاراً كبيرة للتغير المناخي، وهو ما يجعل إجراءات التكيف بالغة الأهمية في الأنظمة الخمسة جميعها. كما أن لهذه الأنظمة أهمية بالغة في تحقيق الأهداف الإنمائية. ويُعَدُّ إحداث تحول بها أساسيّاً للبلدان في جميع مراحل التنمية، ويتطلب اتخاذ إجراءات من القطاعَيْن العام والخاص، كليهما، لإطلاق الفرص الاقتصادية الرئيسية، وإيجاد أسواق وفرص عمل جديدة، وخفض مسار الانبعاثات، والحد من قابلية التأثُّر بالتغيُّر المناخي. ومن الضروري أن تراعي الإجراءات التدخلية التي تدعم هذه التحولات الخمسة الرئيسية آثار الاقتصاد الكلي، والمالية العامة، بالإضافة إلى إدارة الآثار الاجتماعية والآثار على الأيدي العاملة.

ويمكن للعمل المناخي الذي يركز على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها عبر هذه الأنظمة الرئيسية أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وزيادة فرص العمل، وزيادة قدرة الاقتصادات على الصمود، وزيادة الشمول الاجتماعي. وتعد الاستثمارات الكبيرة في التعليم والتدريب وإعادة التدريب لتنمية المهارات في هذه القطاعات الرئيسية ضرورية لشعوب البلدان المتعاملة معنا للاستفادة من الوظائف التي ستخلق في إطار الاقتصاد الأخضر. وبينما نستثمر في مستقبل منخفض الانبعاثات الكربونية، يجب أن نستثمر في الوقت نفسه في القدرة على التكيف حتى تكون البلدان أكثر استعداداً للتعامل مع آثار تغير المناخ الحالية والمستقبلية. وبالتالي، ستعطي مجموعة البنك الدولي الأولوية للعمل المناخي عبر هذه الأنظمة، من أجل النهوض بالأهداف الإنمائية من خلال عمليات وبرامج وطنية مؤثرة -بما في ذلك دعم إصلاحات السياسات، واستثمارات القطاعَيْن العام والخاص، والضمانات، والخدمات الاستشارية- ودعم التحول العادل للبلدان المتعاملة معها، بما في ذلك من خلال تمويل إضافي. وبالإضافة إلى هذه الأنظمة الخمسة الرئيسية، ستدعم مجموعة البنك الدولي أيضاً إجراءات التكيف في مجالات أخرى ذات أولوية، مثل إدارة مخاطر الكوارث، وقدرة المناطق الساحلية على الصمود، والأمن المائي.

الطاقة

ينتج قطاع الطاقة ثلاثة أرباع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم، كما أن احتراق الفحم وحده مسؤول عن حوالي الثلث.[28] ومع ذلك، يعيش اليوم نحو 800 مليون شخص دون كهرباء، ويعاني مئات الملايين من عدم انتظام إمدادات الكهرباء. ولا يزال هناك نحو 3 مليارات شخص يطهون الطعام باستخدام الكتلة الأحيائية، مثل الأخشاب، وباستخدام أنواع الوقود الأخرى التي تسبب تلوثاً شديداً للهواء، مع ما لذلك من آثار صحية واسعة النطاق.[29] وتُعَدُّ خدمات الطاقة الحديثة بالغة الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتنمية رأس المال البشري، ولهذا السبب يُعَدُّ تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بحلول عام 2030- أمراً بالغ الأهمية لتحقيق كثير من أهداف التنمية المستدامة الأخرى.[30] وتلتزم مجموعة البنك الدولي بدعم البلدان والمؤسسات الخاصة المتعاملة معها لتوسيع نطاق الحصول على الطاقة بما يتسق مع رؤية الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة.

ومع توسيع نطاق الحصول على الطاقة، فإننا بحاجة ماسة إلى تحوُّل عالمي إلى الطاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية. وستكون التطورات التكنولوجية، بما في ذلك كفاءة استخدام الطاقة، وتخزين الطاقة الكهربائية بالبطاريات، والهيدروجين الأخضر، والمنشآت النووية، وتقنيات تخزين الكربون، والحد من الانبعاثات الكربونية من المحددات المهمة لاتجاهات الطاقة الجديدة في البلدان المتعاملة مع البنك الدولي.[31] ومن الضروري كذلك وضع حلول تجعل أنظمة الطاقة أكثر قدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والأحداث شديدة الوطأة. وتشمل أولويات مجموعة البنك الدولي في هذا القطاع مساعدة البلدان في تخطيط قطاع الطاقة الكهربائية، وإصلاحات دعم الطاقة، وتحسين الأداء التشغيلي والمالي للمرافق؛ والاستثمار في مشروعات لزيادة سبل الحصول على الطاقة، بما في ذلك من خلال الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة؛ والتعاون في مجال الكهرباء والتجارة فيه على المستوى الإقليمي.

وستتوقف أولويات العمل الذي يركز على المناخ في هذا القطاع على السياق الوطني. ففي البلدان متوسطة الدخل ذات الانبعاثات المرتفعة، على سبيل المثال، قد تشمل الخطوات الرئيسية إغلاق محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالفحم، واستبدال الوقود الأحفوري في مختلف أنحاء الاقتصاد، وإزالة حواجز السوق أمام التكنولوجيات الخضراء، مع العمل في الوقت نفسه على ضمان تحقيق تحول عادل. وبالنسبة للبلدان الأقل دخلاً التي لا تزال تعمل على توفير سبل الحصول على الطاقة للجميع، فمن المهم الاستثمار في القدرات التحميلية منخفضة الانبعاثات الكربونية والصامدة في وجه تغير المناخ، بما في ذلك الطاقة المتجددة.

توسيع نطاق أنظمة الطاقة النظيفة

ستوسع مجموعة البنك الدولي نطاق التمويل اللازم للتحول إلى الطاقة النظيفة بقدر كبير في مختلف أنحاء العالم. وللطاقة النظيفة دور رئيسي تؤديه من خلال كل من المشروعات على نطاق المرافق والمشروعات الصغيرة على حد سواء.[32] وتتيح التكاليف سريعة الانخفاض للطاقة المتجددة وتقنيات تخزين الطاقة، مقترنة بنماذج الأعمال المبتكرة، فُرصاً مهمة لتوسيع نطاق الحصول على الطاقة وتسريع وتيرة التحول في مجال الطاقة. فتقنيات الطاقة المتجددة تخلق فرص عمل في جميع مراحل سلاسل الإمداد، ويمكنها أن تحفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الواسعة والمستدامة. وستواصل مجموعة البنك الدولي الاستثمار في توليد الطاقة المتجددة وتكاملها، وتدعيم البنية التحتية. وتُعَدُّ مجموعة البنك الدولي أكبر ممول متعدد الأطراف للشبكات المصغرة والطاقة الشمسية من خارج الشبكة العمومية، وسيغطي هذا الدعم المكثف كذلك مصادر الطاقة المتجددة على الشبكة العمومية وفي خارجها، والطاقة المتجددة الموزعة. وأحد العناصر الرئيسية في مجموعة الحلول هو شراكة تخزين الطاقة التي دعا البنك الدولي إلى عقدها، حيث يعمل 35 من الشركاء متعددي الأطراف المعنيين بالصناعة والبحوث على دفع عجلة البحث والتطوير، ونشر تخزين الطاقة، وتسريع وتيرة الحصول عليها.

ويعتمد التحول في مجال الطاقة اعتماداً حاسماً على المعادن الرئيسية، التي يتم استخراج كثير منها بشكل رئيسي في البلدان النامية. وستدعم مجموعة البنك الدولي، من خلال مبادرتها للتعدين المراعي للمناخ، ومن خلال مساندة مشروعات التعدين التي يقوم بها القطاع الخاص لاستخراج تلك المعادن الرئيسية، عمليات استخراج المعادن والفلزات اللازمة للتكنولوجيات منخفضة الانبعاثات الكربونية ومعالجتها، وإعادة تدويرها على نحو مستدام، مع الحد -في الوقت نفسه- من الآثار المناخية والمادية من خلال سلسلة القيمة الخاصة بها.[33]

ومع نضج تكنولوجيا الرياح البحرية وانخفاض التكاليف، هناك إمكانية كبيرة لتوسيع نطاق استخدامها في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وتُظهر تحليلات البنك الدولي إمكانات ممتازة في كثير من البلدان، ومساراً واعداً لتوليد الكهرباء منخفضة الانبعاثات الكربونية على المدى المتوسط. وتُعد مشروعات الرياح البحرية ضخمة، وكثيفة رأس المال، ومعقدة، وذات احتياجات كبيرة على مستوى البنية التحتية الأساسية، مما يتطلب مقاربةً منسقة لمجموعة البنك الدولي. وستقوم مؤسسة التمويل الدولية بتقييم احتياجات رأس المال لهذه المشروعات وتوفيرها وتعبئتها، والعمل عن كثب مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار من أجل وضع السياسات والمشروعات، والتخفيف من المخاطر. وفي ديسمبر/كانون الأول 2018، قام البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بالاشتراك في إطلاق برنامج تنمية طاقة الرياح البحرية، لمساعدة الأسواق الناشئة في تسريع خُطى الإقبال على طاقة الرياح البحرية الخاصة بها. وتستفيد مؤسسة التمويل الدولية من خبراتها في تنمية مشروعات الطاقة المتجددة وتمويلها، للمساعدة في تهيئة أسواق للتقنيات النظيفة ونماذج الأعمال الجديدة.

فالهيدروجين الأخضر -الذي يُعرف بأنه هيدروجين يُنتج بنسبة 100% من الطاقة المتجددة- يُعتَرف به على أنه وقود مستدام مهم. وعلى الرغم من الحاجة إلى مزيد من التخفيضات في تكلفة الطاقة المتجددة لتشغيل التحليل الكهربائي النظيف، من أجل توسيع نطاقه، فإن الهيدروجين الأخضر يكتسب اهتماماً مطرداً كبديل للهيدروجين المشتَق من الوقود الأحفوري. وستسهل مجموعة البنك الدولي الانتشار التحويلي للطاقة المتجددة المبتكرة في البلدان المتعاملة مع البنك، بما في ذلك الهيدروجين الأخضر.[34]

وترى مجموعة البنك الدولي أيضاً أن الطاقة الكهرومائية مصدر رئيسي للطاقة النظيفة، وهي خيار مهم لدعم دمج طاقة الرياح والطاقة الشمسية في أنظمة الكهرباء. وستقوم مجموعة البنك الدولي بدعم البلدان المعنية في تنمية الطاقة الكهرومائية المستدامة القادرة على الصمود، مع عدم الإضرار بالأنظمة البيئية، وما يتصل بذلك من التخزين الضروري للمياه بطُرُق منها التعاون الإقليمي لتعزيز الاستثمارات المكمِّلة فيما بين البلدان.

وستسعى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى زيادة إشراك المستثمرين وتوسيع نطاق محفظة مشروعات الطاقة المتجددة. وستكون الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية والطاقة الحرارية الأرضية على مستوى المرافق مكونات مهمة في جهود الوكالة. وستضع سبلاً مبتكرة لضماناتها لدعم حلول صغرى وأخرى خارج الشبكة، يمكنها تسريع وتيرة إدخال الكهرباء إلى المجتمعات التي تعاني نقص الخدمات، لا سيما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وفي البلدان التي تعاني الهشاشة والصراع والعنف. وستعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي على تقديم حلول شاملة وفعالة، من شأنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة. وتتولى مؤسسة التمويل الدولية زمام القيادة مع جهات القطاع الخاص المتعاملة معها، وتقوم حاليّاً بوضع خطة عمل، لإيصال معدل الانبعاثات إلى صفر بالصافي في إطار هذه المبادرة. وقد تستثمر مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار أيضاً في النقل والتوزيع، وهو أمر أساسي لدمج مصادر الطاقة المتجددة، وتحقيق التوازن في الشبكة، وضمان تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى مشروعات توليد الكهرباء. كما ستقوم مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بوضع نماذج عمل لتعبئة رأس المال الخاص من أجل المصروفات الرأسمالية الكبيرة، وتحسينات الكفاءة اللازمة في هذا القطاع.

تخطيط شبكة الكهرباء

مع اعتماد مزيد من الناس والقطاعات الاقتصادية على شبكة الكهرباء، يجب أن تكون الشبكة جديرة بالثقة وقادرة على الصمود. والبنية التحتية لقطاع الكهرباء معرضة لكثير من آثار تغير المناخ: من انخفاض إمدادات المياه، إلى الأحوال المناخية المتكررة بالغة الشدة، بما في ذلك الحرارة الشديدة والعواصف والفيضانات. ويمكن أن يساعد التخطيط على مستوى المنظومة، والتخطيط التشغيلي -مثل تعديل المعدات القائمة، أو اختيار مواقع المرافق الجديدة، وشراء المعدات- في بناء القدرة على الصمود. ويمكن للإجراءات التي تخفِّض من الطلب (على سبيل المثال: من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وأدوات إدارة الطلب، مثل القياس الذكي بالعدادات، وتقليل الفاقد من نقل الكهرباء) أن تساعد في الحد من الضغوط على شبكة الكهرباء كلها.

تمثل القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ أولوية ناشئة، تتعلق باستقرار أنظمة الطاقة وأدائها في مواجهة الأحوال المناخية بالغة الشدة. وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية، لأن توليد الطاقة المتجددة والطاقة الكهرومائية، وكذلك الطلب على الطاقة، يتأثران بشدة بالظروف المناخية. فعلى سبيل المثال، يمكن لموارد الطاقة الموزعة -توليد الطاقة الكهربائية على نطاق صغير من ألواح الطاقة الشمسية فوق الأسطح، أو تخزين الطاقة الكهربائية بالبطاريات- أن تزيد من القدرة على الصمود، لاسيما أن تغير المناخ ينتج عنه أحوال مناخية بالغة الشدة، ويرفع من احتمالية انقطاع الكهرباء. وتهدف مجموعة البنك الدولي إلى تسريع وتيرة الاستثمارات، وتعبئة التمويل الميسر، لتخزين الطاقة الكهربائية بالبطاريات، لمساعدة البلدان في دمج مزيد من مصادر الطاقة المتجددة. وفي إطار توسيع أنظمة الطاقة النظيفة، مثل الطاقة الكهرومائية، من الضروري عند بناء البنية التحتية مراعاة الاهتمام بالقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والصدمات المرتبطة بالمياه، والاستخدامات المتعددة للخزانات الجوفية. ويجب دعم ذلك من خلال الإدارة السليمة لأحواض الأنهار، وإدماج اعتبارات التنوع البيولوجي للحد من الآثار السلبية المحتملة. وخصوصاً في الظروف المناخية المتغيرة، تشكل تنمية الطاقة الكهرومائية مخاطر يجب تقييمها وإدارتها بحذر، وتلتزم مجموعة البنك الدولي بدعم البلدان في تنمية وتمويل مشروعات الطاقة الكهرومائية التي تتناسب جيداً مع الظروف المحلية، ولديها القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وستكثف مجموعة البنك الدولي جهودها لدعم التخطيط طويل الأجل للطاقة وبناء القدرات، مع التركيز على تنفيذ التخطيط طويل الأجل للطاقة، والتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز جمع بيانات الأرصاد الجوية، والبيانات الهيدرولوجية، واستخدامها في نماذج الطاقة؛ والتصميم والتنفيذ لخطط عمليات التأهب لمواجهة حالات الطوارئ والتصدي لها والتعافي من آثارها.

وسيقوم البنك الدولي بتسريع وتيرة مساندته للبلدان في تخطيط أنظمة الكهرباء، لتحديد وتنفيذ الخيارات منخفضة الانبعاثات الكربونية القادرة على الصمود والفعالة من حيث التكلفة. وفي المرحلة المقبلة، سيعمل البنك مع مختلف البلدان على إعداد خطط لإدخال الكهرباء وخطط لتنمية قطاع الكهرباء، تتضمن سيناريوهات للطاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية وقادرة على الصمود، وتوسيع نطاق الحصول على الطاقة الحديثة، وتوفير الكهرباء بشكل منتظم لتحقيق النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه أداة مهمة للحد من الانبعاثات الكربونية.

يتطلب اجتذاب التمويل للطاقة النظيفة تخطيطاً سليماً، وأداءً تشغيليّاً كافياً، واستدامة مالية لقطاع الكهرباء. وفي كثير من المناطق، أدى النقص المزمن في الاستثمارات، والافتقار إلى الصيانة إلى انقطاعات متكررة في الكهرباء، ومحدودية إمكانية حصول الفقراء على الطاقة. وسيواصل البنك الدولي مساندة السياسات والإصلاحات والاستثمارات لتقوية الأداء التشغيلي والتجاري والمالي للمرافق. وبالنسبة للبلدان التي تلتزم بتحسين أداء مرافقها، ستقدم مجموعة البنك الدولي المساندة، بما في ذلك أدوات تخفيف المخاطر، عند الاقتضاء، لتمكين استثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة على نطاق واسع، وهو ما يُسهِّل فُرص الاستثمار لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

إصلاحات دعم الوقود الأحفوري

سيواصل البنك الدولي مساندة البلدان المتعاملة معه في النهوض بإصلاحات الوقود الأحفوري.[36] واستجابة للطلب القوي من البلدان المتعاملة معه على الإصلاحات العادلة والشاملة للجميع لإلغاء دعم الطاقة أو تخفيضه، سيقدم البنك المساعدة الفنية من خلال برنامجه لإصلاح دعم الطاقة ومساندة إصلاحات السياسات من خلال عمليات الإقراض. وسيركز البنك على حماية الفقراء في هذه الإصلاحات من خلال تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وتسهيل حملات التوعية والتواصل للتصدي لتحديات الاقتصاد السياسي.

كفاءة استخدام الطاقة

كفاءة استخدام الطاقة هي أحد أكبر مصادر الطاقة غير المستغلة، ويمثل توسيع نطاقها عنصراً حاسماً في التحول في مجال الطاقة. وهي في الأغلب أكثر الطرق نظافة وأقلها تكلفة لتوسيع نطاق خدمات الطاقة. فالاستثمار في الكفاءة يحدّ من الاحتياجات الاستثمارية لإمدادات جديدة للطاقة، ونفقات المالية العامة للدعم، والتكاليف التي يتحملها المستهلكون، وكلها تعزز التنافسية وأمن الطاقة. وهناك إمكانات في جميع قطاعات الاقتصاد - من قطاع الطاقة نفسه إلى المدن والصناعات التحويلية والصحة والتعليم والنقل والمياه؛ وسيجري الكثير من المشروعات على مستوى متعدد القطاعات. وستساند مجموعة البنك الدولي المشروعات على جانب العرض (توليد الطاقة الكهربائية، والحد من خسائر النقل والتوزيع) وعلى جانب الطلب (الصناعة، والمستخدمين/المستخدمات من البلديات ومن القطاعات العامة الأخرى، والمباني السكنية، والزراعة).

وتتوقع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار زيادة دعم مشروعات كفاءة استخدام الطاقة كذلك. وقد أدت أزمة فيروس كورونا إلى تقليص القدرات المالية في مختلف القطاعات للاستثمار في التقنيات النظيفة، وهو ما يهدد بعرقلة التقدم. وتطلعاً للمستقبل، يمكن لصناعة الطاقة الاستجابة بسرعة للحوافز الجديدة، وتوسيع نطاق التقنيات المتاحة بسهولة، وتحقيق مستوى ملموس من المدخرات والدخل للأسر والشركات في مرحلة التعافي بعد الجائحة. وتهدف مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى توسيع نطاق تمويلهما لكفاءة استخدام الطاقة، من خلال التسهيلات الائتمانية، والسندات الخضراء، والقروض الخضراء، والضمانات، وستعملان مع الجهات المتعاملة مع القطاع الحقيقي على استثمارات كبيرة في مجال كفاءة استخدام الطاقة، وهو ما يساعدهما في تحديد الفرص المتاحة في المشروعات الأكبر حجماً. وسيساند هذا العمل تمويل المؤسسات المالية لمشروعات كفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك عمليات إعادة تجهيز المنشآت الصناعية والمباني.

تحول عادل بعيداً عن الفحم

الابتعاد عن الفحم أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن المناخ. وهذا مشروع رئيسي يتطلب دعماً مخصصاً على مستوى الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وفي قطاعات مختلفة متعددة. وسيوسع البنك الدولي نطاق الخدمات التمويلية والاستشارية للتحول العادل عن الفحم إلى البلدان المتعاملة معه التي تطلب ذلك،[37] وسيساند السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية لوضع خطط عمل واضحة للتحول، مع التركيز على هياكل الحوكمة، ورفاهية الناس والمجتمعات المحلية، والمعالجة وإعادة تجهيز أراضي التعدين السابقة ومحطات الكهرباء التي تعمل بالفحم. وستتعاون مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع البنك الدولي في هذه الجهود، وستعملان مع الجهات المتعاملة معهما لمساندة التحول عن استخدام الفحم في القطاع الخاص، بما في ذلك ما هو من خلال التمويل المبتكر أو أدوات تخفيف المخاطر والحوافز.

وعلى جانب العرض، تنطوي أولويات التحول عن استخدام الفحم على التعجيل بإغلاق مناجم الفحم ومحطات توليد الكهرباء التي تعمل بالفحم وإعادة توجيه استخدامها، مع إيلاء الاهتمام الواجب للآثار التوزيعية وتعزيز مصادر جديدة للتوظيف والنمو الاقتصادي للسكان والمجتمعات المحلية/المناطق المتضررة. وعلى جانب الطلب، تتضمن الأولويات الحد من استخدام الفحم، أو التخلي عنه، أو تجنبه من خلال زيادة كفاءة استخدام الطاقة، والتحول لمصادر طاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية، وتوسيع نطاق استثمارات الطاقة المتجددة.

وفي حالات محددة، قد يكون الغاز الطبيعي مفيداً في تسريع وتيرة التحول بعيداً عن استخدام الفحم – تبعاً لظروف البلد المعنيّ. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون للغاز الطبيعي دور في توفير حلول التدفئة المنزلية والتجارية في بعض البلدان على المدى المتوسط، وقد يكون متوافقاً مع هدف البلد المعنيّ المتمثل في الحد من الانبعاثات الكربونية على المدى الطويل من خلال إعادة استخدام خطوط أنابيب الغاز وغيرها من البنية التحتية لنقل هيدروجين أنظف وتخزينه. وبدلاً من ذلك، قد تكون محطة توليد الكهرباء باستخدام الغاز ضرورية لتعزيز انتظام إمدادات الكهرباء واستقرار الشبكة، وهو ما يُسهم في زيادة معدلات إدماج مصادر الطاقة المتجددة. ومع ذلك، فإن الطبيعة طويلة الأمد للبنية التحتية الجديدة للغاز تعني أنها لا تتسق دائماً مع الحاجة إلى خفض الانبعاثات الكربونية في الاقتصادات في غضون هذا الجدول الزمني. وسيتم تقييم جميع الاستثمارات في البنية التحتية الجديدة للغاز، للتأكد من اتساقها مع الإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ والإستراتيجيات طويلة الأجل.

ويجب أن يتم التحول بعيداً عن استخدام الفحم على نحو عادل، مع إيلاء الاهتمام الواجب للسكان والآثار التوزيعية. ويجب أن يشمل التحول العادل الاستدامة، بما في ذلك التعافي البيئي، وكذلك العمل اللائق، والشمول الاجتماعي، والحد من الفقر. وفي غياب سياسات جيدة، هناك مخاطر كبيرة تتمثل في أنه مع تحول البلدان بعيداً عن الفحم، يمكن أن تتقطع السبل بالعمال والمجتمعات المحلية كلها. ويتطلب هذا تمويلاً لبناء مهارات جديدة، وإيجاد فُرص عمل، وتطوير اقتصاد أكثر إنصافاً وقدرة على الصمود. وتُعَدُّ برامج إدارة الآثار الاجتماعية وآثار العمل الناتجة عن التحول في مجال الطاقة عنصراً محورياً في مجموعة أدوات البنك الدولي، لتسهيل عمليات الإغلاق، ولدعم التحول العادل للجميع. وستعمل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع البلدان المتعاملة معهما، وتتعاونان مع البنك الدولي لاستكشاف حلول مبتكرة لتسريع وتيرة الوقف التدريجي لاستخدام الفحم، ودعم التحول العادل.

وقد أوقفت مجموعة البنك الدولي التمويل المباشر لمشروعات الكهرباء الجديدة التي تعمل بالفحم على نطاق المرافق في عام 2010، وستزيد بدرجة كبيرة دعمها البرامجي للتحول عن استخدام الفحم في البلدان المتعاملة معها التي تطلب مثل هذه المساعدة. ولا يمكن التوفيق بين الجوانب الاقتصادية، وأوقات البناء والتشغيل، وانبعاثات محطات توليد الكهرباء بالفحم مع أهداف اتفاق باريس بشأن المناخ، ولا مع جهودنا لمساندة التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع.

الزراعة والغذاء والمياه والأراضي

الزراعة وإنتاج المواد الغذائية مصدران رئيسيان للتوظيف وسبل كسب العيش لأعداد كبيرة من الناس في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الأغلبية العظمى من الفقراء فقراً مدقعاً.[38] ومن أجل توفير الغذاء لسكان العالم المتوقع أن يبلغ عددهم نحو 10 مليارات نسمة بحلول عام 2050، يجب توسيع نطاق هذه الأنظمة أكثر من ذلك.[39] وفي الوقت نفسه، فإنه ينتج عن الزراعة والتحريج وتغير استغلال الأراضي ما يقرب من ربع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم.[40] وأكبر مصادر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بالزراعة هي تحويل استخدام الأراضي (على سبيل المثال: إزالة الغابات من أجل تمهيد الأراضي)؛ وانبعاثات الميثان من إنتاج الثروة الحيوانية والأرز؛ وأكسيد النيتروز الناتج عن استخدام الأسمدة الاصطناعية. وتُعَدُّ الزراعة كذلك أكبر مستخدم للأراضي والمياه، مع ما لها من آثار على الغابات والأراضي العشبية والأراضي الرطبة والتنوع البيولوجي. وينجم عن أنظمة الغذاء واستخدام الأراضي حالياً تكاليف "مستترة" تتعلق بالبيئة والصحة ومعدلات الفقراء وتقدر بنحو 12 تريليون دولار سنوياً.[41] وهناك حاجة إلى تغييرات رئيسية، لكن يجب إجراؤها وفقاً لمقاربةً مرتكزة على الناس.

في الوقت نفسه، تُعَدُّ الزراعة أحد القطاعات الأكثر تعرضاً لتغير المناخ، خصوصاً للفئات السكانية الأكثر ضعفاً: صغار المنتجين في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. وتشمل المخاطر الرئيسية على إنتاج المواد الغذائية شح المياه بسبب التغيرات في هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع منسوب مياه البحر، والأحوال المناخية بالغة الشدة، وتراجع التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي، والآفات، وأمراض المحاصيل الجديدة. ولذلك فإن الزراعة والغذاء والمياه واستخدام الأراضي هي قطاعات ذات أولوية لجهود التخفيف والتكيف.

الزراعة المراعية للمناخ

سيكشف البنك الدولي مساندته للزراعة المراعية للمناخ في جميع سلاسل القيمة الزراعية والغذائية من خلال تدخلات قوية على صعيد السياسات والتكنولوجيا. ويمكن أن يحقق هذا منافع قوية ثلاثية المكاسب: تعزيز الإنتاجية، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين القدرة على الصمود. وتستحق بعض القطاعات الفرعية اهتماماً خاصّاً. فعلى سبيل المثال: إنتاج الثروة الحيوانية يُعَدُّ كثيف الاستخدام لغازات الاحتباس الحراري بشكل خاص، لكنه يؤدي أيضاً دوراً رئيسيّاً في توفير موارد الرزق والأمن الغذائي، وهناك خيارات معروفة وفعالة من حيث التكلفة، لتخفيف آثار تغير المناخ.[42] وتُعَدُّ زراعة الأرز مصدرًا كبيرًا لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، لا سيما غاز الميثان، لكن الأصناف الجديدة، والأساليب التي تحدّ من استخدام المياه، وتحسين إدارة المستلزمات، وغيرها من الإستراتيجيات يمكنها تعزيز الإنتاج وخفض الانبعاثات وزيادة القدرة على الصمود. وسينشئ البنك الدولي مركزاً للإنذار المبكر لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك بغرض تدعيم أساليب الكشف المبكر عن أزمات انعدام الأمن الغذائي وتشخيصها.

وتشجع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار الزراعة المراعية للمناخ من خلال عملهما مع المؤسسات الخاصة المتعاملة معهما. ويدور محور تركيز المؤسسة حول 3 موضوعات رئيسية: (1) المساعدة في تحسين الإنتاجية، مع خفض استخدام المستلزمات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري لكل طن من الإنتاج، لا سيما من خلال الزراعة الدقيقة والزراعة المتجددة أو الزراعة الحافظة للموارد، (2) جعل إنتاج الثروة الحيوانية أكثر استدامة مع زيادة الإنتاجية في الوقت نفسه، (3) الحد من خسائر ما بعد الحصاد في سلاسل التوريد على مستوى العالم (على سبيل المثال: من خلال تحسين الخدمات اللوجستية والتوزيع، وحلول التوضيب المناسبة، ومرافق التخزين الحديثة، وسلاسل التبريد). وتستكشف المؤسسة حالياً المجالات التي قد تؤدي إلى تحوّلات نوعية، بما في ذلك الكربون في التربة، والصحة، وإدارة الخصوبة، والري المسمد، وبدائل البروتين الحيواني المبتكرة السليمة تجاريًّا، والنماذج الجديدة لتعزيز الري بالتنقيط وبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وتتطلب زيادة حجم استثمارات المؤسسة المباشرة في الشركات الزراعية واستثماراتها غير المباشرة في مؤسسات الوساطة المالية وضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تُسهم في الزراعة المراعية للمناخ نقل كلٍّ من التقنيات المبتكرة والتدخلات مثبتة الفاعلية، وكذلك نماذج الأعمال التي تتغلب على الحواجز المعروفة جيداً أمام الاستثمارات في هذا القطاع. وثَمَّة حاجة إلى حلول التجميع والمشاركة في تحمل المخاطر من أجل مواءمة

المصالح وتحقيق انتشار واسع. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية عادة مع "عميل أساسي"، مثل شركة أغذية متكاملة أو مصنع لتجهيز الأغذية أو تاجر جملة أو تاجر تجزئة للسلع الغذائية، وذلك لمساعدتها في تنفيذ ممارسات مراعية للظروف المناخية عبر سلاسل التوريد الخاصة بها. وتستفيد المؤسسة من أدوات تمويلية خاصة بأنشطة تخفيف آثار تغير المناخ للمساعدة في إعداد مجموعة من المشروعات مع المتعاملين الملائمين. وسيتطلب كثير من أنشطة الزراعة المراعية للمناخ، لا سيما تلك التي تتضمن تمويلاً للتجار في سلاسل التوريد ومُصنّعي المواد الغذائية وأصحاب الحيازات الصغيرة، الاستفادة من شبكة شركاء المؤسسة من مؤسسات الوساطة المالية والتمويل الميسر المختلط، وذلك للحد من المخاطر أو مواءمتها أو التعويض جزئيّاً عن المنافع العامة المرتبطة بهذه الاستثمارات.

خسائر الغذاء وهدره

يُهدَر ثُلث جميع الأغذية المنتجة عالميّاً، وهو ما يشكل تكاليف باهظة على المجتمع. ويعكف البنك الدولي بالفعل على معالجة الخيارات على مستوى السياسات، والمفاضلات المتعلقة بتناول مشكلة خسائر الغذاء وهدره، وسيجري دراسات تشخيصية لنظام الأغذية من الإنتاج إلى الاستهلاك لتحديد أولويات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها بفعالية من حيث التكلفة عبر سلسلة القيمة.[43] وتقوم مؤسسة التمويل الدولية بإعداد تطبيق لحساب خسائر الغذاء، من شأنه مساعدة المؤسسة والمؤسسات المتعاملة معها في تحديد المنافع الناجمة عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ووفورات التكلفة للمشروعات التي تحد من خسائر الغذاء. وتعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع المؤسسات المتعاملة معها على خفض آثار إنتاج المواد الغذائية على المياه والانبعاثات، وتعزيز قدرة سلاسل القيمة الزراعية على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وذلك من خلال إبراز الأهمية المادية للمخاطر المناخية والإجراءات التدخلية في تقييمات جدوى المشروعات.

الحلول المستندة إلى اعتبارات الطبيعة

ترى مجموعة البنك الدولي أن الحلول المستندة إلى اعتبارات الطبيعة تمثل عناصر بالغة الأهمية في التحول إلى أنظمة الغذاء والمياه والأراضي. وفي قطاعَي الزراعة وإنتاج الغذاء، يمكن للحلول المستندة إلى الطبيعة تعزيز وظائف النظم البيئية في الأراضي الطبيعية المتأثرة بالممارسات الزراعية وتدهور الأراضي، وهو ما يحسن من توافر المياه وجودتها وإنتاجية أنظمة المحاصيل وصحة الثروة الحيوانية. ويمكن أن تحقق الحلول المستندة إلى الطبيعة منافع لصحة التربة، وامتصاص الكربون، والتنوع البيولوجي، والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، من بين أمور أخرى. وعلى المستوى القطاعي، يقوم البنك، من خلال صندوق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، ببناء قدرات البلدان المتعاملة معه في برامج خفض الانبعاثات، وإستراتيجيات المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. ويمكن أيضاً تطبيق هذه الحلول في المناطق الساحلية لتحقيق استقرار السواحل والحد من آثار الفيضانات والتآكل، وهو ما يساعد في الحفاظ على مصائد الأسماك، باعتبارها مصادر غذائية، واستدامة سبل كسب العيش المتعلقة بمصائد الأسماك والسياحة والترفيه. ويمكن أن تؤدي إعادة تأهيل الأراضي الرطبة أيضاً إلى زيادة قدرات تخزين المياه العذبة وتحسين نوعية المياه إلى جانب تعزيز الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي. وتعكف مؤسسة التمويل الدولية حاليّاً على المراحل الأولية لوضع مقاربات قطاعية شاملة لإدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في المراحل الأولى من تخطيط استخدامات الأراضي الطبيعية، لاسيما لقطاعي الزراعة والبنية التحتية. وستعمل المؤسسة على وضع مقاربات ونماذج عمل جديدة لدعم تمويل التنوع البيولوجي واستكشاف سبل حفز التمويل الخاص في أسواق المؤسسات الخاصة المتعاملة معها.

الإطار 5

المياه والتنمية وتغير المناخ

تُعَدُّ المياه عنصراً محورياً في تحقيق كثير من أهداف التنمية المستدامة. فهي ضرورية لإنتاج الغذاء، وبالتالي لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، وهو إنهاء الجوع؛ كما أن المياه الصالحة للشرب ضرورية لتحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، وهو الصحة الجيدة والرفاه؛ ويدعو الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة إلى توفير المياه النظيفة والمرافق الصحية للجميع. ويهدد تغير المناخ إمدادات المياه من خلال ارتفاع درجات الحرارة وقِصَر مواسم الأمطار وزيادة تواتر نوبات الجفاف وهطول الأمطار الشديد. ولكل هذه العوامل تبعات على الأمن المائي، وعلى سلامة الزراعة والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية، مع ما لذلك من آثار تعانيها الفئات الفقيرة والمستضعفة أكثر من غيرها.

وفي الوقت نفسه، فإن خدمات مياه الشرب والمرافق الصحية والري جميعها تحتاج إلى الطاقة، ومن المتوقع أن ينمو هذا الطلب نمواً متصاعداً في السنوات القادمة. وفي الأغلب، تُستخدم الطاقة في شبكات مياه الشرب والصرف الصحي على نحو يفتقر إلى الكفاءة.

وبدون تعزيز الأمن المائي، لن تستطيع المناطق والبلدان التكيف وإزالة الانبعاثات الكربونية، والصمود في وجه تغير المناخ، وغير ذلك من الضغوط والصدمات. ومن الضروري تدعيم الأمن المائي لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات في هذا القطاع، لكن المياه كذلك تؤدي دوراً رئيسيّاً في تحقيق خفض الانبعاثات في قطاعات أخرى، مثل الطاقة والزراعة والحراجة والنقل (بما في ذلك الممرات المائية الداخلية). وتهدف مجموعة البنك الدولي إلى مساندة البلدان المعنية في تعزيز الأمن المائي، وإدارة المياه للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وسد الفجوة في دورة المياه والطاقة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، من خلال ما يلي:

- ضمان تخطيط البنية التحتية المائية وتصميمها للتصدي لحالة عدم اليقين المتزايدة في ظل الظروف المناخية المتغيرة،
- رفع كفاءة استخدام الطاقة في قطاع المياه، سواء بشكل مباشر أو من خلال معالجة تسرب المياه، والحد من الفاقد من المياه في الري، ودمج مصادر الطاقة المتجددة في تقديم الخدمات،
- تشجيع تبني مقاربات اقتصاد إعادة التدوير عن طريق الحد من الفاقد من المياه، وإدارة الطلب على المياه، واستعادة الموارد القيِّمة واستخراجها، مثل الغاز الحيوي والمغذيات والمعادن الثقيلة من معالجة مياه الصرف، وتكييف إعادة استخدام المخلفات السائلة المعالجة، واستعادة الموارد،
- تشجيع التنويع المستدام لإمدادات المياه،
- تدعيم الممارسات الجيدة لإدارة التجمعات المائية التي تحمي مصادر المياه من زيادة مخاطر الجفاف، ونوعية المياه، مع الحماية أو إعادة تأهيل المناطق الطبيعية التي تعمل كبالوعات للكربون في البيئة الطبيعية،
- تصميم سلسلة خدمات صرف صحي قادرة على الصمود، للحد من تسرب المياه الملوثة إلى البيئة المحيطة،
- زيادة مخزون المياه وتحقيق الاستفادة المُثلى منه، من خلال البنية التحتية التقليدية لتخزين المياه السطحية لتعزيز توليد الطاقة الكهرومائية الضرورية لدفع التحول إلى الطاقة الخضراء، وتركيب ألواح الطاقة الشمسية العائمة على خزانات المياه، وتوسيع نطاق الحلول المستندة إلى الطبيعة، وتدعيم آليات تخصيص المياه المرنة والتكيفية. وتساعد هذه العوامل جميعها في تقديم خدمات مياه قادرة على الصمود من خلال إدارة إمدادات المياه المتغيرة بمرور الوقت، وتوفير الحماية أثناء الفيضانات ونوبات الجفاف،
- تصميم البنية التحتية المتصلة بالمياه، واتباع سياسات لتقييد و/أو خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عدا ثاني أكسيد الكربون، ولا سيما غاز الميثان وأكسيد النتروز،
- تسخير الابتكارات المرتبطة بالطاقة والمياه والتكنولوجيات الرقمية،
- العمل على ضمان ألا تؤدي مسارات خفض الانبعاثات الكربونية التي تختارها البلدان إلى المساس بأهدافها المتعلقة بالأمن المائي، وألا تشكل المياه عاملاً مقيداً لتحقيقها.

المصدر: البنك الدولي.

المياه

يعتمد الأمن الغذائي العالمي على نوعية المياه والكميات الكافية منها لدعم عملية التحوُّل. ويشمل ذلك الري لتوسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ودعم إنتاج المحاصيل الضرورية، وتوفير منطقة معزولة عن مواسم الحرارة الشديدة ومواسم الجفاف. ومع تغير المناخ، من المتوقع أن تشهد دورة المياه تغيراً كبيراً، مع احتمال حدوث آثار سلبية كبيرة على الإنتاج الغذائي. وتذليلاً لهذه التحديات، يجب على البلدان المعنية الاستثمار في تحسين التخطيط وتدعيم المؤسسات، وزيادة قدرات تخزين المياه، وتحسين أنظمة إعادة استخدام المياه، وتعزيز البنية التحتية لمواجهة الفيضانات والجفاف، بما في ذلك البنية التحتية الخضراء القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والحلول الخضراء-التقليدية الهجينة. وسيساعد ذلك البلدان على إدارة مخاطر الفيضانات والجفاف معاً، والحد من الصدمات المرتبطة بالمياه وحماية سبل كسب العيش والموارد الإنتاجية. وسيعمل البنك الدولي على توسيع نطاق الحصول على بيانات الأرصاد الجوية المائية عالية الجودة، وأنظمة التنبؤ بالفيضانات، والإنذار المبكر، وذلك من أجل تحسين إدارة مخاطر المياه.[44] كما يوسع نطاق المساندة المقدمة لإدارة أحواض الأنهار المراعية للمناخ لإدارة المخاطر الانتقالية، بما في ذلك الموارد المائية المشتركة، مثل البحيرات والأنهار وغيرها من مستجمعات المياه الدولية التي تعتمد جميعها على مورد واحد للمياه.

وستساند مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار البلدان والمدن والجهات الصناعية الفاعلة في توسيع وتحسين عملياتها في مجال المياه، من أجل بلوغ الأهداف الرئيسية للحد من آثار تغير المناخ وزيادة قدرة بنيتها التحتية على الصمود إزاء تغير المناخ و التكيف مع آثاره. وعلى هذا النحو، ستعمل المؤسسة والوكالة عن كثب مع شركائهما والمؤسسات الخاصة المتعاملة معهما على (1) تعزيز التقنيات الملائمة للمناخ والقادرة على تحمل تغيراته، (2) تعزيز مبادرات كفاءة استخدام الطاقة والمياه (على سبيل المثال: خفض إمدادات المياه التي لا تجلب دخلاً، وإدارة مصادر المياه، وتحقيق الاستفادة المُثلى من العمليات من خلال الرقمنة)، (3) دعم الأنشطة الاقتصادية من خلال تحديد مصادر المياه المستدامة للاستخدام الصناعي، وتوسيع نطاق مشروعات إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للحد من أثر إمدادات المياه في المناطق التي يرتفع فيها الضغط على الموارد المائية، (4) الاستثمار في البنية التحتية لجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها.

بالوعات الكربون

الحفاظ على الكربون البري، حيث لا تزال كميات كبيرة من الكربون مخزنة في الغابات الطبيعية والأراضي العشبية والأراضي الرطبة، باعتبارها مخزونات كربونية مهمة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره، وهي ضرورية لزيادة قدرة النظم البيئية على الصمود. فالتربة تُعَدُّ أحد أكبر خزانات الكربون على كوكب الأرض. ويمكن زيادة مخزون الكربون في التربة باستخدام أصناف النباتات التي لها جذور أعمق، والتحريج الزراعي، وإضافة المواد العضوية، وتغيير دورات المحاصيل، وتفادي إزالة الغابات.[45] وإلى جانب منافع التخفيف من آثار تغير المناخ، يمكن أن يؤدي تعزيز كربون التربة إلى تحسين صحة التربة وزيادة الغلة، ويمكن للمزارعين الاستفادة منها ماديّاً من خلال أسواق الكربون. وسيساند البنك الدولي البلدان في تقديم حوافز للمزارعين كي يستثمروا في الحلول المستندة إلى الطبيعة من أجل تحسين تخزين كربون التربة وبناء القدرة على الصمود. وستقوم مجموعة البنك الدولي بتجربة بروتوكول للرصد والمتابعة والإبلاغ والتحقق منخفض التكلفة ويعطي نتائج شبه آنية؛ ويمكن أن يعمل هذا البروتوكول أيضًا على تعبئة رؤوس الأموال الخاصة لتحسين وزيادة احتجاز الكربون في التربة.

الاقتصاد الأزرق

تؤدي مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية دورًا كبيرًا في الأمن الغذائي والاقتصاد في كثير من البلدان، ويمكنها كذلك دعم الاحتياجات الغذائية للأعداد المتزايدة من السكان. وستركز مجموعة البنك الدولي على مساعدة مختلف البلدان والقطاع الخاص في حماية المناطق البحرية، وتنويع أنشطة الاقتصاد الأزرق، والحد من التلوث البحري، وإعادة إحياء الشُّعَب المرجانية. فالمحيطات السليمة توفر الوظائف والغذاء، وتحافظ على النمو الاقتصادي، وتنظم المناخ، وتدعم رفاه المجتمعات الساحلية والحضرية. وستسهم مجموعة

البنك الدولي في تحقيق النمو الأزرق من خلال الخدمات التحليلية، والحوار بشأن السياسات، والتمويل، ودعم الأنشطة المتعلقة باستخدام الموارد على نحو أكثر كفاءة، مع تدعيم أنظمة تقليص حجم النفايات المرسلة إلى المدافن الصحية والبنية التحتية لجمع المواد البلاستيكية ومعالجتها واسترداد تكلفة المواد البلاستيكية في الاقتصاد.

تخفيف مخاطر الاستثمار الخاص

ستزيد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من دعمها لمعاملات الصناعات الزراعية المستدامة. وترى الوكالة فرصة لمساندة المستثمرين/المستثمرات في تخفيف مخاطر التدفقات المالية الخاصة وتمويل الأنشطة المناخية لعمليات الصناعات الزراعية وسلاسل القيمة الخاصة بهم/بهن. وستزيد الوكالة أيضًا من التركيز على اعتماد أساليب مُراعية للمناخ، تؤدي إلى زيادة القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المتعلقة بالمناخ. وستبدأ الوكالة في تقديم إرشادات فنية بشأن حلول الزراعة المُراعية للمناخ، وزيادة الوعي بممارسات تحديد المخاطر المتعلقة بالمناخ وإدارتها، وإدخال أساليب حساب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المصمَّمة خصوصاً لعمليات الجهات المتعاملة معها.

المدن

تستهلك المدن أكثر من ثلثي الطاقة في العالم، وتنتج أكثر من 70% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم؛[46] وسيكون إحداث تحول في الأنظمة الحضرية أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ، وكذلك لتحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة، وهو جعل المدن شاملة للجميع وآمنة ومستدامة وقادرة على الصمود.[47] وستساند مجموعة البنك الدولي الحكومات الوطنية والمحلية -على حد سواء- لوضع حلول للمُدن وتمويلها وتنفيذها، من شأنها الحد من الانبعاثات وبناء القدرة على الصمود وتعزيز الرخاء المشترك. ومن خلال عمله مع الحكومات، سيحدد البنك الدولي أيضاً الفُرص المتاحة لمؤسسة التمويل الدولية لمساندة القطاعات التي تتطلب مزيداً من الاستثمارات الخاصة، على سبيل المثال: لإعادة تجهيز البنية التحتية القائمة، وتحسين العمليات في مجال المياه، والفُرص المتاحة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتصميم الحلول وتوفير التمويل للمدن لتحقيق هذه الأهداف.[48]

التخطيط لمدن منخفضة الانبعاثات الكربونية وقادرة على التكيف

ستكثف مجموعة البنك الدولي مساندتها للمدن، بما فيها المساعدات الفنية والتمويل، لمساعدتها في الحد من الانبعاثات الكربونية وبناء القدرة على الصمود. ويعني هذا ضمان تطبيق السياسات واللوائح التنظيمية والاستثمارات، لتحسين جودة الهواء في المناطق الحضرية؛ والحد من الانبعاثات الكربونية من أنظمة الطاقة في المناطق الحضرية؛ وتعزيز المباني والبنى التحتية المراعية للبيئة والمتسمة بكفاءة استخدام الموارد، وذلك من خلال أعمال البناء وإعادة التجهيز الجديدة؛ وتشجيع الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة ومقاربات اقتصاد إعادة التدوير؛ وتحسين النقل الحضري، بما في ذلك وسائل النقل العام والمركبات غير الآلية؛ وتحسين نطاق التغطية والكفاءة والمرونة لإمدادات المياه والصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف في المناطق الحضرية؛ وينطوي تحسين تخطيط استخدام الأراضي في المناطق الحضرية واللوائح التنظيمية على أهمية خاصة؛ وسيكون صندوق سد فجوة تمويل الأنشطة المناخية في المدن أحد العوامل الرئيسية التي تساعد في تحقيق هذا العمل.[49]

ولتعزيز القدرة على مجابهة تغير المناخ، ستساند مجموعة البنك الدولي المدن بما يلي: (1) تعزيز القدرة على الحصول على الأدوات والدعم الفني لإدماج مخاطر المناخ والكوارث في التخطيط المكاني، (2) تعزيز القدرة على الاستعداد بفعالية لمواجهة تلك المخاطر وإدارتها، (3) تقديم المساعدة لجعل البنية التحتية الرئيسية أكثر قدرة على الصمود، بما في ذلك المباني والمدارس والمستشفيات، (4) إتاحة سبل الوصول إلى مزيد من التمويل للاستثمار في القدرة على الصمود و تقديم الخدمات، (5) إتاحة سبل الوصول إلى مزيد

من الشراكات العالمية والإقليمية لتحقيق الأهداف المتعلقة ببناء القدرة على الصمود. كما أن الحلول المستندة إلى الطبيعة بالغة الأهمية لزيادة القدرة على الصمود، بما في ذلك الأمن المائي، والحد من مخاطر الكوارث، مثل الفيضانات. وبدون تعزيز الأمن المائي، لن يتمكن كثير من المناطق والبلدان من التكيُّف مع تغير المناخ وغيره من الضغوط والصدمات، ولا من إزالة الانبعاثات الكربونية، ولن تكون قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ويمكن استخدام الحلول المستندة إلى الطبيعة باعتبارها "بنية تحتية خضراء" تزيد قيمتها بمرور الوقت بالنظر إلى مجموعة المنافع التي تتحقق مع نضج النظم البيئية. وتشمل العوامل المساعدة الرئيسية لهذا العمل شراكات مثل "الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها" وبرامجه الرائدة.

وستكثف مؤسسة التمويل الدولية شراكاتها الإستراتيجية من خلال مقاربة استثمارية واستشارية متكاملة تمامًا لمساعدة المدن على معالجة القصور الحالي في الأسواق، مثل محدودية الأموال اللازمة لإعداد المشروعات وتدني الجدارة الائتمانية ونقص الخبرات الفنية. وتهدف هذه المشاركة المبكرة إلى تمهيد الطريق أمام استثمارات جديدة ومتكاملة تقوم بها المؤسسة، ومن ثَمَّ مساعدة المدن في إيلاء الأولوية للمشروعات، وزيادة تنفيذ مشروعات مستدامة للبنية التحتية للبلديات، محققة بذلك أهدافها الإنمائية.[50] وتساند أداة المؤسسة الجديدة للمدن الخضراء، وهي "البرنامج الأخضر للممارسات المتقدمة من أجل تحقيق التميز البيئي في المدن"، مدن الأسواق الناشئة لتسريع وتيرة إجراءات السياسات والاستثمارات التي تُسهم في التحول منخفض الانبعاثات الكربونية، ومسارات النمو المتسمة بكفاءة استخدام الموارد.[51] وستكمل هذه الأهداف الجهود الرامية إلى زيادة استخدام حلول التمويل الأخضر، مثل القروض الخضراء والسندات الخضراء وسندات الحد من تلوث الهواء وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (Breathe Better Bonds).[52] وستوسع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار نطاق محفظة مشروعاتها الخاصة بالمدن المستدامة من خلال تطبيقات مبتكرة لمنتجاتها، لتسهيل تحديث البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية التي تتسق مع مسارات التنمية القادرة على تحمل تغير المناخ؛ وستتعاون الوكالة مع القطاع الخاص لتبني رؤية أكثر شمولية، كي لا تسهم المشروعات في إجراءات تكيفية سيئة، أو أي آثار سلبية أخرى داخل حدود المشروع وخارجه.

المباني الخضراء

ستقوم مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتوسيع نطاق أعمالهما في مجال البناء الأخضر، سواء من خلال التمويل المباشر أو تخفيف المخاطر عن أصحاب الأصول، أو من خلال زيادة استخدام الرهون العقارية الخضراء وتمويل الإنشاءات الخضراء من خلال مؤسسات الوساطة المالية. وستواصل مؤسسة التمويل الدولية تعزيز أداة التميز في التصميم من أجل زيادة مستوى الكفاءة (EDGE) في مجموعة متنوعة من فئات الأصول، بما في ذلك المنازل الخضراء والمكاتب والفنادق والمستشفيات ومؤسسات التعليم العالي ومتاجر التجزئة والمستودعات والمجمعات الصناعية والمباني والمصانع الخفيفة ومراكز البيانات والمطارات، وصناديق الاستثمار العقاري الخضراء.[53] وستضع المؤسسة برامج مراعية للبيئة لإعادة تجهيز المباني، وستوسع برنامجها لاعتماد أداة (EDGE) للمساعدة في وضع المعايير في هذا المجال. كما تدعم المؤسسة مالكي المباني والمؤسسات الخاصة المتعاملة معها لتحقيق استراتيجيات تلك المؤسسات وأهدافها المتعلقة بالمناخ ومواءمة استثمارات المؤسسة مع أهداف اتفاق باريس بشأن المناخ. وللإسهام في التكيف والقدرة على الصمود، ستقوم المؤسسة بتجربة مؤشر مرونة المبنى الذي أعدته حديثًا.[54] وستساند الوكالة الاستثمارات في المباني الخضراء وستعمل مع الجهات المتعاملة معها للحصول على شهادات اعتماد المباني الخضراء، مثل شهادة اعتماد (EDGE).

الإدارة المتكاملة للنفايات واقتصاد إعادة التدوير

تساعد مجموعة البنك الدولي البلدان والمدن على اعتماد مقاربة الإدارة المتكاملة للنفايات واقتصاد إعادة التدوير من أجل تعزيز أهداف التصدي لتغير المناخ والتنمية وأهداف الاستدامة الأوسع نطاقًا. وسيساند البنك الدولي المدن في تعزيز هذه المقاربات عبر سلسلة القيمة. وستركز مؤسسة التمويل الدولية على ثلاث أولويات استراتيجية لقطاع النفايات: (1) تدعيم سلسلة قيمة النفايات

الصلبة البلدية من جمع النفايات إلى التخلص منها، خصوصا في المناطق التي تكون فيها هذه البنية التحتية محدودة و/أو تعتمد اعتمادًا كبيرًا على القطاع غير الرسمي، (2) التشجيع على إيجاد حلول مستدامة لاسترداد الموارد، بما في ذلك إعادة التدوير، والوقود المشتق من النفايات، وحجز الغاز المنبعث من مدافن القمامة واستخدامه، وتحويل النفايات إلى طاقة، (3) تنمية القدرات لإدارة مسارات المخلفات المتخصصة، مثل الإلكترونيات والنفايات الخطرة. وستمكن هذه الأولويات الأسواق الناشئة من معالجة مخاوفها الحالية والمتزايدة بشأن إدارة النفايات والتحضير للتحول إلى مبادئ اقتصاد إعادة التدوير.

الإطار 6

بناء قدرة المناطق الساحلية على الصمود لحماية الأرواح وموارد الرزق

على الرغم من تشابه بعض الآثار المرتبطة بتغير المناخ في الزراعة، مثل درجات الحرارة وهطول الأمطار، للمناطق الساحلية وغير الساحلية، هناك عوامل أخرى تؤثر في الزراعة الساحلية، مثل ملوحة التربة وتآكل المناطق الساحلية وتسرب مياه البحر وزيادة التعرض لمخاطر الأعاصير. وتم اعتماد الزراعة الذكية المراعية لتغير المناخ في أنحاء كثيرة من العالم كوسيلة للتكيُّف مع الصدمات المناخية والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مع الحفاظ على غلة المحاصيل، ولا تزال هذه المقاربات ملائمةً للزراعة الساحلية، جنباً إلى جنب مع الإدارة المتكاملة للموارد الساحلية وتدعيم تخطيط استخدام الأراضي.

وإلى جانب الزراعة، تتسم المناطق الساحلية في كثير من البلدان بالكثافة السكانية العالية، وتولّد نسبة كبيرة من النمو الاقتصادي. ويعني هذا أن أعدادًا كبيرة من الناس والأصول الضخمة معرَّضة لآثار تغير المناخ في المناطق الساحلية. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرَز في السنوات الأخيرة - الذي أنقذ الأرواح، وحد من الخسائر الاقتصادية، وحَمى مكاسب التنمية بالغة الأهمية - مازال يتعين على كثير من البلدان القيام بالمزيد لمعالجة مواطن الضعف. وتهدف مجموعة البنك الدولي إلى مساندة البلدان لتدعيم قدرة المناطق الساحلية على الصمود في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، في عدد من المجالات الرئيسية:

- تدعيم البيانات وأدوات اتخاذ القرار، عن طريق إنشاء قواعد بيانات للكوارث الطبيعية متاحة للاستخدام، وكذلك نُظم لإدارة الأصول من أجل الهياكل الأساسية بالغة الأهمية،
- مراعاة عامل المخاطر في تقسيم المناطق والتخطيط المكاني، استنادًا إلى أفضل المعلومات المتاحة،
- تعزيز قدرة أنظمة البنية التحتية والخدمات العامة على الصمود، من خلال تحديث هذه الأصول في المناطق الأكثر تعرضاً للمخاطر وافتقاراً إلى الحماية وتحديث معايير السلامة القائمة،
- استخدام الحلول المستندة إلى الطبيعة من خلال الاستفادة من وظيفة الحماية والإسهامات الاقتصادية للنُّظم البيئية بطريقة منهجية،
- تحسين القدرة على التأهب للكوارث والاستجابة لها من خلال تحديث أنظمة الإنذار المبكر، وتدعيم قدرات الاستجابة المحلية، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي، وتنفيذ عملية تمويلية شاملة للمخاطر.

المصدر: البنك الدولي.

النقل

يُعَدُّ النقل المستدام أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز النمو الشامل للجميع، وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الضرورية، ومكافحة تغير المناخ؛ وتعمل مجموعة البنك الدولي مع الجهات المتعاملة معها على توفير وسائل انتقال آمنة نظيفة وقادرة على الصمود، ذات كفاءة، وشاملة للجميع؛ وتنتج وسائل النقل حوالي ربع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم من احتراق الوقود الأحفوري، وتتزايد انبعاثات هذا القطاع على نحو سريع.[55] ومن المتوقع أن ينمو الطلب على وسائل النقل سريعاً في العقود القادمة، مع استمرار البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل في تنميتها الاقتصادية والتوسع العمراني. وبدون اتخاذ تدابير حاسمة، من المتوقع أن

تزيد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من وسائل النقل بنسبة 60% بين عامي 2015 و2050. ولمساندة قطاع نقل منخفض الانبعاثات وقادر على الصمود، ستدعم المجموعة ثلاث ركائز رئيسية: الانتقال وإمكانية الوصول إلى وسائل المواصلات، والخدمات اللوجستية والشحن، وأنظمة النقل القادرة على الصمود.[57]

التنقل وإمكانية الوصول إلى وسائل المواصلات

سيدعم البنك الدولي المدن والمناطق الحضرية في أعمال التخطيط والإعداد والإدارة لأنظمة النقل المتكامل، بما في ذلك النقل العام عالي الجودة، لاستبدال المركبات الخاصة وخدمات النقل الحضري المجزأة غير الرسمية، فضلاً على مساندة التنقل النشط من خلال وسائل النقل غير الآلية. وتتيح التقنيات الرقمية فرصاً كبيرة لتحسين الكفاءة، والحد من الازدحام وتلوث الهواء وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتغيير كيفية تنقل الناس والسلع حول العالم. وسيساند البنك أيضاً الحكومات المعنية في الجهود الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى المناطق الحضرية من خلال إضفاء الطابع الرسمي على وسائل النقل العام في المناطق التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الخدمات غير الرسمية. ويتطلب ذلك تخطيطًا دقيقًا حتى تكون الخدمات الرسمية ميسورة التكلفة وتلبي احتياجات التنقل المحلية، وتحويل المشغلين غير الرسميين كي لا يفقدوا موارد رزقهم؛ وسيسهل عمل البنك الدولي في هذا المجال قيام مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتعبئة رأس المال الخاص.

وتتمتع المركبات الكهربائية بإمكانات ضخمة، لاسيما أنها تخفض من الانبعاثات الكربونية لقطاع الكهرباء. ومن شأن التحول إلى المركبات الكهربائية، بما في ذلك المركبات الخاصة والحافلات والشاحنات، أن يَحُدَّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وكذلك من تلوث الهواء، وما يرتبط به من آثار صحية. وستساند مجموعة البنك الدولي البلدان أو المدن في تخطيط حلول وسائل النقل الكهربائية وتنفيذها، وتزويد وسائل النقل العام بالكهرباء، وأساطيل المركبات الخضراء الحكومية، واعتماد حلول لوسائل التنقل المُصغرة، وتحفيز اعتماد المركبات الكهربائية الفردية، وبناء البنية التحتية اللازمة للدعم، مثل محطات الشحن.[58] وأحد مجالات التركيز الأساسية لمؤسسة التمويل الدولية هو الحافلات الكهربائية للنقل العام في المدن؛ وتنفِّذ مؤسسة التمويل الدولية مقاربةً ذات ثلاثة محاور لتوسيع نطاق استثماراتها في هذا القطاع.[59]

قد تكون إصلاحات التسعير والإصلاحات التنظيمية للوقود والمركبات أدوات فعَّالة للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وذلك من خلال زيادة تكلفة المركبات الخاصة بالنسبة للنقل العام في المدن، وتشجيع شراء مركبات أنظف وأكفأ في استهلاك الوقود. في الوقت ذاته، فإن معظم السيارات والشاحنات والحافلات المُستوردة في البلدان منخفضة الدخل هي مركبات مستعملة، وفي الأغلب تكون قديمة، حيث مرَّ عليها سنوات كثيرة أو حتى عقود، وهو ما يتسبب بشدة في تلوث الهواء وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وسيدعم البنك الدولي تطوير أسطول المركبات، من خلال مساندة السياسات الخاصة بتنظيم سوق المركبات المستعملة عن طريق حظر واردات تلك المركبات التي يزيد عمرها عن سنوات محددة، أو فرض رسوم إضافية عليها.

الخدمات اللوجستية والشحن

تشمل الإجراءات التدخلية للحد من الانبعاثات الكربونية من قطاع الشحن وتقديم خدمات لوجستية قادرة على المنافسة إعادة تصميم سلاسل التوريد، وتغيير ممارسات المخزون، وتقليص تجزؤ الإنتاج، وتقريب الإنتاج من المستهلكين/المستهلكات، والتحوُّل إلى وسائل نقل أقل إنتاجًا للكربون، والتحوُّل إلى مركبات محققة لكفاءة استخدام الطاقة ومنخفضة الكربون في مختلف وسائط النقل، بما في ذلك النقل البحري، وتحسين الشبكات. وتوفر الخدمات اللوجستية الخضراء والبنية التحتية الخضراء إمكانية الاتصال الإلكتروني المُحسنة، كما أنها قد تكون وسيلة فعَّالة من حيث التكلفة للحد من الانبعاثات والمخاطر المتصلة بالمناخ والأخطار الطبيعية، ودعم أهداف حماية الطبيعة ومواجهة تغير المناخ. وستدعم مجموعة البنك الدولي مختلف البلدان في إعداد إجراءات المساعدة في الحد من الانبعاثات الكربونية في قطاع الشحن، وتنفيذها من خلال تمكين التحوُّل في وسائط النقل وتحفيزه، والانتقال على المدى الطويل إلى الخدمات اللوجستية الخضراء، وتحديث قطاعات النقل عبر الشاحنات والسكك الحديدية والنقل البحري. وللحفاظ على استمرارية

هذا التحوُّل، ستساند مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضخ استثمارات في المعدات المحققة لكفاءة استخدام الطاقة والمباني الخضراء في القطاعات الفرعية، مثل الموانئ والمطارات والشحن البحري، وستوسعان استثماراتهما المتصلة بالمناخ في الخدمات اللوجستية للغير التي تتحكم فيها درجات الحرارة.

أنظمة نقل قادرة على الصمود

يجب أن يراعي أداء أنظمة النقل واعتماديتها على المدى الطويل بشكل متزايد تغيرات المناخ والأحداث الجوية شديدة الوطأة والتخطيط لها. وستطبق مجموعة البنك الدولي مجموعة من الأدوات والمقاربات على مشاركتها في بناء أنظمة نقل قادرة على الصمود. ومنها ما يلي: (1) التخطيط المكاني القطاعي والإستراتيجي في المراحل الأولى من خلال تقييمات المخاطر وقابلية التأثر، (2) حلول تخص البنية التحتية تكون قادرة على الصمود، حيث تضم استثمارات في البنية التحتية المادية، والتقنيات الجديدة، وتكيف المجتمع، (3) تعزيز البيئة المواتية من خلال مساندة مؤسَّسية ودعم للقدرات، ورفع مستوى الوعي، والتمويل لتعزيز القدرات الخاصة بالأطراف المعنية على مستوى السياسة والتنظيم، (4) المساندة بعد وقوع مخاطر الكوارث والتعافي منها، ومن ثَمَّ دمج مخاطر تغير المناخ والقدرة على الصمود في الجهود الرامية إلى إعادة البناء. وستستند هذه الحلول إلى تقييمات وطنية لقدرة أنظمة النقل على مواجهة تغير المناخ، استناداً إلى حصر مرافق النقل، وتحليل عوامل المخاطر المتصلة بالمناخ، والاستجابات المحتملة للتكيف، وإجراء تقييم اقتصادي لحِزَم من الاستجابات.

الصناعات التحويلية

الصناعات التحويلية هي مصدر كبير لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، خصوصاً من الصناعات الثقيلة التي تنتج المواد الأساسية، مثل الكيماويات والصلب والأسمنت والزجاج، حيث تبلغ انبعاثات العمليات الصناعية المباشرة 5.2% من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بالعالم، بالإضافة إلى استخدامات الطاقة في الصناعة بما نسبته 24.2%.[60] وتتسبب المواد الأساسية حتمًا في انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، لكن حاليًّا لا تتوافر بدائل تقنية واقتصادية قابلة للتطبيق تنفِّذ المهمات المماثلة على نطاق واسع. ويمثّل هذا تحديًا كبيرًا، لأنها تستند إلى مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، وتُوجِد فرص عمل في جميع سلاسل القيمة، وتحفِّز النمو الاقتصادي للبلدان. وهذه منتجات أساسية، بدءاً من الأسمدة الزراعية، ووصولاً إلى الألياف ومواد البناء، حيث توفر حلولاً لمشاكل الإسكان، ومعالجة النفايات، وسلامة الغذاء، والرعاية الصحية، والسلع الاستهلاكية المحورية في جودة الحياة المعاصرة، وتحمل تكاليفها وسبل الراحة بها. وفي سعي البلدان لإضفاء الطابع الصناعي على اقتصاداتها، من المهم أن تعتمد أفضل الممارسات المتاحة ونماذج الأعمال الجديدة التي تدعم الاستدامة، وطُرُق التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية، مع الاجتهاد للتأكد من أن الصناعات التحويلية أصبحت أكثر قدرة على مجابهة الكوارث الطبيعية.

وسيساند البنك الدولي البلدان المعنية وصناعاتها في وضع سياسات على المستوى القطاعي تشجع النمو منخفض الانبعاثات الكربونية القادر على الصمود، مع المساعدة في تحسين القدرة على المنافسة الخضراء، ودور القطاع الخاص؛ ويتطلع البنك الدولي كذلك إلى زيادة تأثيره المناخي من خلال برنامج اقتصاد إعادة التدوير لتنمية القطاع الخاص، وذلك بالتركيز على الحد من الانبعاثات من المنبع في الصناعات وعلى امتداد سلسلة القيمة. ستساعد مجموعة البنك الدولي قطاعات الصناعات التحويلية كافة على المضي في مسار الحد من الانبعاثات الكربونية، وتحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد وحلول الحد من انبعاثات الكربون وإعادة التدوير. وستؤثر رقمنة الصناعات في كفاءة الإنتاج تأثيرًا كبيرًا، مع توفير مقومات الاستدامة من حلول اقتصاد إعادة التدوير. وسيعمل البنك الدولي، بصفته طرفاً فاعلاً مؤثرًا في مجال الصناعات التحويلية، مع المجمعات الصناعية لمساعدتها في توفير بنية تحتية وخدمات صناعية منخفضة الانبعاثات الكربونية من خلال برنامجه الخاص بالمجمعات الصناعية الصديقة للبيئة.[61]

وقد أطلق البنك الدولي برنامجاً يخص الصناعات القادرة على الصمود، لتحسين القدرة على المنافسة من خلال تخطيط استمرار العمل، والإدارة المُحسنة لسلاسل التوريد والمجمعات الصناعية في مواجهة الكوارث الطبيعية.[62] وسيساعد البنك كذلك حكومات البلدان النامية في زيادة قدرة صناعاتها الأساسية على الصمود أمام تغير المناخ والكوارث الطبيعية الأخرى، من خلال التركيز على تخطيط استمرار العمل. وسيتحقق ذلك بتحليل المخاطر الرئيسية التي تواجه الصناعات وسلاسل التوريد وموظفيها، وبتوفير إرشادات تتعلق بالتمويل، وتطوير البنية التحتية الصناعية وتحسين التخطيط للاستعداد والتأهب. وفي حال حدوث كارثة، سينسِّق البنك الدولي مع الجهود الإنسانية لتقديم دعم عاجل لتقدير الأضرار، ومعالجة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية، وإعداد آليات التمويل لمساعدة الموظفين/الموظفات والشركات على إيجاد أماكن للإيواء وتحقيق التعافي. ويحتاج التخطيط للقدرة على الصمود أيضًا إلى مراعاة الأحداث غير المرتبطة بالكوارث، مثل ارتفاع مستويات مياه البحر. وستدعم مجموعة البنك الدولي حلولاً للقدرة على الصمود خاصة بالصناعة، تشمل تلك التي تتعلق بالتخطيط، وموقع التسهيلات المستقبلية، وتحديد سلاسل التوريد والتوزيع البديلة.

ويكمن أكبر مقوم من مقومات التخفيف في مجال الصناعات التحويلية، عالميّاً، في الصناعات كثيفة استخدام الطاقة وصناعات تغيير المواد. وستطبق مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ثلاثة مبادئ على الاستثمارات في مختلف الصناعات التحويلية الثقيلة: أولاً، لن تدعما مشروعات توليد الكهرباء الجديدة التي تعمل بالفحم أو العمليات الرطبة في صناعة الأسمنت. ثانياً، سوف تفاضلان بين الاستدامة والمناخ فيما يخص الاستثمارات بناءً على مرحلة التنمية التي تمر بها البلدان المتعاملة مع البنك، وتعززان من تطورات الاستدامة الانتقالية التصاعدية حيث إن الاستدامة المطلقة لا يمكن تحقيقها بعد. ثالثاً، ستقيِّمان الاستدامة والدوافع المعنية بالمناخ في المشاريع، مثل (1) مصادر الطاقة وبدائلها، (2) المواد المستخدمة وبدائلها، (3) المنتجات وبدائلها، (4) تكنولوجيا التشغيل، والسعي لتحقيق أفضل ممارسات عمليات الإنتاج.

وستعمل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع الجهات الراعية وشركات القطاع الخاص الملتزمة التي تحرص على تحقيق الأهداف المناخية الإستراتيجية وأهداف الاستدامة على النطاق الأشمل؛ وتروج مؤسسة التمويل الدولية لمنتجات تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ والخدمات الاستشارية في هذا المجال، وتوفر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار منتجات للحد من المخاطر، لدعم إجراءات الحد المُثبتة والتقنيات الابتكارية التجريبية. وتشمل مجالات التخفيف الأساسية المشتركة بين الصناعات جميعها الإجراءات التدخلية من نوع اقتصاد إعادة التدوير (إعادة تصميم المنتجات وتقليصها وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها)، وكفاءة استخدام الطاقة والموارد، واستخدام الطاقة المتجددة، بما في ذلك التوليد الموزع للطاقة والابتكارات ذات الصلة بكل من المنتجات وعمليات الصناعات التحويلية. وستعمل المؤسسة والوكالة مع الجهات المتعاملة من الشركات في مجال الصناعات التحويلية لمساعدتها في تحقيق إستراتيجياتها المناخية وأهدافها، بما يتسق مع أهداف مجموعة البنك الدولي وأهداف التنمية المستدامة.

الإطار 7

تمويل إجراءات التكيف من أجل إحداث الأثر

قدمت مجموعة البنك الدولي أكثر من ثلثي الموارد التمويلية لعمليات التكيُّف التي تتيحها بنوك التنمية متعددة الأطراف للبلدان النامية في عام 2020، وهو ما يعكس دورها المحوري في تمويل إجراءات التكيف والقدرة على الصمود في العالم. وتشكل زيادة الدعم المتعلق بمشروعات التكيف أمراً بالغ الأهمية، خصوصاً للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والدول الهشة والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المرجح أن يكون للاستثمار في البنية التحتية لأنشطة التكيف آثار إيجابية على التوظيف، وخصوصاً بسبب المطالبة الزائدة على أعمال بناء المشاريع للحد من المخاطر المتعلقة بتغير المناخ. وثمة إقرار بأن تغير المناخ يشكل أحد أسباب الهشاشة وخطراً متزايداً، وهو ما يجعل التكيف عنصراً مهمّاً لإستراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ومن الضروري تكثيف العمل على التكيف والقدرة على الصمود، نظراً للتأثير الشديد المتزايد لتغيُّر المناخ.

بالإضافة إلى هدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية بتخصيص نسبة لا تقل عن 50% من تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ لإجراءات التكيف، تعهدت مجموعة البنك الدولي، بموجب خطة العمل القائمة المعنية بالتكيف والقدرة على الصمود، بدعم مقاربة عامة وشاملة على مستوى الحكومة بأكملها لمساعدة البلدان على التحوُّل من معالجة التكيف على أنه استثمار منفصل، إلى إدارة مخاطر المناخ إدارة منهجية، وإدماجها. وهذا يكمل المقاربة الوطنية الشاملة الموضحة أعلاه. ويتطلب نجاح التكيف التخطيط للتنمية وتنفيذها بمقاربة مختلفة من البداية، مع مراعاة منهجية لمخاطر المناخ في كل من الوقت الحالي والمستقبل. وتكمن إحدى نقاط البدء الرئيسية لتعميم أنشطة التكيف في توفير الأدوات والتحليلات للوزارات التنفيذية لمساعدتها في دمج إجراءات القدرة على الصمود في تخطيط الاستثمارات القطاعية وتصميمها وتنفيذها. والهدف من ذلك هو مساعدة البلدان المتعاملة مع البنك في الاستفادة، ليس فقط من المشروعات الفردية المراعية للظروف المناخية، ولكن أيضاً من القدرة القطاعية على الصمود والاستعداد لمواجهة الكوارث.

فالتكيف والقدرة على الصمود هما عنصران بالغا الأهمية في خطة العمل المهمة عبر كل المجالات التي تساند فيها مجموعة البنك الدولي البلدان المتعاملة مع البنك، وضروريان لنجاح التحولات الخمسة الرئيسة في الأنظمة كما هو محدد في القسم 3؛ وبالإضافة إلى تلك التحولات، ستساند مجموعة البنك الدولي الاستثمارات في المجالات التالية ذات الأولوية:

- **إدارة مخاطر الكوارث:** توسيع نطاق الحصول على بيانات ذات جودة عالية لخدمات الرصد المائي والمناخي وأنظمة الإنذار المبكر والهيئات الداعمة مع الأنظمة المُحسَّنة الخاصة بالأرصاد الجوية والهيدرولوجية و/أو التنبؤ بالفيضانات.
- **الأمن المائي:** دعم أحواض الأنهار بخطط إدارة مسترشدة بتحاليل الظروف المناخية، و/أو حوكمة إدارة أحواض الأنهار المُحسَّنة، وإمداد الناس ببنية تحتية محسَّنة لإدارة مخاطر الفيضان والجفاف.
- **قدرة المناطق الساحلية على الصمود:** مساعدة البلدان في اعتماد إجراءات لزيادة قدرتها على الصمود من أجل مواجهة الصدمات ذات الصلة بتغير المناخ والضغوط المناخية في المناطق الساحلية.
- **التنمية البشرية:** مساندة البلدان المعرضة لمخاطر مناخية عبر مشاركات التنمية البشرية (التعليم، والصحة، والتغذية، والسكان، والحماية الاجتماعية والوظائف) من أجل التنفيذ الفعَّال لإستراتيجيات القدرة على الصمود.
- **الحماية المالية:** مساندة البلدان في جهودها الرامية إلى الاستجابة مبكراً لصدمات المناخ والكوارث والتعافي منها سريعاً، مع مزيد من إرشادات الحماية المالية، والحد من المخاطر المتصلة بالمناخ من خلال الإصلاحات التنظيمية للقطاع المالي.
- **إدارة متكاملة للغابات والامتدادات الطبيعية:** مساندة الإجراءات التدخلية من خلال مقاربة متكاملة لإدارة المساحات الطبيعية من أجل تجنُّب إزالة الغابات والترويج لاستعادة الأراضي الطبيعية أو للإدارة المستدامة للغابات.

المصدر: البنك الدولي. 2019. "خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن التكيُّف مع تغيُّر المناخ والصمود أمامه".

04

دراجات كهربائية في موقع لوانج برابانج التراثي العالمي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. يُجري البنك الدولي حاليّاً دراسة عن الطرق التي يمكن للمدينة بها أن تعزز من وسائل النقل الخضراء، وجعل صناعة السياحة بها أكثر استدامة. —تصوير: أيدن جليندينينج، البنك الدولي

التمويل لمساندة إجراءات التحول

سيتطلب العمل المناخي الهادف زيادة التمويل. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة لمساعدة البلدان الأشد فقراً في ضخ استثمارات ضخمة في المنافع العامة العالمية، مثل خفض استخدام الفحم، وتمويل جهود التكيف التي تتطلب إنفاقاً مسبقاً، ولكنها تتيح منافع متزايدة بمرور الوقت. وستحتاج البلدان النامية إلى استثمارات تقدَّر بحوالي أربعة تريليونات دولار سنويًا حتى عام 2030 لتشييد بنية تحتية، كي تلبي احتياجات تنميتها.[63] ستمكن هذه الاستثمارات البلدان النامية من تشييد بنية تحتية قادرة على التحمل ومستدامة، وإيجاد فرص عمل جديدة، وأحياناً تحقيق قفزات نوعية لحلول الحد من الانبعاثات الكربونية. لكن التدفقات المالية الحالية تقل كثيرًا عن ذلك الرقم. ولتحقيق الأهداف المناخية والإنمائية بنجاح، يجب على العالم تعبئة تريليونات الدولارات في العقد القادم. من الضروري استخدام التمويل الحالي من القطاعين العام والخاص والتمويل الميسر الموجه للأنشطة المناخية بطرق أقرب إلى إحداث تحولات وأكثر تحفيزاً، مع الاستفادة من رأس المال الإضافي لسد الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات.

وستتابع مجموعة البنك الدولي القيام بدور حاسم في تعبئة التمويل على نطاق واسع من أجل العمل المناخي؛ ويوجد لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية نموذج مالي لإصدار سندات من التصنيف الممتاز AAA في أسواق رأس المال، لزيادة رؤوس الأموال الشحيحة من المساهمين من خلال تعبئة كبيرة لرأس المال الخاص. فمثلاً، قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير منذ إنشائه بتعبئة موارد سوق رأس المال مباشرة لتوفير موارد تمويلية للتنمية تعادل في حجمها 40 ضعف مبلغ رأس المال الذي يقدمه المُسْاهِمون.

بالإضافة إلى تعهد مجموعة البنك الدولي بتقديم 35% في المتوسط لصالح تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ وما لا يقل عن 50% لصالح تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من أجل مشروعات التكيف، سنستخدم أدواتنا وبرامجنا وقدرتنا على تعبئة التمويل الدولي والمحلي والمُيسّر والخاص، للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وستنشئ مجموعة البنك الدولي الحِزَم المالية الشاملة للضمانات، والتأمين وهياكل الحد من المخاطر وأدوات أسواق رأس المال، لمعالجة التكاليف الإضافية والعوائق الأخرى التي تحول دون تنفيذ التحولات الرئيسية الخمسة والواردة في القسم ثالثاً.

ولزيادة التمويل المتاح واستخدام التمويل في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، ستقوم مجموعة البنك الدولي بما يلي: (1) مساعدة البلدان المتعاملة على تعزيز مواردها المحلية العامة؛ (2) زيادة تعبئة رأس المال الدولي والمحلي، بما في ذلك حفز رأس المال الخاص المحلي؛ (3) مساندة الجهود العالمية الرامية إلى تعبئة التمويل الميسر للمناخ واستخدامه بصورة إستراتيجية للحد من مخاطر الاستثمار في الأنشطة المناخية.

وبعيداً عن تمويل مجموعة البنك الدولي فقط، فإن القطاع المالي الأشمل، الذي يتضمن كلّاً من القطاعَيْن العام والخاص، من شأنه أن يؤدي دورًا أساسيًّا في تعبئة رأس المال، ولا بد له من ذلك، من أجل ضخ استثمارات منخفضة الانبعاثات الكربونية وإدارة مخاطر المناخ. وفي الأسواق الناشئة، فإن القدرة على توسيع نطاق التمويل صديق البيئة تفسح المجال أمام تخضير الاقتصاد الحقيقي، بما يتضمن المساعدة على تحول القطاعات عالية الانبعاثات إلى بدائل منخفضة الانبعاثات الكربونية؛ وستساند مجموعة البنك الدولي تخضير القطاع المالي في مختلف بلدان الأسواق الناشئة من خلال عملها مع البنوك المركزية وبنوك التنمية الوطنية والمؤسسات المالية الخاصة، بما في ذلك من خلال عمليات استشارية موجهة لتزويد البلدان المتعاملة معها بأطر العمل اللازمة لتهيئة بيئات مواتية وممارسات تخفيف المخاطر لاعتماد العمل المناخي، مع تمكين آليات التمويل المبتكرة والقابلة للتوسع في الوقت نفسه لمساندة الاستثمارات المستدامة.

الإطار 8

بناء الاستقرار المالي والنزاهة على مستوى البلد

تُعَدُّ الإصلاحات التنظيمية وإصلاحات السياسات أساسية لتخضير القطاع المالي، مما يحفِّز الحد من الانبعاثات الكربونية والاستثمارات المستدامة في الاقتصاد الحقيقي، وضرورة معالجة القطاع للمخاطر المالية من جراء المناخ المتغير. إن بناء معايير عالمية أمر بالغ الأهمية لإعداد فئة من الأصول المناخية الموثوق بها يقدرها المستثمر العالمي. وتساند مجموعة البنك الدولي هذا العمل من خلال تحالف وزراء المالية من أجل العمل المناخي، وشبكة البنوك المركزية، وهيئات الرقابة المالية الهادفة لتخضير النظام المالي والشبكة المصرفية المستدامة، والعلاقات الوطيدة لمجموعة البنك الدولي مع واضعي معايير القطاع المالي.

ومن خلال كل من القطاعين العام والخاص، ستعمل مجموعة البنك الدولي على ضمان أن معايير التقييمات والتجارة والإنتاج والإفصاح واشتراطاتها تكون عالمية بالفعل، ويمكن تطبيقها بطُرُق متناسبة ومناسبة في سياق أسواق البلدان النامية، دون عواقب غير مقصودة قد تقوِّض الاستثمار المستدام وتعبئة رأس المال في البلدان النامية. وستدعم مجموعة البنك الدولي درجة الانضباط في السوق عن طريق الإسهام في قواعد وتعليمات شفَّافة من أجل الإفصاح لإحداث مؤثرات خارجية إيجابية من شأنها أن تدفع الأسواق باتجاه يأخذ تغير المناخ في اعتباره. وسيعمل البنك الدولي على بناء قدرات السلطات المالية، ويدعم الإصلاحات التنظيمية والرقابية الضرورية لتحسين التمويل الأخضر من خلال القطاع المالي. فعلى سبيل المثال، سيعمل البنك مع البلدان المتعاملة معه لتبيان المخاطر المناخية في الإطار التنظيمي، وستتعاون مؤسسة التمويل الدولية مع مختلف البنوك لتكييف تقاريرها مع الاشتراطات الجديدة ومساعدتها في تصميم أدوات مالية لتخضير مراكزها المالية.

وتعمل مجموعة البنك الدولي على تحفيز استيعاب تلك الإصلاحات في الاستثمارات وإدارة المخاطر من جانب القطاع الخاص. ويهدف "برنامج 30 by 30 Zero"، الذي تقوده مؤسسة التمويل الدولية ويدعمه البنك الدولي والذي يعمل على قضايا التنظيم والرقابة، إلى زيادة نسبة أنشطة مكافحة تغير المناخ في محافظ البنوك المشاركة إلى 30% مع الحد من التعرض للمخاطر بسبب الفحم الحجري، لتصل إلى صفر أو ما يقاربه، بحلول 2030. وتحقيقا لهذا الهدف، يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق اتساق القطاع المالي والإستراتيجيات مع تطبيق الإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ. وتعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أيضاً مع البنوك المتعاملة معها للحد من التعرض للمخاطر بسبب الفحم الحجري، وزيادة أنشطة التمويل المناخي. بالإضافة إلى ذلك، تخطط مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى إعداد برنامج استشاري بشأن تقييم المخاطر المناخية، وإدارتها من أجل مجموعة مختارة من المؤسسات المالية للجهات المتعاملة، مع مشاركة أفضل الممارسات في إطار فريق العمل المعني بعمليات الإفصاح المالي المتصلة بالمناخ.

وستكثف مجموعة البنك الدولي أيضاً دعمها للبلدان والشركات، لمعالجة المخاطر المالية الناشئة عن تأثير تغير المناخ البطيء والمفاجئ. يساعد البنك الدولي البلدان المعنية في حماية سكانها من خلال برنامج التمويل والتأمين ضد مخاطر الكوارث؛ ويقدم البرنامج المشورة الفنية وتمويل المنح لتنفيذ إستراتيجيات للحماية المالية الشاملة، بالجمع بين التمويل السيادي للحد من مخاطر الكوارث، والتأمين الزراعي، والتأمين على الممتلكات ضد مخاطر الكوارث، وبرامج الحماية الاجتماعية القابلة للتوسع.

وبالنسبة للمخاطر على الاستقرار المالي، فإن البنك الدولي يعمل على تضمين المخاطر البيئية والمناخية، وتقييم الفرص في برنامج تقييم القطاع المالي، بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، وتقييم مخاطر المناخ، واختبار القدرة على تحمل الضغوط ضمن برامج المساعدة الفنية الأشمل المعنية بالمناخ. ويعتمد هذا العمل على العمل التأسيسي لإعداد نماذج للمخاطر المناخية على مستوى الاقتصاد الكلي وزيادة دمجها معه، بما في ذلك سيناريوهات مخاطر الكوارث. ويشمل ذلك التركيز على مخاطر التحول، بمعنى التعرض لتغيرات مفاجئة في السياسات والقوانين والتكنولوجيا والأسواق، مدفوعة بالحاجة إلى الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والمخاطر المادية. ويساند البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية أيضاً إنشاء فريق العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالطبيعة، الذي أُعِد على غرار فريق العمل المعني بعمليات الإفصاح المالي المتصل بالمناخ، ويسعى إلى وضع إطار للمؤسسات المالية والشركات لتقييم المخاطر المالية المادية المرتبطة بفقدان التنوع البيولوجي وأثرها في التنوع البيولوجي ورفع التقارير بشأنها. وتقود الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أيضاً وضع منهجية التقييم الوطني الأولي للتأمين ضد المخاطر السياسية، لإدراج مخاطر المناخ في تقديرات تصنيفاتها.

المصدر: البنك الدولي.

زيادة الموارد المحلية العامة للبلدان المتعاملة مع البنك الدولي

للمالية العامة والموارد المحلية، بما في ذلك البنوك المملوكة للدولة، أهمية بالغة في تمويل المنافع العامة العالمية، مثل التكيف وتخفيف الآثار والتحول العادل. وستساعد مجموعة البنك الدولي البلدان المتعاملة معه على زيادة الموارد، للعمل المناخي وبناء الهوامش المالية للاستعداد لمواجهة الصدمات المتصلة بالمناخ من خلال التمويل المحلي العام (بما في ذلك التمويل من خلال إعادة تدوير الأصول) وإعادة تنظيم الحوافز من خلال سياسات المالية العامة، مثل سياسات ضريبة الكربون والدعم. وسيدعم البنك الدولي، خصوصًا، إصلاحات المالية العامة، بما في ذلك إصلاح دعم الوقود الأحفوري، لزيادة الموارد المحلية للحد من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وكذلك الجهود الرامية إلى تحسين إدارة الضرائب. وسيساعد البنك مختلف البلدان على اعتماد مقاربة لإعداد الموازنة من شأنها أن تعطي الأولوية للاستثمارات المراعية للاعتبارات المناخية، للانتقال من تخضير المشاريع إلى تخضير الاقتصادات. في هذا السياق، سيقدم البنك مساعدة فنية للبلدان لتقييم تأثير الشراكات بين القطاعَيْن العام والخاص على المالية العامة، وذلك لتحقيق الاستدامة في مرافق البنية التحتية؛ وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم البنك الدولي المساعدة الفنية للبلدان للاستعداد لتسعير الكربون وتطبيق التسعير. وستساند مجموعة البنك الدولي البلدان المعنية في بناء أنظمة لأسواق الكربون المحلية، وبناء مقاربة لها في أسواق الامتثال الدولي والأسواق التطوعية، بما في ذلك المساعدة الفنية لإعداد مشروعات تحقق الحد من انبعاثات تفي بمتطلبات هذه الأسواق.

تعبئة رأس المال الخاص وتحفيزه

ستعمل مجموعة البنك الدولي على تحفيز الاستثمارات وتعبئتها من أجل العمل المناخي من خلال: (1) مساندة الجهود الأولية لخلق أسواق جديدة ومستدامة وخضراء في مختلف البلدان النامية تشجع الاستثمار الخاص، (2) زيادة فرص الحصول على رأس المال الخاص والتمويل الأخضر، (3) بناء أسواق رأس المال المناخي، (4) العمل مع شركاء التنمية، ومن خلال أسواق رأس المال، لدعم التمويل من أجل التكيف والصمود والتمويل للتنوع البيولوجي، (5) تحفيز رأس المال الخاص المحلي للاستثمارات في الأنشطة المناخية.

المساندة في المراحل الأولية

أدَّت مجموعة البنك الدولي دورًا رئيسًا في فتح قطاعات من خلال العمل مع الحكومات على برنامج الإصلاح، وتقديم المشورة لها بشأن هياكل الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص، ثم الاستثمار أو تخفيف حدة المخاطر مباشرة، مع قدرة هذه القطاعات على جذب رأس المال، بناءً على الأسس التي وضعتها مجموعة البنك الدولي. ففي حالة السندات الخضراء في الفلبين، على سبيل المثال، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية في عمليات الإصدار القليلة الأولى للسندات الخضراء ما مجموعه 450 مليون دولار؛ واليوم، تُصدر هذه السوق السندات الخضراء بحوالي ثلاثة مليارات دولار في العام. ولم تكن هذه الزيادة ممكنة دون العمل التمهيدي من جانب مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع الأجهزة التنظيمية على الإطار التنظيمي، وتحديد المعايير، ودعم المُصدرين حيال هيكلة السندات الخضراء لأسواق رأس المال العالمي. وستتوسع مجموعة البنك الدولي في استخدام مقاربة مماثلة، وهو ما يؤدي إلى تحفيز قدر ضخم من رأس المال في مجال المناخ.

وستساند مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بصورة أولية إعداد المشروعات الجاهزة القابلة للاستثمار للقطاع الخاص، وتوفر خدمات استشارية لبناء وعي السوق بالمنتجات والحلول الحالية، وتحسين قدرات المتابعة ورفع التقارير، وتبني طُرُق لتحقيق المواءمة مع الالتزامات المعنية بالمناخ. فعلى سبيل المثال، ستعمل المؤسسة مع برامج دولية لتخضير القطاع المالي من خلال الشبكة المصرفية المستدامة التي تقودها المؤسسة. وستواصل الشبكة تنسيق إجراءات التمويل الأخضر،

ورفع تقاريره من خلال البلدان الأعضاء الأربعين، حيث تمثل 43 تريليون دولار (85%) من إجمالي الأصول المصرفية في الأسواق الناشئة. واستنادًا إلى نموذج الشبكة، فقد أنشأت مؤسسة التمويل الدولية تحالفًا جديدًا للبنوك التجارية الخضراء، حيث تركز مبدئيًا على آسيا. وستواصل المؤسسة التوسُّع في تعميم أداة تقييم المناخ للمؤسسات المالية، وهي أول أداة من نوعها لرصد الأثر ورفع التقارير تختص ببيانات تأثير المناخ الذي يسمح للمستخدمين بتقييم تأثير المناخ وقياس مقداره لكل مشروع. وبالإضافة إلى ذلك، تبني الأكاديمية المصرفية الخضراء التابعة لمؤسسة التمويل الدولية، بالشراكة مع اتحاد مصارف أمريكا اللاتينية وأكاديمية الطاقة المتجددة (ألمانيا) وشركاء آخرين، قدرات البنوك في أمريكا اللاتينية وقواعدها المعرفية. وبناءً على نجاحها في أمريكا اللاتينية، تستكشف الأكاديمية كيفية تكييف هذا النموذج وتكرار تطبيقه في أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا.

زيادة إمكانية الحصول على رأس المال الخاص والتمويل الأخضر

ستزيد مجموعة البنك الدولي من إمكانية الحصول على رأس المال الخاص للاستثمار في الأنشطة المناخية من خلال ضمانات لجذب الاستثمارات الخاصة وتخفيف المخاطر المحيطة بها (أسهُم الملكية والديون) والتمويل التجاري لدعم العمل المناخي في البلدان النامية من خلال الحد من المخاطر المتصورة والمتوقعة المرتبطة بالاستثمارات في الأنشطة المناخية. ونظراً لأن غياب مجموعة من المشروعات الجاهزة للتنفيذ والقابلة للتمويل المصرفي يمثل حاجزاً أمام تعبئة موارد القطاع الخاص حتى الآن، ستدعم مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للبنية التحتية.[65] كما يخطط البنك الدولي لإنشاء نافذة مواضيعية للضمانات ضد تغير المناخ، وهو ما سيدعم تسهيلات المشاركة في تحمُّل المخاطر وهياكل التمويل الابتكاري لتدعيم إنشاء أسواق جديدة للعملة المحلية.

ستساند مجموعة البنك الدولي فرص البلدان المتعاملة معها على الوصول إلى المستثمرين في مجالات البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة وعلى بناء أنظمة تمويل بالعملات المحلية من أجل التحولات المناخية الرئيسية في الأسواق الناشئة من خلال المساعدة الفنية والحد من المخاطر الموجهة. ولكونهما رائدتَيْن في مجال الاستثمار المؤثر، ستساعد مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في زيادة الحصول على رأس المال الخاص من خلال توسيع نطاق عروض منتجاتهما، وهو ما يزيد من الاستفادة من القروض المرتبطة بالاستدامة، والقروض المرتبطة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، وغيرها من الأدوات والاستثمار الخاص فيها لتوفير قنوات الاتصال بين المستثمرين العالميّين وفرص الاستثمار في الأنشطة المراعية للمناخ في الأسواق الناشئة. فعلى سبيل المثال، تساند مؤسسة التمويل الدولية مشروعات في المراحل الأولى للتقنيات المناخية من خلال مبادرتها لرأس المال المخاطر المعني بالتكنولوجيا النظيفة. كما أن قروض البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك التابعة لمؤسسة التمويل الدولية، وهو برنامج للقروض المشتركة قام بتعبئة 10 مليارات دولار حتى الآن، تنشئ مَحافظ متنوعة من قروض القطاع الخاص في الأسواق الناشئة، وهو ما يسمح للمستثمرين بزيادة التسهيلات أو الحصول على إمكانية الاستفادة للمرة الأولى من فئة الأصول هذه. وتسعى المؤسسة إلى إيجاد فرص محتملة لتوسيع نطاق هذا البرنامج المبتكر من خلال برنامج موجه يركز على المناخ/تحقيق الأثر، وذلك لإتاحة الفرصة للمقترضين المهتمين بالاستدامة للوصول إلى مجمعات أساسية من رأس المال والمساعدة في زيادة حجم الاستثمارات الخاصة التي تركز على تحقيق الأثر. وستكون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بوصفها واحدة من المؤسسات المعنية بتقديم ضمانات طويلة الأجل، فاعلة في اتخاذ إجراءات مستمرة بشأن أعمال المناخ، بما في ذلك ما يكون من خلال التوسع في استخدام أداتها لزيادة الاستفادة من رأس المال، والتي يجري استخدامها لمساندة مجموعة متنوعة من القروض المناخية وغيرها من الأنشطة الخضراء في إقامة شراكات مع البنوك التجارية.

كما تزيد مؤسسة التمويل الدولية من القدرة على الحصول على التمويل الأخضر من خلال مقاربتها الخاصة بالمؤسسات المالية التي تمثل نحو نصف استثماراتها. وتتميز مؤسسة التمويل الدولية بقاعدة من المؤسسات الخاصة المتعاملة تضم أكثر من 750 مؤسسة مالية تبلغ أصولها خمسة تريليونات دولار قيد الإدارة في الأسواق الناشئة. ويوفِّر هذا النشاط أساساً قويّاً للمؤسسة كي تواصل ريادتها في تخضير النظام المالي في الأسواق الناشئة من خلال فئات جديدة من الأصول وإعادة تعريف تمويل الطاقة المستدامة. ولتحقيق تحوُّل أخضر في الأسواق الناشئة، يحتاج النظام المالي إلى مزيد من تنمية أسواق رأس المال، وأنواع جديدة

من صناديق الأنشطة المناخية، ومنتجات جديدة قابلة للاستثمار تستهدف المناخ والاستدامة والتحوُّل والمنافع البيئية الأخرى التي يمكن أن تقدِّمها مؤسسة التمويل الدولية. وستزيد المؤسسة مساندتها للاستثمارات في أسهم رأس المال المراعية للبيئة في مؤسسات الوساطة المالية؛ بهدف زيادة القروض المتعلِّقة بالمناخ والشفافية لمساعدة المؤسسات المالية المتعاملة معها على تقليص استثماراتها المتصلة بالفحم، سواء كانت على هيئة أسهم أو استثمارات شبيهة بالأسهم. وبموجب هذه المقاربة، لن تستثمر المؤسسة بعد الآن في أسهم مؤسسات الوساطة المالية التي ليس لديها خطة للتخلُّص التدريجي من استثماراتها في المشروعات المتعلِّقة بالفحم إلى الصفر، أو قريباً من الصفر بحلول عام 2030. كما ستطلب المؤسسة من مؤسسات الوساطة المالية المتعاملة معها أن تفصح علناً عن مجموع استثماراتها في المشروعات المرتبطة بالفحم على أساس سنوي.

وتستخدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ما لديها من أدوات الضمان لمساندة تخضير مؤسسات الوساطة المالية، مع التركيز على تشجيع تنفيذ ممارسات التمويل المستدام الصديقة للمناخ. وتعمل الوكالة مع مؤسسات الوساطة المالية المتعاملة معها على توجيه استخدام عائدات التمويل الذي تسانده الوكالة، أو تخفيف الأعباء الرأسمالية التي تسهلها أداة زيادة الاستفادة من رأس المال التي تقدِّمها الوكالة، نحو الاستثمارات في أنشطة التكيُّف والتخفيف، مع المساعدة في الوقت نفسه في تدعيم إستراتيجيات تلك الجهات المتعاملة مع الوكالة بشأن المخاطر المناخية ما أمكن ذلك. وعلى وجه الخصوص، فإن أداة زيادة الاستفادة من رأس المال التي تتيحها الوكالة تثبت نجاحها في العمل مع المؤسسات المالية المتعاملة معها بشأن إستراتيجيات التخضير. وتماشياً مع مقاربة مؤسسة التمويل الدولية، لن تساند الوكالة المؤسسات المالية المتعاملة التي ليس لديها خطة للتخلُّص التدريجي من استثماراتها في الفحم أو المشروعات المتعلِّقة بالفحم على مدى فترة زمنية متفَق عليها، في موعد لا يتجاوز عام 2030، وستضع أُطُراً للإفصاح عن المعلومات لمؤسسات الوساطة المالية المتعاملة معها.

وستقدِّم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مساندة استشارية لمؤسسات الوساطة المالية المتعاملة معها لمساعدتها في تخضير محافظها، وتنمية أعمالها في مجال تمويل الأنشطة المناخية، وتعميم عمليات تقييم مخاطر المناخ، ويشمل ذلك الخطوات الآتية: (1) تقييم القدرات الحالية للمؤسسات المتعاملة، وتقديم إرشادات بشأن القيود التنظيمية والفجوات المعرفية المتصلة بإدارة تغيُّر المناخ، (2) تقييم محفظة استثماراتها الحالية وتقديم مطالعات بشأن فرص تمويل الأنشطة المناخية في أسواق ومناطق محددة، (3) توعية المؤسسات المتعاملة بشأن السياسات واللوائح التنظيمية ذات الصلة بالمناخ ومسارات التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية والتي تمتاز بقدرتها على الصمود إزاء تغيُّر المناخ، (4) بناء القدرات مع التركيز على الأدوات والمنهجيات لتيسير إدارة أفضل للكربون ومخاطر المناخ، (5) تقديم إرشادات بشأن تعزيز عمليات الإفصاح المالي المتصلة بالمناخ.

بناء أسواق رأس المال ذات الصلة بالمناخ

ستكثف مجموعة البنك الدولي جهودها لتنمية أسواق السندات والقروض الخضراء في البلدان، وغيرها من أدوات التمويل المبتكرَة، بما في ذلك القروض المرتبطة بالاستدامة والرهون العقارية الخضراء. وستعمل المجموعة على إعداد أدوات مثل التصنيفات الخضراء، ومعايير السندات الخضراء، ولوائح المخاطر والإبلاغ الداعمة للمساعدة في معالجة هذه القضايا؛ وستساند مجموعة البنك الدولي أيضاً المؤسسات الاستثمارية العامة في دمج اعتبارات أوسع نطاقاً في مجالات المناخ والحوكمة إلى جانب الاعتبارات البيئية والاجتماعية في إستراتيجيات الاستثمار. كما تدعم مؤسسة التمويل الدولية نمو أسواق السندات الخضراء والزرقاء وغيرها من أسواق السندات ذات الصلة بالمناخ في الأسواق الناشئة من خلال وضع إرشادات وسياسات لأسواق السندات بما يتماشى مع المعايير الدولية. وقد بدأت مؤسسة التمويل الدولية في تحديد معايير لاستثماراتها في سندات التحويل، وهي فئة أصول تحظى بشعبية في قطاع الطاقة، وتهدف إلى خفض كثافة انبعاثات الكربون في الأنشطة ووضع المؤسسات على مسار يتجه نحو مزيد من تخفيض غازات الاحتباس الحراري.

وستدعم مؤسسة التمويل الدولية كذلك إنشاء الأسواق المحلية عن طريق إصدار سندات بالعملة المحلية، وتساعد البنوك في إصدار سنداتها الخضراء من خلال تقديم الضمانات، والعمل بصفتها مستثمراً رئيسيّاً، وتقديم الخدمات الاستشارية والأدوات لمساعدة الجهات المتعاملة معها في إعداد السندات الخضراء وإصدارها وتتبُّعها. وسيتيح هذا العمل للمؤسسات المتعاملة معها

بالأسواق الناشئة إمكانية الوصول إلى قاعدة مستثمرين أوسع نطاقاً، وتمهيد الطريق لعمليات إصدار مستقبلية بدون تعزيزها. وستساند المؤسسة أيضاً إصدار السندات الخضراء للمؤسسات المتعاملة مع قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات الاستهلاكية، وتستهدف المؤسسات التي قدَّمت التزامات عامة تتعلَّق بالمناخ. ويهدف صندوقا السندات الخضراء التابعان لمؤسسة التمويل الدولية - صندوق أموندي بلانت إيمرجينج جرين وان (EGO) وصندوق بنك إتش إس بي سي للاقتصاد الحقيقي لفرص الاستثمار الأخضر (REGIO) - إلى تحفيز كلٍّ من العرض والطلب على السندات الخضراء في الاقتصادات الناشئة، ومن المتوقَّع أن يحفزا الاستثمار في مشروعات التكيُّف والتخفيف. ومن المتوقَّع أن يؤدي الإطار الزمني الطويل والحجم الكبير لهذين الصندوقين إلى زيادة حجم ووتيرة تمويل الأنشطة المناخية في الأسواق الناشئة زيادة كبيرة من خلال اجتذاب رؤوس الأموال من المستثمرين وإنشاء أسواق جديدة. وستسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى تكرار هذا النموذج لمواصلة تنمية سوق السندات الخضراء والاستفادة من هذه الفرصة الضخمة. ومن خلال برنامج المساعدة الفنية للسندات الخضراء التابع للمؤسسة، تستكشف مؤسسة التمويل الدولية طرقًا لتشجيع المؤسسات المصدرة للسندات في الأسواق الناشئة على الإفصاح عن مؤشرات الأداء البيئية والاجتماعية والحوكمة لزيادة الاستثمارات في الأسواق الناشئة أيضًا.

تمويل التكيُّف والصمود والتنوع البيولوجي

سيعمل البنك الدولي مع شركائه في التنمية، ومن خلال أسواق رأس المال، لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة، من أجل تحقيق أولويات البلدان المتعاملة معه فيما يتعلَّق بالتكيُّف والصمود. كما يعمل البنك مع صناديق استئمانية، مثل برنامج التسهيلات الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية الذي أطلق مساندة مخصصة من خلال برنامج الصمود أمام التغيُّرات المناخية والاستشارات الفنية البيئية (CREST) لتعميق تحليل المخاطر المناخية في المشاريع التي يشارك فيها القطاع الخاص في المراحل الأولى. وسيعمل البنك أيضاً مع شراكة الاستثمار في البنية التحتية للجودة لمساعدة البلدان في صياغة إستراتيجيات التكيُّف، أو تحديثها، وكذلك وضع تدابير وتحليلات للسياسات بشأن المبادرات القابلة للاستثمار. كما يقدِّم البنك الدعم من خلال أدوات مالية، مثل برنامج الضمانات الذي سيستكشف طرح فُرَص مناخية مواضيعية لمساندة الجهات المتعاملة معه على تبنِّي تقنيات التكيُّف مع المناخ والصمود في الأسواق الوليدة. علاوة على ذلك، سيوظف البنك أسواق رأس المال لدعم البلدان المتعاملة معه، التي تعاني من خسائر ناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ. ويصدر برنامج أذون رأس المال المعرَّض للمخاطر التابع لوحدة خدمات الخزانة بالبنك الدولي سندات مرتبطة بالكوارث تقدِّم مدفوعات عندما تفي الآثار الناجمة عن زلزال أو إعصار مداري بالمعايير المحدَّدة سابقاً بموجب شروط السندات. وتسهل هذه السندات حلول تحويل المخاطر إلى الجهات المتعاملة مع البنك باستخدام أسواق رأس المال، إذ يتحمَّل رأس مال المستثمرين مخاطر الكوارث المحتملة.

تلتزم مجموعة البنك الدولي بالمساعدة في سد الفجوة التمويلية فيما يتعلق بتمويل التنوع البيولوجي على وجه التحديد، وذلك من خلال الجمع بين الحكومات والقطاع الخاص، لتمويل الاستثمارات، لعكس مسار فقدان التنوع البيولوجي على مستوى العالم. وثمة تقرير صدر مؤخراً عن مجموعة البنك الدولي، يسلِّط الضوء على مقاربتين لتعبئة التمويل الخاص من أجل التنوع البيولوجي.[68] أولاً، يقيِّم التقرير فُرص "التمويل الأخضر"، أي تمويل المشروعات التي تسهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات المنظومات الإيكولوجية واستعادتها واستخدامها على نحو مستدام. ثانياً، يتناول التقرير "تخضير التمويل" من خلال توجيه التدفقات المالية بعيداً عن المشروعات التي لها تأثير سلبي على التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية.

تهيئة المناخ لتحفيز التمويل المحلي

ستعزِّز مجموعة البنك الدولي أعمالها التمهيدية واستثماراتها المباشرة، لتمكين تعبئة مزيد من رؤوس الأموال الخاصة ودعم إنشاء أسواق جديدة. وستتيح القيادة من خلال تقديم قدوة يُحتذى بها لمجموعة البنك الدولي دعمَ الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار نحو الأغراض المراعية للمناخ في مختلف البلدان النامية.

وستقدِّم المجموعة أعمالاً استشاريّة للبلدان المتعاملة معها لإنشاء برامج قابلة للتوسع، بما في ذلك في قطاعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من قطاعات البنية التحتية الرئيسية الأخرى لبناء الزخم واجتذاب الاستثمارات الخاصة. كما يستخدم البنك الدولي أدوات تشخيصية، مثل برامج تقييم البنية التحتية، للمساعدة في إعداد الأُسس اللازمة لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة في البلدان المتعاملة معه، وعمليات الإقراض على نطاق أوسع والعمليات غير الإقراضية التي تتَّسق مع كلٍّ من تعبئة رؤوس الأموال الخاصة والأولويات المناخية. وستدعم مؤسسة التمويل الدولية تنمية أسواق رأس المال المناخي من خلال وضع المعايير والأنشطة الإيضاحية؛ وستكمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في مجال السياسات التمهيدية وتهيئة الأسواق من خلال دمج حلول التأمين أو تخفيف المخاطر التي أثبتت فعاليتها في إنشاء أسواق جديدة.[69] على سبيل المثال، تتعاون الوكالة مع البنك الدولي لاستكشاف طرق الحد من مخاطر تبادل نواتج التخفيف في الأسواق الدولية الطوعية وأسواق الامتثال.

التمويل الميسر

إن حجم الموارد اللازمة لتمويل الإجراءات المتعلِّقة بالمناخ بشأن التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره يُعَدُّ هائلاً. وسيكون من الضروري توفير مصادر جديدة للتمويل الميسر على نطاق واسع. وتلتزم مجموعة البنك الدولي بتعبئة موارد ضخمة وبناء شراكات وتحالفات عالمية لدعم الجهات المتعاملة معها وتحقيق أهدافها المناخية.

إن التمويل الميسر أمر بالغ الأهمية للحد من مخاطر التمويل الإضافي والاستفادة منه وتعبئته في سبيل العمل المناخي وتحقيق أهدافنا المناخية. ويساعد التمويل الميسر في الاستفادة من رأس المال الخاص لإعداد تقنيات مناخية جديدة وتوسيع نطاقها، بالإضافة إلى نماذج أعمال في الأسواق الناشئة، كما يضطلع بدور أساسي إضافي في تحفيز رؤوس الأموال الخاصة في البلدان النامية. ويعمل التمويل الميسر أيضاً بمثابة أداة تخفيف المخاطر لسد الفجوات في الأسواق التجارية. ويمكن أن يساعد في فتح أسواق جديدة، والاستثمار بمشروعات في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والمتأثرة بالصراعات، وتوسيع نطاق تمويل الأنشطة المناخية من أجل خفض الانبعاثات الكربونية في البلدان متوسطة الدخل.

وتُعَدُّ المؤسسة الدولية للتنمية مؤسسة فريدة ومؤثرة للغاية للتمويل الميسر للمناخ، وذلك بفضل ما تتمتَّع به من تأثيرها الكبير من مركزها المالي وعلاقاتها ومعارفها على المستوى الوطني. وسيستخدم البنك الدولي، أولاً وقبل كل شيء، موارد العملية التاسعة عشرة والعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وذلك بهدف مساندة البلدان بتمويل مناخي ميسر؛ وستنشر مجموعة البنك الدولي مصادر أخرى للتمويل الميسر بصورة إستراتيجية.

ويعبئ البنك الدولي التمويل الميسر ويستخدمه عَبْر كثير من الصناديق الاستئمانية الشاملة وصناديق الوساطة المالية، التي ستخصص التمويل وتقدِّم المساعدة الفنية وتدعم العمل التحليلي والمعرفي الرئيسي الذي يُسهم في سياسات البلدان المعنية بالمناخ والتنمية وخططها. علاوة على ذلك، يدعم البنك الدولي الجهود العالمية لتعبئة التمويل المناخي الميسر، وتوزيعه من خلال صندوقي الاستثمار في الأنشطة المناخية، والصندوق الأخضر للمناخ، وغيرها، لتحفيز التحولات على المستوى الوطني والقطاع الخاص.

وتواصل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار استخدام التمويل الميسر المختلط، ولا سيما في البلدان التي يواجه فيها القطاع الخاص مخاطر، أو أوجه غموض أكبر مرتبطة بالتقنيات الجديدة غير المثبتة، أو المشروعات الأُولى من نوعها. وسيؤدي تكرار نجاح مبادرة التوسع في استخدام الطاقة الشمسية وغيرها من المبادرات المماثلة إلى دعم رأس المال الخاص بدون شروط ميسرة، بمجرد نجاح الجهود المبكرة، أو عند الحد من المخاطر.

وستعمل المؤسسة والوكالة أيضاً على الاستفادة من التمويل الميسر للمساعدة في تعويض التكلفة المرتفعة لجلب الابتكار والتكنولوجيا إلى الأسواق الناشئة والتحفيز على تسريع وتيرة الحد من الانبعاثات الكربونية. ويجب أن يتَّسم هذا التمويل بالمرونة من ناحية الجغرافيا (بما في ذلك المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان متوسطة الدخل) والتقنيات وأدوات التمويل المُختارة؛ وذلك بغية زيادة

الأثر على المناخ. ومصادر التمويل المُثلى في هذه الأبعاد محدودة للغاية حتى الآن في كثير من البلدان التي تعمل فيها مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وعند استخدام أدوات التمويل وتصميمها بفاعلية، ستعمل تلك الأدوات على دفع الإجراءات المتعلِّقة بالمناخ لصالح الفئات السكانية الضعيفة وغيرها، من خلال استخدام التمويل المختلط للحد من المخاطر ذات الصلة بالمشروعات المناخية، والدفع بالحلول المبتكرة التي من شأنها تحقيق الآثار المناخية المرجوة في مختلف البلدان والأسواق، وتوجيه الاستثمارات المجدية تجاريّاً لجذب التمويل من القطاع الخاص. وسيكمل هذا العمل مقاربة المؤسسة التمهيدية التي تساعد في تهيئة الظروف في بلد ما وتؤدي إلى استثمارات خاصة.

05

إستيل تشابرون هي واحدة من بين 3,000 متطوع مُدرَب/متطوعة مُدربة، يقومون بإجلاء الناس وإنقاذ الأرواح عندما تضرب الكوارث الطبيعية هايتي.
—تصوير: فينسنت تيودور / البنك الدولي

الخاتمة

تعكس خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ 2021-2025 إدراكنا بأن التصدِّي لأزمة المناخ، مع تلبية احتياجات التنمية العاجلة، هما التحديان الرئيسيان في عصرنا. الآن يجب علينا التركيز على التحولات الخضراء على مستوى الاقتصاد كله، والانتقال من المدخلات إلى التأثيرات أكثر من أي وقت مضى.

واستناداً إلى إنجازات خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ 2016-2020، تم وضع خطة العمل الثانية هذه في الأوضاع الاستثنائية لجائحة عالمية، مع تراجع اقتصادي عالمي سريع وواسع النطاق، لم يشهدهما العالم منذ عقود، وغموض شديد يكتنف المستقبل. ومع استمرار جائحة كورونا في إحداث أضرار بالغة في مختلف أنحاء العالم، فإن مجموعة البنك الدولي تكثِّف دعمها لمساعدة البلدان المتعاملة معها في مراحل الإغاثة والتعافي واستعادة الزخم في أجندة التنمية طويلة الأجل. وثَمَّة فُرصة سانحة الآن وضرورة حتمية للانتقال إلى مسارات إنمائية تمتاز بالقدرة على الصمود أمام التغيُّر المناخي وانخفاض الانبعاثات الكربونية، على أن يَصحَب ذلك دعم النمو الاقتصادي وتوفير فُرص العمل. ويمكن لمجموعة البنك الدولي، من خلال جهودها العالمية للتواصل وقدرتها التنظيمية على جمع الأطراف المعنية ومساندتها للبلدان المتعاملة معها والقطاع الخاص، أن تشارك في هذا الجهد، إذ يمكنها المشاركة مع توسيع نطاق الدعم لوضع إستراتيجيات طويلة الأجل، وزيادة المساندة من أجل التحوُّل العادل، والإجراءات الطموحة في القطاعات التي تشكل أكثر من 90% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي، مع التأكيد في الوقت ذاته على ضرورة تعزيز دعم التكيُّف والطبيعة وقياس أثر تدخلاتنا.

تحدِّد خطة العمل هذه إسهامات مجموعة البنك الدولي في بناء التحالف العالمي الحيوي اللازم لتكثيف العمل المناخي في البلدان المتعاملة معنا ومع القطاع الخاص، وللقيام بذلك مع دعم البلدان في استجابتها أيضاً للجائحة بهدف مساندة مستقبل أخضر شامل ويتَّسم بالقدرة على الصمود أمام التغيرات. وبينما تواصل مجموعة البنك الدولي العمل في بيئة شديدة الغموض بسبب الجائحة، كانت مخاطر عدم اتِّخاذ أي إجراء بشأن المناخ شديدة. وستكون السرعة وخفة الحركة والتعلُّم التكيُّفي والمرونة والتعديلات أثناء العمل بالغة الأهمية. والعمل على نحو صحيح يعني مستقبلاً أكثر أماناً وازدهاراً وشمولاً للجميع.

حواشي

1. World Bank. 2019. "The World Bank Group Action Plan on Climate Change Adaptation and Resilience." Washington, DC: World Bank. http://documents1.worldbank.org/curated/en/519821547481031999/The-World-Bank-Groups-Action-Plan-on-Climate-Change-Adaptation-and-Resilience-Managing-Risks-for-a-More-Resilient-Future.pdf.

2. Tall, Arame, Sarah Lynagh, Candela Blanco Vecchi, Pepukaye Bardouille, Felipe Montoya Pino, Elham Shabahat, Vladimir Stenek, et al. 2021. "Enabling Private Investment in Climate Adaptation and Resilience: Current Status, Barriers to Investment and Blueprint for Action." Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/35203.

3. توصَّل تحليل أجراه البنك الدولي إلى أن جائحة كورونا وما نجم عنها من أزمة اقتصادية، والتي تفاقمت بفعل آثار الصراعات المسلحة وتغيُّر المناخ، تؤدي إلى عكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحقَّقت بشق الأنفس، كما تدفع ملايين الناس إلى براثن الفقر. انظر/انظري: World Bank. 2020. Poverty and Shared Prosperity 2020: Reversals of Fortune. Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/34496 .

4. Rigaud, Kanta Kumari, Alex de Sherbinin, Bryan Jones, Jonas Bergmann, Viviane Clement, Kayly Ober, Jacob Schewe, et al. 2018. "Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration." Washington, DC: The World Bank. https://doi.org/10.1596/29461.

5. النسبة المتبقية البالغة 3.5% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم تنجم عن الطيران الدولي والنقل البحري. وتستند تقديرات نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم إلى بيانات مجمَّعَة من مشروع الكربون العالمي وتصنيفات الإقراض الوطني للبنك الدولي (2019). يمكن مراجعة البيانات التكميلية لمشروع الكربون العالمي لموازنة الكربون العالمية 2020 (النسخة 1.0) [مجموعة البيانات]. Global Carbon Project. https://doi.org/10.18160/gcp-2020; The World Bank Country and Lending Groups (2019). https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups.

6. انظر/انظري: the International Disaster Database (EM-DAT): https://www.emdat.be.

7. يُقِر التحوُّل العادل بأن سبل كسب الرزق للأفراد والمجتمعات المحلية تحتاج إلى حماية وإعداد، وهو ما يتطلب اتباع مقاربة مُدَارة بعناية وتنفيذ شبكات أمان والعمل لضمان حصول الناس على التدريب والمهارات التي يحتاجون إليها، للاستفادة من فرص العمل الجديدة في الاقتصاد الأخضر.

8. على سبيل المثال، يتجلَّى الدور المهم لمجموعة البنك الدولي بصفتها مستثمراً رئيسيّاً في الطاقة المتجددة، وفي فتح الأسواق أمام مستثمرين آخرين من القطاع الخاص عَبْر مبادرة التوسع في استخدام الطاقة الشمسية الناجحة التي تجمع بين الخدمات الاستشارية والتمويل والتخفيف من المخاطر في حل واحد وشامل، ويجري إنشاء مشروعات طاقة شمسية بقدرة 1000 ميجاوات في أفريقيا جنوب الصحراء وما وراءها.

9. أقام برنامج الإنارة العالمي التابع لمجموعة البنك الدولي سوقاً دولية لمنتجات توليد الطاقة الشمسية خارج نطاق الشبكة، يدعم الآن صناعة بقيمة مليار دولار سنويّاً، توفر سبل الحصول على الطاقة لأكثر من 150 مليون شخص.

10. تمكَّن 120 مليون شخص في أكثر من 50 بلداً من الحصول على بيانات الأرصاد الجوية المائية ونُظُم الإنذار المبكر ذات الأهمية البالغة في إنقاذ الأرواح أثناء الكوارث، وذلك بفضل إجراءات مجموعة البنك الدولي التدخلية.

11. مجموعة البنك الدولي أصبحت متعادلة من حيث الأثر الكربوني، اعتباراً من عام 2006 في مقرها الرئيسي، ويشمل ذلك العمليات اليومية والسفر لأغراض العمل، كما أصبحت متعادلة من حيث الأثر الكربوني منذ عام 2009 على مستوى العالم بالنسبة لجميع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن منشآتها وعمليات السفر لأغراض العمل، بما في ذلك المكاتب الوطنية.

12. للاطِّلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً عن مقاربة التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع (GRID)، انظر: World Bank Group, 2021. From COVID-19 Crisis Response to Resilient Recovery Saving Lives and Livelihoods while Supporting Green, Resilient and Inclusive Development (GRID). Development Committee Meeting Paper, April 9, 2021. https://www.devcommittee.org/sites/dc/files/20final.pdf%20Resilient%20Green%download/Documents/2021-03/DC2021-0004.

13. World Bank. 2018. "Sustainable Financing for Sustainable Development: World Bank Group Capital Package Proposal", April 17, 2018, DC2018-0002/2 . وسيقدِّم البنك الدولي تقريرًا عن تنفيذ محور التركيز المتعلِّق بتغيُّر المناخ بالمؤسسة الدولية للتنمية من خلال نظام قياس النتائج بالمؤسسة الدولية للتنمية الذي يتتبَّع النتائج في البلدان التي تدعمها المؤسسة.

14. لدى البنك الدولي نظامان للنمذجة الكلية، يعالجان الاعتبارات والمخاطر المناخية، وهما: نموذج الاقتصاد الكلي، والنموذج المالي، والذي يُستخدَم في التنبؤات على المدى القصير والمدى الطويل، وتحليل السياسات، ونماذج التوازن العام القابل للحساب (التصوُّر/الإدارة) التي تُستخدَم في أغلب الأحيان في تحليل المسائل طويلة الأجل، وأهمها تغيُّر المناخ.

15. على سبيل المثال، مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل.

16. Batini, Nicoletta, Mario di Serio, Matteo Fragetta, Giovanni Melina, and Anthony Waldron. 2021. "Building Back Better: How Big Are Green Spending Multipliers?" IMF Working Paper No. 2021/087. Washington, DC: International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2021/03/19/Building-Back-Better-How-Big-Are-Green-Spending-Multipliers-50264.

17. المركز المعنيُّ بالحد من تغيُّر المناخ والكوارث سيقيِّم الفُرص والمخاطر التي يخلفها تغيُّر المناخ (المخاطر المادية) والسياسات (المخاطر الانتقالية) لمسار التنمية في البلاد، أي الالتزامات والسياسات والترتيبات المؤسسية الحالية المتعلِّقة بالمناخ على المستوى الوطني، لتحسين القدرة على الصمود أمام التغيرات، وتشجيع الحد من الانبعاثات الكربونية، وكذلك الآثار الاقتصادية الكلية لتغيُّر المناخ وسياسات النمو، والحد من الفقر، والاستدامة المالية، واستقرار النظام المالي، وتحديد أولويات السياسات القطاعية والمشترَكة بين القطاعات، والسياسات المالية الكلية لمواجهة تغيُّر المناخ في سياق الأهداف الإنمائية، وتحديد التوصيات التشغيلية. من شأن وضع معايير مرجعية للبلدان في مجموعة متنوعة من أدوات القياس المناخية أن يدعم التحليل أيضاً.

18. يجري تحديث وسائل التشخيص الأساسية الأخرى، مثل تقييمات أوضاع الفقر، واستعراضات الإنفاق العام، والمذكرات الاقتصادية الوطنية، لضمان تغطيتها للجوانب المناخية ذات الصلة. كما تُعَد التقارير الوطنية عن التنمية والمناخ التابعة لمجموعة البنك الدولي مرة كل خمس سنوات بالنسبة للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومن المتوقَّع الانتهاء منها قبل إعداد الدراسات التشخيصية المنهجية للبلدان وأُطُر الشراكة الوطنية.

19. UNFCCC. 2021. "Synthesis Report by Secretariat on NDCs under the Paris Agreement." Bonn: United Nations Framework Convention on Climate Change. https://unfccc.int/sites/default/files/resource/cma2021_02E.pdf.

20. Peszko, Grzegorz; Dominique van der Mensbrugghe; Alexander Golub; John Ward; Dimitri Zenghelis, Cor Marijs; Anne Schopp; John A. Rogers; Amelia Midgley. 2020. "Diversification and Cooperation in a Decarbonizing World: Climate Strategies for Fossil Fuel-Dependent Countries." Climate Change and Development. Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/34011.

21. Browder, Greg; Suzanne Ozment; Irene Rehberger Bescos; Todd Gartner; Glenn-Marie Lange. 2019. "Integrating Green and Gray: Creating Next Generation Infrastructure." Washington, DC: World Bank and World Resources Institute. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31430.

22. أصدر البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في مارس/آذار 2021 تقريراً مشتركاً يقدِّم خطة عمل للحكومات لتحفيز الاستثمار الخاص في مجالات التكيُّف مع تغيُّر المناخ والقدرة على الصمود. انظر Tall et al. 2021. "Enabling Private Investment in Climate Adaptation and Resilience: Current Status, Barriers to Investment and Blueprint for Action."

23. اعتباراً من يوليو/تموز 2023، ستحدِّد جميع وثائق المشروع ذات الصلة مدى توافُق المشروع مع أهداف اتفاق باريس، بما في ذلك علاقة المشروع بالتحوُّل في استخدام الطاقة، وذلك في إطار التزام البنك الدولي بالاتساق مع اتفاق باريس.

24. انظر(ي) WBG press release, "World Bank Group Announces Ambitious 35% Finance Target to Support Countries' Climate Action" (December 9, 2020), available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/12/09/world-bank-group-announces-ambitious-35-finance-target-to-support-countries-climate-action.

25. World Bank. 2019. "The World Bank Group Action Plan on Climate Change Adaptation and Resilience."

26. إن مؤشرات المناخ ترصد التقدُّم المحرَز في النتائج المناخية وتتبَّعه، ويتضمن ذلك قياس المخرجات أو نواتج أنشطة التمويل المتعلِّقة بالتخفيف أو التكيُّف، أو كليهما، وتُدرَج تلك المؤشرات في أُطر نتائج وثائق المشروع.

27. تلتزم مجموعة البنك الدولي بالكشف عن إجمالي الانبعاثات الكلية والصافية المرتبطة بها. بالإضافة إلى التزامها الحالي بالإبلاغ عن صافي الانبعاثات الإجمالية والانخفاضات الإجمالية للانبعاثات: (1) سيبلغ البنك الدولي عن إجمالي الانبعاثات لعملياته الاستثمارية التي توجد منهجيات البنك من أجلها، (2) ستكشف مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار عن الإجمالي وصافي إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري في مشروعات الاستثمار المباشر التي ينبعث منها أكثر من 25 ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً، وتلتزم كلٌّ من المؤسسة والوكالة بتقديمها خلال السنة المالية. وتُفصح مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالفعل عن الانخفاضات الإجمالية في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من التزاماتهما في استثمارات التخفيف، وأنشطة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والخدمات الاستشارية.

28. انظر(ي) ClimateWatch data: https://www.climatewatchdata.org/ghgemissions?breakBy=sector&end_year=2018&start_year=1990. للاطِّلاع على البيانات المتعلِّقة بالفحم، انظر إحصاءات الوكالة الدولية للطاقة: IEA statistics: https://www.iea.org/data-and-statistics/data-product/co2-emissions-from-fuel-combustion-highlights.

29. World Bank, IEA, IRENA, UNSD, and WHO. 2018. "Tracking SDG7: The Energy Progress Report (2018)." Washington, DC: The World Bank, International Energy Agency, International Renewable Energy Agency, United Nations Statistics Division, and World Health Organization. http://documents.worldbank.org/curated/en/495461525783464109/Tracking-SDG7-the-energy-progress-report-2018. للاطِّلاع على أحدث المستجدات، بما في ذلك المؤشرات الدالة على تأثير جائحة كورونا على التقدُّم المحرَز في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، انظر أداة تتبُّع التقدُّم التابعة للوكالة الدولية للطاقة: https://www.iea.org/reports/sdg7-data-and-projections/access-to-electricity.

30. يمكن الاطِّلاع على صفحة الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة على شبكة الإنترنت: https://www.un.org/sustainabledevelopment/energy/.

31. على الرغم من أنه سيُنظَر في جميع الخيارات لتقييم قطاع الطاقة وأغراض التخطيط على المدى الطويل، فإن مجموعة البنك الدولي لن تموِّل توليد الطاقة النووية، أو تقدِّم مساعدة فنية محددة لتقييمها وتطويرها، لأن الطاقة النووية ليست ضمن مجالات خبرة مجموعة البنك الدولي.

32. انظر(ي)، على سبيل المثال: World Bank. 2020. "The Next Generation Africa Climate Business Plan: Ramping Up Development-Centered Climate Action." Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/34098.

33. Hund, Kirsten, Daniele La Porta, Thao P. Fabregas, Tim Laing, and John Drexhage. 2020. "Minerals for Climate Action: The Mineral Intensity of the Clean Energy Transition." The Mineral Intensity of the Clean Energy Transition." Washington, DC: World Bank Group. https://pubdocs.worldbank.org/en/961711588875536384/Minerals-for-Climate-Action-The-Mineral-Intensity-of-the-Clean-Energy-Transition.

34. انظر(ي) Energy Sector Management Assistance Program. 2020. "Green Hydrogen in Developing Countries." Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/34398.

35. لدى البنك الدولي عدد من المبادرات الجارية التي يدعمها الصندوق الاستئماني لبناء قدرات جمع الكربون وتخزينه الذي أنشئ عام 2009 بهدف تعزيز القدرات وبناء المعارف، وخلق الفرص للبلدان النامية لاستكشاف إمكانيات عمليات جمع الكربون وتخزينه، وتسهيل إدراج هذه العمليات في إستراتيجيات وسياسات النمو منخفضة الانبعاثات الكربونية.

36. في عام 2013، أنشأ البنك الدولي برنامج إصلاح دعم الطاقة بقيمة 20 مليون دولار، من خلال برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة؛ بهدف مد يد العون للبلدان، حتى تتمكَّن من تعديل دعم الوقود الأحفوري أو تخفيضه أو إلغائه، مع حماية الفئات الفقيرة والأشد احتياجاً. وقد عمل هذا البرنامج في أكثر من 50 بلدًا، واستفادت الأنشطة التي تُجرى في إطاره من تمويل البنك الدولي بأكثر من 16 مليار دولار، والذي شمل أهداف تعديل الدعم.

37. الصندوق الاستئماني متعدِّد المانحين للمساندة البرامجية العالمية للصناعات الاستخراجية يدعم بالفعل الأنشطة الاستشارية والمساعدة الفنية والمشاركة الوطنية في عمليات إغلاق مناجم الفحم، وإيقاف تشغيل مصانع الفحم، وإعادة تطويعها لأغراض أخرى.

38. على الصعيد العالمي، يعيش حوالي 80% من الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع في المناطق الريفية، ويعتمد معظمهم/ن على الزراعة في معيشتهم/ن. انظر(ي) World Bank. 2020. Poverty and Shared Prosperity 2020: Reversals of Fortune. إن مزارعي الحيازات الصغيرة في العالم، البالغ عددهم حوالي 500 مليون مزارع هم من بين الفئات الأشد فقراً. انظر(ي) World Bank. 2016. "A Year in the Lives of Smallholder Farmers." World Bank News. تم الاطلاع عليه في 25 فبراير/شباط 2016. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2016/02/25/a-year-in-the-lives-of-smallholder-farming-families.

39. UN DESA. 2019. "World Population Prospects 2019." New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division. http://esa.un.org/unpd/wpp/.

40. بيانات الأعوام من 2007 حتى 2016. انظر IPCC. 2019. "Summary for Policymakers." In Climate Change and Land: An IPCC Special Report on Climate Change, Desertification, Land Degradation, Sustainable Land Management, Food Security, and Greenhouse Gas Fluxes in Terrestrial Ecosystems, edited by Priyadarshi R. Shukla, Jim Skea, Eduardo Calvo Buendía, Valérie Masson-Delmotte, Hans-Otto Pörtner, Debra C. Roberts, Panmao Zhai, et al. Intergovernmental Panel on Climate Change. https://www.foodandlandusecoalition.org/global-report/.

41. Food and Land Use Coalition. 2019. "Growing Better: Ten Critical Transitions to Transform Food and Land Use." Global Consultation Report. https://www.foodandlandusecoalition.org/global-report/.

42. على سبيل المثال، إستراتيجيات إدارة السماد الطبيعي والتربية والتغيرات في أنظمة الإنتاج نفسها، مثل تحويل موارد الأعلاف واستخدام الأراضي. انظر(ي) IPCC. 2019. "Summary for Policymakers."

43. World Bank. 2020. "Addressing Food Loss and Waste: A Global Problem with Local Solutions." Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/34521.

44. على سبيل المثال، يتعاون المرصد الزراعي التابع لمجموعة البنك الدولي مع القطاع الخاص ويستخدم أساليب خلَّاقة لاستكمال المحطات الأرضية التقليدية للأرصاد الجوية والمائية بالاستشعار عن بُعد، والتعلُّم الآلي والذكاء الاصطناعي لتوليد شبكة طقس عالية الدقة المكانية والزمانية، عَبْر سطح كوكب الأرض.

45. وجدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ أن إمكانية احتجاز الكربون في تربة الأراضي الزراعية والأراضي العشبية تتراوح بين 0.4 و8.6 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً، أي ما يعادل حوالي 1.5 ضعف الانبعاثات السنوية للولايات المتحدة. انظر Jia, Gensuo, Elena Shevliakova, Paulo Artaxo, Nathalie De Noblet-Ducoudré, Richard Houghton, Joanna House, Kaoru Kitajima, et al. 2019. "Land–Climate Interactions." In Climate Change and Land: An IPCC Special Report on Climate Change, Desertification, Land Degradation, Sustainable Land Management, Food Security, and Greenhouse Gas Fluxes in Terrestrial Ecosystems, edited by Priyadarshi R. Shukla, Jim Skea, Eduardo Calvo Buendía, Valérie Masson-Delmotte, Hans-Otto Pörtner, Debra C. Roberts, Panmao Zhai, et al. Intergovernmental Panel on Climate Change. https://www.ipcc.ch/srccl/.

46. انظر(ي) Seto, Karen C., Shobhakar Dhakal, A. Bigio, H. Blanco, G.C. Delgado, David Dewar, Luxin Huang, et al. 2014. "Human Settlements, Infrastructure, and Spatial Planning." In Climate Change 2014: Mitigation of Climate Change. Contribution of Working Group III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, edited by O. Edenhofer, R. Pichs-Madruga, Y. Sokona, E. Farahani, S. Kadner, K. Seyboth, A. Adler, et al. Cambridge, UK, and New York: Cambridge University Press. https://www.ipcc.ch/report/ar5/wg3/.

47. انظر(ي) https://www.un.org/sustainabledevelopment/cities/.

48. أطلقت مؤسسة التمويل الدولية مؤخراً مبادرة مَرافق المناخ التي تجمع بين الخدمات الاستشارية والاستثمارية لتقديم حلول لمرافق المياه للوصول إلى الأهداف الرئيسية للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ وزيادة إمكانية التكيُّف، وقدرة البنية التحتية على الصمود.

49. انظر(ي) https://www.citiesclimatefinance.org/green-city-finance-directory/city-climate-finance-gap-fund.

50. وفقاً لتحليل فُرص الاستثمار المناخي في المدن لعام 2018، الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية، فإن المدن في بلدان الأسواق الناشئة لديها القدرة على جذب أكثر من 29.4 تريليون دولار من الاستثمارات التراكمية في ستة قطاعات مناخية رئيسية (المباني الخضراء، والطاقة المتجددة، والنفايات، والنقل العام، والمياه المراعية لظروف المناخ، وعمليات المركبات الكهربائية) بحلول عام 2030، مع استمرار هذه البلدان في التوسع الحضري بسرعة.

51. انظر(ي) https://www.apexcities.com.

52. انظر(ي) https://www.climatefinancelab.org/project/breathe-better-bond.

53. انظر(ي) https://edgebuildings.com.

54. انظر(ي) https://www.resilienceindex.org.

55. يمكنك الاطِّلاع على عرض عام للوكالة الدولية للطاقة لهذا القطاع: https://www.iea.org/topics/transport (تاريخ الاطِّلاع 6 مايو/أيار 2021).

56. ITF. 2019. "ITF Transport Outlook 2019". باريس: منتدى النقل الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. https://doi.org/10.1787/transp_outlook-en-2019-en.

57. أنشأت مجموعة البنك الدولي صندوقاً استئمانيّاً شاملاً متعدد المانحين - الصندوق العالمي للحد من الانبعاثات الكربونية للنقل- لمساعدة مختلف المصانع والبلدان في التحوُّل إلى نظام نقل منخفض أو خالٍ من الكربون بما يتَّفق مع السعي إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050.

58. التنقُّل المستدام للجميع. التنقُّل الكهربائي المستدام: العناصر الأساسية وتوصيات السياسات. أبريل/نيسان 2021.

59. إن مقاربة مؤسسة التمويل الدولية ثلاثية المحاور تشمل الاستثمار في برامج الحافلات الكهربائية في المدن على مستوى العالم، لتعجيل استخدام التكنولوجيا مع تعزيز خبرة المؤسسة في هذا القطاع، بالإضافة إلى الاضطلاع ببرامج تمهيدية لإعداد مجموعة من البرامج الجديدة والفُرص الاستثمارية، وكذلك وضع منهجية منظَّمة وأدوات دعم لتنفيذ مشاريع الحافلات الكهربائية في إطار البرامج.

60. يمكنك الاطِّلاع على: عالمنا في بيانات، استناداً إلى برنامج ClimateWatch، معهد الموارد العالمية https://ourworldindata.org/emissions-by-sector (2020).

61. قاد البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي مفهوم المجمَّعات الصناعية الإيكولوجية والمناطق منخفضة الانبعاثات الكربونية. وقد شهد عدد من برامج الاستثمار الخارجي على مستوى العالم زيادة مطردة وشملت 420 منطقة. انظر UNDP, World Bank Group, and GIZ. 2021. "An International Framework for Eco-Industrial Parks, Version 2.0." Washington, DC: United Nations Industrial Development Organization, World Bank Group, and Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit. https://ourworldindata.org/emissions-by-sector.

62. World Bank. 2020. "Resilient Industries: Competitiveness in the Face of Disasters." Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/34764.

63. Global Commission on the Economy and Climate. 2016. "The Sustainable Infrastructure Imperative: Financing for Better Growth and Development." The 2016 New Climate Economy Report. Washington, DC, and London. http://newclimateeconomy.report.

64. ستساعد مجموعة البنك الدولي البلدان المعنية في إنشاء منظومات إيكولوجية داعمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تتماشى مع أولويات المناخ الوطنية وعمليات الاستثمار العام، وإدارة المخاطر المالية العامة، لضمان أن تكون مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص خضراء ومستدامة وسليمة من الناحية المالية مدى الحياة، مع الاستفادة في الوقت نفسه من القطاع الخاص لتمكين هذه المشاريع من خلال مشاركة مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وسيساعد تضمين الاعتبارات المناخية في تصميم إستراتيجيات الاستثمار وأُطُر سياسات مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء خطط مشروعات مستجيبة للاعتبارات المناخية، ولديها قدرة الحصول على التمويل الأخضر في المراحل النهائية.

65. البرنامج العالمي للبنية التحتية عبارة عن مبادرة لمجموعة البنك الدولي ومجموعة العشرين، تعالج إخفاق الأسواق، وتتناول التحديات الحكومية في مشروع البنية التحتية الذي يدعم الإعداد وهيكلة برامج ومشروعات بنية تحتية عالية الجودة ومستدامة في الأسواق الناشئة التي تتَّسق مع مبادئ مجموعة العشرين ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة. وحتى الآن، وافق البرنامج العالمي للبنية التحتية على أكثر من 100 مشروع في 52 بلدًا، والتي من المتوقَّع أن تعبِّئ أكثر من 50 مليار دولار من الاستثمار أو التمويل الخاص. ويُصنَّف أكثر من 75% من البرامج أو المشروعات التي يدعمها البرنامج العالمي للبنية التحتية على أنها "مراعية للاعتبارات المناخية". ويضمن البرنامج العالمي للبنية التحتية تقييم برامج ومشروعات البنية التحتية لزيادة فرص خفض انبعاثات الكربون، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز التكيُّف.

66. على سبيل المثال، طوَّرت مؤسسة التمويل الدولية مسرِّعات الأسواق للإنشاءات الخضراء التي تركِّز على تسريع وتيرة الحصول على تمويل الإنشاءات الخضراء من خلال الوسطاء الماليين في 23 بلدًا من بلدان الأسواق الناشئة، والاستفادة من كلٍ من الدعم الاستثماري والاستشاري للوسطاء الماليين والمطورين وجهات التصديق على المباني الخضراء والمستخدمين النهائيين.

67. وستساعد شراكة الاستثمار في البنية التحتية في إيجاد حلول مبتكرة لدمج الاعتبارات البيئية في استثمارات البنية التحتية. كما تنظر في العملية الكاملة للاستثمار في البنية التحتية، وتدعم البلدان في استخدام أدوات التمويل الأخضر؛ للانتقال إلى إستراتيجيات طويلة الأجل ومنخفضة الانبعاثات الكربونية، والاستفادة من تمويل مخاطر الكوارث وآليات التأمين بهدف بناء القدرة على الصمود.

68. World Bank Group. 2020. "Mobilizing Private Finance for Nature." Washington, DC: World Bank . يمكنك رؤية الإنفوجرافيك (مع رابط التنزيل) على https://www.worldbank.org/en/news/infographic/2020/09/25/mobilizing-private-finance-for-nature.

69. أحد الأمثلة على ذلك يتجلَّى في مبادرة التوسُّع في استخدام الطاقة الشمسية، التي تقودها مؤسسة التمويل الدولية بمساندة من البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والتي أوجدت أسواقاً حيوية للطاقة الشمسية في أفريقيا جنوب الصحراء، كما توفِّر توصيلاً سريعاً للكهرباء منخفضة التكلفة والمستدامة؛ ما يساعد البلدان في تلبية الاحتياجات العاجلة.

تآكل التربة الناجم عن الفيضانات والأعاصير يعرِّض المجتمعات المحلية الساحلية في بنغلاديش للخطر.

—تصوير: محفوظ حسن بويان / البنك الدولي